الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

التمويل الإسلامي ودوره في التنمية الاقتصادية بالجزائر

-دراسة عينة من البنوك العمومية في ولاية تيارت-

من إعداد الطلبة:

عجال محمد أمين

راشدي كمال

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. بوحركات بوعلام	(أستاذ -جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
د. بوقادير ربيعة	(أستاذ-جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا ومقررا
د. مروان عبد القادر	(أستاذ -جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف مخلوق أناره الله بنوره واصطفاه نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة فالحمد لله حمدا كثيرا.

وانطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله نتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة بوقادير ربيعة على إرشاداتها وتوجيهاتها التي لم تبخل بها علينا يوما جزاها الله عنا كلّ خير جعلها الله في ميزان حسناتها إن شاء الله.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعطاء إلى كل يد رافقتنا في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد، والشكر موصول لكل عمال بنوك تيارت.

كما لا ننسى أن نشكر جميع أساتذة الكلية الذين تتلمذنا على أيديهم وأخذنا منهم الكثير ونخص بالذكر الأساتذة الكرام الذين قدموا لنا النصح والإرشاد والتوجيه نذكر منهم حيرش عبد القادر، مروان عبد القادر، سنجاق نور الدين، وراشدي فاطمة.

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين ساهموا بقراءتهم الواعية وملاحظاتهم القيمة وتقييم هذا البحث المتواضع.

الحمد لله الذي يسّر لنا سبل التوفيق، ووهبنا من فضله ما به بلغنا هذا المقام، فله الحمد والشكر أولًا وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا.

إلى من كانت وما تزال نبع الحب، ومصدر الحنان، وروح الحياة...

إلى **أمهاتنا الغاليات**، اللواتي لا تكفيهن الكلمات، ولا توفيهن الصفحات...

أطال الله في أعمارهن وأدامهن نورًا في دروبنا.

وإلى قدوتنا وفخرنا، من علّمونا الإصرار، وغرسوا فينا حب العلم والعمل...

إلى **آبائنا الأعزاء**، الذين تعبوا ليحصدوا فينا الثمر...

أطال الله في أعمارهم وبارك لهم في الصحة والعافية.

إلى **إخوتنا وأخواتنا**، سندنا بعد الله، وإلى **أصدقائنا الأوفياء**، شركاء اللحظة والدرب...

وإلى كل من دعمنا بكلمة، أو دعوة، أو ابتسامة...

إلى كل من عرفنا، من قريب أو بعيد... لكم جميعًا أزكى عبارات الامتنان.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظام التمويل الإسلامي كإحدى القنوات الفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية بمختلف أبعادها، من خلال استخدام صيغ وأدوات تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تسهم في تحقيق العدالة في توزيع الثروة وتعزيز التكافل الاجتماعي وتقاسم المخاطر.

تناولت الدراسة في إطارها النظري، المفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي وصِيَغه ومؤسساته وعلاقته بالتنمية الاقتصادية. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم تحليل واقع التمويل الإسلامي في الجزائر، من خلال دراسة تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية وتجربة البنوك الإسلامية كبنك البركة وبنك السلام، مع التركيز على التطورات والتحديات الراهنة. كما أُجريت دراسة ميدانية شملت عينة من الأساتذة والمهنيين ذوي الخبرة، بالاعتماد على استبيان لتحليل العلاقة بين التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية. وخلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يُعد آلية واعدة لتعزيز التنمية الاقتصادية، مع التأكيد على ضرورة تطوير الصيرفة الإسلامية وتوسيع نطاق أدوات التمويل الإسلامي لتشمل مختلف القطاعات.

الكلمات المفتاحية: تمويل إسلامي، تنمية اقتصادية، صيرفة إسلامية، أبعاد التنمية الاقتصادية.

Summary

This study aims to explore the Islamic finance system as one of the effective channels for achieving economic development in its various dimensions, through the use of innovative and Sharia-compliant financing instruments that contribute to ensuring justice in wealth distribution, strengthening social solidarity, and promoting risk-sharing.

The theoretical part of the study addressed the fundamental concepts of Islamic finance, its instruments and institutions, and its relationship with economic development. In the practical part, the study analysed the reality of Islamic finance in Algeria by examining the experience of Islamic windows within public banks and the experiences of fully-fledged Islamic banks, such as Al Baraka Bank and Al Salam Bank, with a focus on recent developments and current challenges. A field study was also conducted involving a sample of experienced academics and professionals, using a questionnaire to analyse the relationship between Islamic finance and economic development. The study concluded that Islamic finance represents a promising mechanism for enhancing economic development, highlighting the need to further develop Islamic banking and expand the application of Islamic financial tools to include various economic sectors.

Keywords: Islamic finance, economic development, Islamic banking, dimensions of economic development.

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
الشكر والعرفان	I
الإهداء	II
الملخص	IV
فهرس المحتويات	IV-IV
قائمة الجداول	IV-IV
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	IV
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية	
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول التمويل الإسلامي	3
المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي	3
المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي	8
المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الإسلامي	15
المبحث الثاني: مدخل للتنمية الاقتصادية وعلاقتها مع التمويل الاسلامي	20
المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	21
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية من المنظور الاسلامي	25
المطلب الثالث: دور التمويل الإسلامي في دعم مسار التنمية الاقتصادية	28
خلاصة	35
الفصل الثاني: التمويل الإسلامي كبديل لدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر	
تمهيد	37
المبحث الأول: واقع التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري	38

المطلب الأول: تطور الصيرفة الاسلامية في الجزائر	38
المطلب الثاني: تجربة التمويل المصرفي الاسلامي في الجزائر	43
المطلب الثالث: تحديات التمويل الإسلامي في الجزائر	53
المبحث الثاني: الدراسة الميدانية	56
المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	56
المطلب الثاني: تحليل واستخلاص نتائج الدراسة	59
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	74
خلاصة	83
الخاتمة	85
المصادر والمراجع	91
الملاحق	98

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	نمو إصدار الصكوك الإسلامية (2010-2016) (مليار دولار)	33
(02-01)	حصص القطاعات المختلفة من حجم التمويل بالصكوك في ماليزيا في الفترة من (2000-2012) (%)	34
(01-02)	حجم ودائع التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري (مليار دينار)	44
(02-02)	حجم التمويلات الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري (مليار دينار جزائري)	44
(03-02)	منتجات التمويل الإسلامي وتوزيعها في القطاع المصرفي الجزائري (مليار دينار جزائري)	45
(04-02)	تطور التمويل المقدم من طرف بنك السلام خلال الفترة 2022-2019 (ألف دينار جزائري)	48
(05-02)	تطور التمويل المقدم من طرف بنك السلام حسب أشكال التمويل والمتعامل الاقتصادي خلال الفترة 2022-2019 (ألف دينار جزائري)	49
(06-02)	تطور صيغ التمويل المقدم من طرف بنك البركة خلال الفترة 2015-2018 (ألف دينار جزائري)	50
(07-02)	تطور التمويل المقدم من طرف بنك البركة خلال الفترة 2020-2023 (ألف دينار جزائري)	51
(08-02)	تحديات التمويل الإسلامي في بعض القطاعات	55
(09-02)	اختبار ثبات محاور الاستبيان باستخدام معامل الفا كرونباخ	60
(10-02)	اختبار صدق الاتساق الداخلي	61
(11-02)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	61

(12-02)	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	62
(13-02)	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	64
(14-02)	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص الأكاديمي	65
(15-02)	توزيع عينة الدراسة حسب المهنة	66
(16-02)	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	67
(17-02)	مقياس ليكارت الخماسي والمتوسط المرجح	68
(18-02)	المؤشرات الإحصائية الخاصة بمحور "التمويل الإسلامي"	69
(19-02)	المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات البعد الاجتماعي	71
(20-02)	المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات البعد الاقتصادي والبيئي	72
(21-02)	المؤشرات الإحصائية الخاصة بمحور "التنمية الاقتصادية في الجزائر"	73
(22-02)	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	74
(23-02)	نتائج اختبار الارتباط بين التمويل الإسلامي والبعد الاجتماعي	77
(24-02)	نتائج اختبار الارتباط بين التمويل الإسلامي والبعد الاقتصادي والبيئي	77
(25-02)	نتائج اختبار الارتباط بين التمويل الإسلامي ومساهمته في التنمية الاقتصادية في الجزائر	78
(26-02)	نتائج تحليل الانحدار لأثر التمويل الإسلامي على البعد الاجتماعي	79
(27-02)	نتائج تحليل الانحدار لأثر التمويل الإسلامي على البعد الاقتصادي والبيئي	80
(28-02)	نتائج تحليل الانحدار لأثر التمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية	81
(29-02)	نتائج اختبار (T.test) لمتغير المهنة	82

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-02)	مقارنة بين تطور حجم التمويل الإسلامي بالنسبة للقطاع المصرفي من 2020 إلى 2023	45
(02-02)	حصص منتجات التمويل الإسلامي من 2020 إلى 2023 (%)	47
(03-02)	تطور التمويل المقدم من طرف بنك البركة من 2020 إلى 2023	52
(04-02)	دائرة نسبية تبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	62
(05-02)	دائرة نسبية تبين توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	63
(06-02)	دائرة نسبية تبين توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	64
(07-02)	دائرة نسبية تبين توزيع عينة الدراسة حسب التخصص الأكاديمي	65
(08-02)	دائرة نسبية تبين توزيع عينة الدراسة حسب المهنة	66
(09-02)	دائرة نسبية تبين توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	67
(10-02)	نموذج الدراسة	74

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستبيان	100-98
02	نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ	101
03	التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة	102
04	التحليل الوصفي للجزء الخاص بالتمويل الإسلامي	103
05	التحليل الوصفي للجزء الخاص بتحليل مساهمة التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية في الجزائر	104
06	اختبار اعتدالية البيانات	105
07	تحليل الارتباط للفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية	105
08	تحليل الانحدار للفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية	107-106
09	تحليل الفروقات للفرضية الرئيسية الثالثة	108

المقدمة العامة

تمهيد:

تكتسي عملية التمويل أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية، فهي الشريان الحيوي والقلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الامام. وفي هذا السياق، فقد شهدت الجزائر كغيرها من الدول الساعية لتطوير منظومتها الاقتصادية، تحولات عميقة في توجهاتها التمويلية، حيث اتجهت تدريجيا نحو تبني التمويل الإسلامي، مدفوعة بالحاجة المتزايدة لتقديم بدائل تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتطلعات شريحة واسعة من المتعاملين الاقتصاديين والأفراد.

فالتمويل الإسلامي، منذ نشأته، اكتسب أهمية متزايدة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ليصبح نموذجا اقتصاديا يحمل في طياته مقومات النمو والازدهار، وبما أن الأساس الذي يقوم عليه نظام التمويل الإسلامي هو تحريم الربا، هذا الأخير الذي يعتبر السبب في التوزيع العادل للثروة وتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال اعتماده على صيغ تمويلية مبتكرة ومستمدة من الفقه الإسلامي، تساهم في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة التي تخدم مصلحة المجتمع. إن هذا الأسلوب من التمويل، الذي يقوم بتحريك وتنمية الأموال وفق ضوابط شرعية، يلعب دورا حيويا في دعم التنمية الاقتصادية، مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام.

ورغم الفرص التي يوفرها، إلا أن مدى تأثيره الفعلي على مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل النمو الاقتصادي، البطالة، ودعم ريادة الأعمال، لا يزال غير مدروس بشكل كاف، كما أنه يواجه العديد من التحديات، من بينها محدودية الإطار القانوني والمنافسة مع التمويل التقليدي.

لذلك أصبح من الضروري الوقوف على أبرز التحديات، ومراجعة السياسات المعتمدة، والعمل على تبني استراتيجيات فعالة تمكن البنوك من التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير الخدمات المالية، مع السعي لإيجاد حلول عملية للعوائق التي تحد من انتشار التمويل الإسلامي في الجزائر.

انطلاقًا مما سبق، تبرز الإشكالية المحورية لهذا البحث في التساؤل التالي: **ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية في الجزائر؟**

ولتسهيل الإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل هناك علاقة بين التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية؟
- ✓ هل ساهم التمويل الإسلامي في تحقيق ابعاد التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- ✓ هل هناك فروقات في إجابات افراد العينة حول مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر تعزى للمتغيرات العامة للعينة المدروسة والمتمثلة في المهنة؟

- **الفرضيات:** لمعالجة الأسئلة السابقة وتسهيل الدراسة، قمنا بوضع مجموعة فرضيات على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى: تدرس وجود علاقة ارتباطية بين التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية في الجزائر وتندرج ضمنها الفرضيات الفرعية الآتية:

✓ الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والبعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.

✓ الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والبعد الاقتصادي والبيئي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.

الفرضية الرئيسية الثانية: تدرس وجود أثر للتمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية في الجزائر وتندرج ضمنها الفرضيات الفرعية الآتية:

✓ الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي على البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.

✓ الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي على البعد الاقتصادي والبيئي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.

الفرضية الرئيسية الثالثة: هناك فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين إجابات افراد العينة حول مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر تعزى للمتغيرات العامة للعينة المدروسة والمتمثلة في المهنة.

- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحقيق الاتي:

✓ توضيح المفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي والتعرف على أبرز صيغه التمويلية ومؤسساته الفاعلة.

✓ تسليط الضوء على مفهوم التنمية الاقتصادية، وبيان العلاقة بينها وبين التمويل الإسلامي.

✓ دراسة واقع التمويل الإسلامي في الجزائر وتقييم مدى مساهمته في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

- **أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على التمويل الإسلامي كبديل تمويلي شرعي يساهم في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر، خاصة في ظل الإصلاحات الأخيرة التي سمحت بتوسيع خدمات الصيرفة الإسلامية. ويكتسي البحث بعدا تطبيقيا من خلال استبيان ميداني لقياس مدى تأثير التمويل الإسلامي على قطاعات استراتيجية مثل السكن، الفلاحة، التشغيل، التعليم والصحة، مما يمكن من تقديم تقييم واقعي لدوره التنموي، ويساهم في سد فراغ معرفي في الأدبيات المتعلقة بالتمويل الإسلامي في الواقع الجزائري.

- **أسباب اختيار الموضوع:** من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع ما يلي:

✓ تزايد الاهتمام بالتمويل الإسلامي في الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية التي سمحت بفتح نوافذ إسلامية داخل البنوك العمومية.

✓ الحاجة إلى دراسة أثر التمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية، خاصة مع محدودية الدراسات التطبيقية التي تناولت هذا الموضوع.

✓ الرغبة في تسليط الضوء على مدى ملاءمة الصيغ التمويلية الإسلامية لاحتياجات الاقتصاد الوطني ودورها في تمويل القطاعات الحيوية.

✓ الاهتمام الشخصي والأكاديمي بالمواضيع التي تجمع بين الاقتصاد الإسلامي والتنمية، ورغبتنا في الإسهام في هذا المجال العلمي.

- **حدود الدراسة:** تتمثل حدود الدراسة في:

الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة الميدانية من خلال توزيع الاستبيان على مجموعة من الإطارات والعاملين بعدد من البنوك العمومية وهي :البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائر (CPA)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، بنك التنمية المحلية (BDL)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، والبنك الخارجي الجزائري (BEA)، كما شملت العينة عددا من الأساتذة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تيارت.

الحدود الزمنية: لقد تمت الدراسة الميدانية خلال السنة الجامعية (2025/2024)، كما قمنا بتحليل احصائيات للتمويل الإسلامي خلال السنوات (2015-2024).

- **منهجية الدراسة:** حتى يتم الاجابة على أسئلة البحث والالمام بكل جوانبه، واختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة سابقا، اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من أجل دراسة المفاهيم النظرية المرتبطة بالتمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية، من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة. كما قمنا بتصميم استبيان موجه إلى عينة من المهنيين والأساتذة الأكاديميين من أجل جمع البيانات المتعلقة بآرائهم حول واقع وأثر التمويل الإسلامي في الجزائر. وقد تم تحليل نتائج الاستبيان باستخدام برنامج SPSS لتحديد العلاقة بين التمويل الإسلامي ومساهمة هذا الأخير في تحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية.

- **الدراسات السابقة:** فيما يلي بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث:

دراسة عبد الرحيم تفات (2022) بعنوان" واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر واليات تطويرها" والتي أنجزت لنيل شهادة الماستر بجامعة يحي فارس المدية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي والتي تهدف إلى التعرف على الصيرفة الاسلامية مفهومها ومبادئها وآفاقها على الاقتصاد الوطني، وقد اعتمدت الدراسة

على المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدمت أدوات ميدانية لجمع البيانات من خلال استبيانات ولقاءات مباشرة على مستوى وكالتي بنكي BADR و BNA بولاية المدية، تم تحليلها باستخدام برنامج SPSS.

وقد أظهرت النتائج أن هناك وعيا جيدا لدى العاملين بمفهوم الصيرفة الإسلامية واختلافها عن الصيرفة التقليدية، مع وجود إقبال متزايد من الزبائن على المنتجات الإسلامية، غير أن التطبيق العملي لا يزال يواجه عدة تحديات، من أبرزها نقص الكفاءات المتخصصة، وضعف الترويج للمنتجات الإسلامية، وغياب هيئة رقابة شرعية مستقلة. كما أثبتت التحاليل الإحصائية وجود علاقة إيجابية قوية بين جودة الخدمات الإسلامية المقدمة ورضا الزبائن.

وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعزيز التكوين المتخصص في الصيرفة الإسلامية، وإنشاء هيئة شرعية وطنية مستقلة، وتحسين جودة وسرعة الخدمات، بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب الناجحة للدول الرائدة في هذا المجال، والتنسيق الفعال بين البنوك والهيئات التنظيمية لضمان الالتزام بالضوابط الشرعية وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

دراسة حجاج يوسف، وخالدي الطاهر (2023) مذكرة لنيل شهادة الماستر وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التمويل الإسلامي في دعم وتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال دراسة حالة مصرف البركة الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023. وقد تم التطرق في الجانب النظري إلى مفهومي التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة، معتمدين على المنهج الوصفي لتحليل الإطار المفاهيمي لهذين المتغيرين. أما في الجانب التطبيقي، فقد أجريت دراسة تحليلية تقييمية لتبيان مدى مساهمة مصرف البركة الجزائري في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة خلال الفترة المدروسة.

وأظهرت النتائج أن التمويل الإسلامي يعد أداة فعالة وذات أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول، نظرا لدوره المحوري في تمويل مختلف أنواع المشاريع. كما تبين أن مصرف البركة الجزائري سعى إلى تنويع صيغ التمويل الإسلامي بهدف استقطاب أكبر عدد ممكن من المتعاملين، وتحقيق أهدافه التنموية.

دراسة نوال يحياوي (2023) أطروحة لنيل شهادة دكتوراه بجامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج شعبة علوم اقتصادية تخصص تمويل واستثمار محلي بعنوان "تفعيل آليات التمويل الإسلامي الأصغر لتحقيق التنمية المحلية" والتي ركزت على دراسة دور التمويل الإسلامي الأصغر في تعزيز التنمية المحلية. تناولت الدراسة تحليل الآليات المتبعة في هذا النوع من التمويل، مع استعراض تجارب دولية ناجحة، ودراسة الواقع الجزائري في هذا المجال. وأظهرت النتائج أن التمويل الإسلامي الأصغر يساهم في تمكين الأفراد محدودي الدخل، والحد من الفقر، وتشجيع استغلال الموارد المحلية، بالإضافة إلى إدماج الفئات الفقيرة في

سوق العمل المحلي. كما أوصت الباحثة بضرورة تطوير السياسات المالية الداعمة لهذا النوع من التمويل، وتعزيز الشراكات بين المؤسسات المالية، إلى جانب برامج تدريبية ومتابعة مستمرة لضمان نجاح المشاريع الممولة.

- **أهمية هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة:**

– أظهرت الدراسات السابقة أن أغلب الباحثين ركزوا على معالجة موضوع التمويل الإسلامي في الجزائر من زوايا محددة، كواقع البنوك الإسلامية أو تجربة النوافذ الإسلامية، مع الاكتفاء غالبًا بعرض عام للتحديات التي تواجه هذا القطاع، دون التوسع في تحليل أثره المباشر على مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية.

وبالتالي فإن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة، حيث جاءت لتجمع بين ما تناولته تلك الدراسات من مفاهيم وأسس، مضيفة إليها بعدا تطبيقيا يتمثل في تحليل العلاقة بين التمويل الإسلامي وأبعاد التنمية الاقتصادية (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية) في الجزائر، مع تحليل إحصائي لواقع النشاط التمويلي لكل من البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في الجزائر.

- **صعوبات الدراسة:** واجهت هذه الدراسة جملة من الصعوبات خلال مراحل إعدادها، من أبرزها:

✓ صعوبة الوصول الى بيانات رسمية على مستوى النوافذ الاسلامية بولاية تيارت وهذا ما ادى بنا الى الاعتماد على احصائيات بنك الجزائر وبنك البركة ومصرف السلام.

✓ محدودية تجاوب بعض أفراد العينة مع الاستبيان، مما تطلب وقتا إضافيا لجمع عدد كاف من الردود ذات المصداقية.

✓ عدم توفر مصارف إسلامية فعلية في ولاية تيارت، وهو ما دفع إلى الاكتفاء بتقييم تجربة النوافذ الإسلامية فقط.

- **هيكل البحث:** تنقسم هذه الدراسة إلى فصلين، حيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية، وهو يحتوي على مبحثين سنتعرض في المبحث الأول إلى عموميات حول التمويل الإسلامي، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه مدخل للتنمية الاقتصادية وتحديد علاقته مع التمويل الاسلامي.

أما الفصل الثاني فسنتطرق فيه إلى دراسة واقع التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري من خلال مطلبين يعالجان مسار تبني التمويل الاسلامي، وأهم التحديات التي تواجهه، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الأول

تمهيد الفصل:

تُعد عملية التمويل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف المجتمعات، حيث يُعتبر توفر الموارد المالية اللازمة لإقامة المشاريع التنموية من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية، ومن ضمنها الجزائر. ومع تزايد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي، برز التمويل الإسلامي كنظام مالي بديل يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تضمن العدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال الابتعاد عن الربا، والمشاركة في المخاطر، وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية.

ولإيضاح هذا المفهوم ودوره التنموي، جاء الفصل الأول ليضع الإطار النظري للتمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية، متضمناً الاتي:

المبحث الأول: عموميات حول التمويل الإسلامي

- المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي
- المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي
- المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الإسلامي

المبحث الثاني: مدخل للتنمية الاقتصادية وعلاقتها مع التمويل الاسلامي

- المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية
- المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي
- المطلب الثالث: دور التمويل الإسلامي في دعم مسار التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: عموميات حول التمويل الإسلامي

يعد التمويل الإسلامي البديل للتمويل الربوي، وله دور هام في الحياة الاقتصادية كونه يساهم في تدعيم الاقتصاد بالأموال اللازمة بطرق مختلفة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وحتى يتم التعرف على مفهومه سيتم التطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي

أولا- مفهوم التمويل الاسلامي:

التمويل لغة مأخوذ من تموَّل الرجل أي صار ذا مالٍ، ومال الرجل يمول مولاً ومؤولاً، إذا صار ذا مال، وموَّله غيره تمويلا، وتموَّل مالا: إذا اتخذ الشيء للقنية والمعنيان متقاربان[1]، أما في الاصطلاح فهو تلك الوظيفة الإدارية في المشروع التي تختص بعمليات التخطيط للأموال، والحصول عليها من المصدر المناسب، لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المشروع المختلفة، مما يساعد في تحقيق أهدافه، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المشروع، والتي تشمل المستثمرين والعمال والمديرين والمستهلكين[2]، ويعرف أيضا على انه مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها. ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل[3]، ويلاحظ من التعريفات السابقة ان جميعها ينصب على عملية تقديم الأموال للأشخاص الذين يرغبون في الحصول عليها، ضمن أسس معينة، لتحقيق الأهداف التي يطمح اليها أصحاب العملية التمويلية.

أما التمويل الإسلامي يمكن تعريفه من عدة زوايا، فقد يركز على المبادئ الأساسية التي يقوم عليها، أو الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى إلى تحقيقها، أو الأنشطة والآليات المستخدمة فيه، أو القيم الأخلاقية التي تشكل أساسه. وفي هذا الإطار تبرز مجموعة من التعريفات لتوضيح أبعاده المختلفة:

- ✓ يعرفه **منذر قحف** على أنه " تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية". اقتصر هذا التعريف على تقديم المال بغرض الربح الشرعي دون النظر إلى الجوانب التنموية أو إلى أسلوب تقديم هذا التمويل.[4]

---

[1] ابن فارس، أحمد بن زكريا، "**معجم مقاييس اللغة**"، الجزء الخامس، دار الفكر، بيروت،2007، ص285.

[2] محمد عثمان إسماعيل، "**أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار**"، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1986، ص-11 12.

[3] عبد العزيز فهمي، "**موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**"، دار النهضة العربية، ط2، بيروت، 1986، ص329.

[4] منذر قحف، "**مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**" – تحليل فقهي واقتصادي –، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ط2، جدة، 2004، ص12.

✓ يعرفه **محمد البلتاجي** على أنه " تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية."[1]

✓ يعرفه **فؤاد السرطاوي** بأنه " لما يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري."[2]

✓ هو نوع أو أسلوب في التمويل، يستند الى قاعدة شرعية أساسية، وهي أن الربح يستحق بالملك أو العمل، وهذا يعني أن العمل عنصر أساسي في النشاط الاقتصادي فالتاجر الذي لديه خبرة العمل التجاري يمكن أن يدخل السوق بدون مال ويعمل بمال غيره على طريقة تقاسم الربح بنسبة يتفق عليها.[3]

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان "التمويل الإسلامي هو نظام مالي قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية، يهدف إلى تقديم التمويل بطرق شرعية تضمن العدالة وتجنب الربا، من خلال آليات مثل المشاركة، المضاربة، والمرابحة. يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر دعم الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، مع التركيز على تقاسم المخاطر والأرباح، والارتباط بالاقتصاد الحقيقي. كما يرتكز على قيم الشفافية والمسؤولية والتكافل، مما يجعله نموذجًا ماليًا يعزز الاستدامة والعدالة في المعاملات الاقتصادية".

ثانيا– خصائص التمويل الإسلامي:

يملك التمويل الإسلامي من الخصائص والسمات ما لا يوجد في غيره من أنظمة التمويل التقليدي، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي[4]:

✓ إعطاء أدوات التمويل الإسلامي بأنواعها الأولوية في تخصيص الموارد المالية على أساس دراسات الجدوى الاستثمارية والاقتصادية، دون التركيز فقط على ملاءة المدين المالية وقدرته على السداد.

✓ المتاجرة في السلع والخدمات والمنافع الحلال، أو في حقوق ملكية لموجودات فعلية موجودة أو موصوفة في الذمة، فيحصل بسبب ذلك مشاركة في المخاطر وتحمل المسؤولية في الوقت نفسه، فتنتفي بذلك كل سبل وأدوات الغرر والفساد.

---

[1] علاء مصطفى، عبد المقصود أبو عبيلة، **"التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة"**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017، ص 140.

[2] فؤاد السرطاوي، **"التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص"**، ط1، دار المسيرة، عمان، 1999، ص 14.

[3] عصام عمر أحمد مندور، **"البنوك الوضعية والشرعية، النظام المصرفي"**، ط 1، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013، ص 271–272.

[4] قتيبة عبد الرحمان العاني، **"التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية والتجارية"**، ط1، دار النفائس، الأردن، 2013، ص 57–61.

✓ تجنيب المتمولين الى حد كبير الوقوع في فخ المديونية المميتة والذي غالبا ما يحصل في حال التمويل الربوي القائم على قاعدة القرض بفائدة.

✓ التناسب بين مصادر الأموال والاستثمارات، فمثلا لاستخدام أموال ذات أجل قصير في الاستثمارات طويلة الأجل، مما قد ينعكس سلبا على حالة السيولة في البنك.

✓ اعتماد قاعدتي نظرة الميسرة للمعسر بضوابطها الشرعية، ومن ثم فلا مكان لفوائد التأخير في السداد التي قد تزيد عن سعر الفائدة الأصلي، ولا مكان لفوائد إعادة جدولة الدين التي تتسبب في زيادة عجز المدين عن السداد بسبب تضخم الدين الذي عجز عن سداد أصله، فهذه القاعدة الذهبية شرعت لتحمي المدين من الإفلاس، وتحمي الاقتصاد من الآثار السلبية كي يستمر الإنتاج ومن ثم يستمر الطلب على السلع والخدمات المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.

✓ أنه مربوط مع الاستثمار فالتمويل الإسلامي في صوره العديدة لا يرى منفصلا عن عملية الاستثمار الحقيقي.

ثالثا– مبادئ التمويل الإسلامي:

يختلف التمويل الإسلامي عن التمويل الربوي اختلافا كبيرا، وذلك لتميز التمويل الإسلامي بعدة مبادئ تجعله يتماشى مع الشريعة الإسلامية، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي[1]:

1– ارتباطه بالعقيدة : لقد سمحت الشريعة الإسلامية بكل النشاطات الاقتصادية في إطار ضمان المصالح العامة وحراستها، ومنحت ولي الأمر حق الإشراف واتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق المثل والقيم التي يتبناها الإسلام.

2– الواقعية : تشريعات الإسلام تلبي متطلبات واقع الحياة الحقيقة الصحيحة، فالأصل في المعاملات هو الالتفات إلى المصالح والمقاصد، لذلك فالشرع لم يمنع من المعاملات الا ما اشتمل على ظلم كتحريم الربا والاحتكار والغش أما ما خشي فيه أن يؤدي الى نزاع وعداوة بين الناس كبيوع الغرر فالمنع في هذا المجال ليس تعبديا بل معللا.

3– تحريم الاكتناز : يعتبر الاكتناز عند الاقتصاديين حبس الثروة وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج، ولقد حرم سبحانه وتعالى الاكتناز في كتابه العزيز قائلا : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ**

[1] زبير عياش، سميرة مناصرة،"**التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، العدد الثالث، جوان 2016، ص 119–117.

الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ. يَومَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتَكْوَى بِهَا جِبَاهُهُم وَجُنُوبُهُم وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لَأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ سورة البقرة الآية: 34-35.

فالإسلام يحث على رواج الأموال في الأيادي لأنه يعود بالنفع على الجميع خلافا لكنزه الذي يحجب منفعته وينال به اثما في المفهوم الإسلامي، ويسبب ضائقة وضيق على المجتمع بالمفهوم الاقتصادي.[1]

4- تحريم الربا: الربا بطبيعته يؤدي الى فصل المديونية عن النشاط الاقتصادي ممثلا في التبادل والإنتاج، فالفوائد على القروض وعلى الديون المؤجلة تنمو تلقائيا مع مرور الوقت، بغض النظر عن حصول عمليات حقيقية توظف التمويل في توليد الثروة ورفعا لإنتاجية، ومع نمو المديونية تنمو الفوائد عليه أو ما يسمى خدمة الدين والأقساط التي يجب دفعها أولا بأول، هذه الأقساط تدفع بطبيعة الحال من الدخل والمدخرات الناتجة عن النشاط الحقيقي ولكن مع النمو المتسارع للمديونية لا يعود بمقدور الدخل أن يفي بمستحقات خدمة الدين وأقساطه ويصبح الوضع غير قابل للاستمرار.[2]

5- مبدأ الغنم بالغرم : الغنم يعني الربح والغرم يعني الخسارة ويقصد بالمبدأ أن يتحمل الفرد من الواجبات والأعباء بقدر ما يأخذ من الميزات والحقوق حيث يتم توزيعها للأعباء بالعدل والتكافؤ قبل توزيع عوائدها ونتائجها بالعدل والتكافؤ كذلك بما يؤدي إلى تعادل كفتي الميزان في الواجبات والحقوق، فلا تنقل إحداهما على حساب الأخرى، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تريد تحقيق أرباح عليها أن تقبل المشاركة في الخسائر إن وجدت، ويكون الاتفاق على النسبة فقط التي يشترط فيها أن تكون مماثلة في حالتي الربح والخسارة.[3]

6- الالتزام الأخلاقي في الأنشطة الاستثمارية : يتميز التمويل الإسلامي بالالتزام بالأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها خلافا للتمويل التقليدي ، فالبنوك الإسلامية تمتنع عن التمويل والاستثمار في المشروعات المنافية لتعاليم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، فهي تجتنب كل تعامل في جهالة أو غرر أو غبن وأكل أموال الناس بالباطل، كما أن تحري الحلال في التمويل والاستثمار من أهم المعايير دراسات الجدوى وتقييم المشاريع في البنوك الاسلامية.

7- مبدأ ارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد: إن التمويل الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد فهو لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وانما على أساس مشروع استثماري

---

[1] عصام بوزيد وفاطمة بن شنة، "**أساسيات التمويل في النظام الاقتصادي الاسلامي -ندوة المالية الاسلامية: التطبيقات التحديات والأفاق-** ، المغرب، 2013، ص12-11.

[2] سامي بن وابراهيم السويلم "**مدخل الى أصول التمويل الإسلامي**"، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، السعودية، ط 1،2013، ص42.

[3] عبد الحليم وعمار غربي، "**مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الاسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية** "، دار أبي فداء العالمية، سوريا، ط1، 2013، ص44.

معين تمت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة وقبل كل من الممول والمستفيد بهذه الدراسة وأقدما على انشاء العلاقة التمويلية بينهما، كما أن التمويل الإسلامي ظاهرة مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات، ويزداد التمويل أو ينقص بقدر حاجة الدورة الإنتاجية للعناصر التمويلية فهو ظاهرة من الظواهر الحقيقية في الاقتصاد، أما التمويل الربوي فهو ظاهرة مالية بحتة.[1]

رابعا- الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي:

يختلف التمويل في المصارف الاسلامية عن التمويل في المصارف التقليدية اختلافا جوهريا من حيث طبيعة كل منهما، فيما ينظر إلى التمويل في المصارف التقليدية على أنها قروض للمتعاملين واجبة الرد بسعر فائدة محدد مسبقا بغض النطر عن نتائج أعمال المقترض فردا أو شركة، بينما يتخذ التمويل الإسلامي صورا متعددة ومن أهم الفروق بينهما:[2]

- ✓ يساعد التمويل الإسلامي على توسيع دائرة المشاركة بحيث تتاح لعدد غير قليل من صغار الممولين في أسهم الشركات والقطاعات الإنتاجية المختلفة على عكس التمويل التقليدي الذي يؤدي إلى تضييق قاعدة المشاركة وحصر الملكية بفئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال.
- ✓ يساهم التمويل الإسلامي إلى حد كبير في تحقيق التوزيع العادل للثروة وإيجاد التوازن الذي يحول دون تكدس الثروات بأيدي فئة قليلة من المجتمع.
- ✓ يتحمل رب المال في التمويل الإسلامي الخسارة في حالة عدم وجود تقصير أو إهمال من جانب العامل (المصرف)، بينما لا يتحمل رب المال في التمويل التقليدي أي خسارة.
- ✓ ترتبط الزيادة التي يحصل عليها رب المال والعامل في التمويل الاسلامي بمقدار الربح المتحقق من الاستثمار المشترك بين الطرفين ووفق النسب المتفق عليها، بينما في التمويل التقليدي لا علاق للممول بالربح والخسارة.

نستنتج من هذا الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل الربوي ان التمويل في المصارف الإسلامية قائم على الاستثمار الفعلي، أما التمويل الربوي في المصارف التجارية عندما تقرض المال تنتهي مسؤوليتها عد منح التسهيلات وقبض الفائدة، ولا يهمها نجاح المشروع الذي قد تم فيه استثمار التسهيلات، أما في المصارف الإسلامية فنجد أنها هي التي تبحث عن الاستثمارات وفرصها وهي التي تقوم بدراسة المشاريع

[1] عصام بوزيد وفاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص17-18.

[2] عمر هويدي وصالح الهيتي، "**التمويل والخدمات المصرفية الإسلامية**"، جامعة الانبار- كلية الادارة والاقتصاد- ، العراق، 2010، ص 81-82.

الجديدة، وقد تقوم بعملية الاستثمار بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها، وهدفها بالدرجة الأولى نجاح المشروع الاستثماري عكس المصارف التجارية فهدفها بالأساس قبض الرهن، وليس بالضرورة نجاح المشروع.

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

تقسم عمليات التمويل الإسلامي إلى مجموعتين رئيسيتين:[1]

– عمليات التمويل التي تعتمد على عقود النيابة وتقوم على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ومن أدواتها المضاربة والمشاركة، ومنها أدوات أقل استخداما في العصر الحديث كالمزارعة والمساقاة.

– عمليات التمويل التي تعتمد على عقود الضمان وتعتمد على مبدأ الهامش الربحي، ومن أدواتها:

المرابحة الاجارة، السلم، الاستصناع، وهي تخضع كلها لتنظيمات محكمة تهم مشروعيتها وأطرافها ومسؤولية كل طرف، وكيفية تنفيذها وصولا إلى حق كل طرف في الربح المتحقق أو الخسارة إن حدثت، وسنتعرض فيما يلي لكل أداة غلى حدة.

أولا: صيغ التمويل الإسلامي على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة

1– المضاربة : تعد صيغة المضاربة من أساليب الاستثمار المهمة في النظام المالي الإسلامي المعاصر، إذ أن هذه الصيغة تتميز بالكفاءة والفعالية العالية وتعمل على تجميع المدخرات ووضعها في أيدي أصحاب الكفاءة والمهارة بهدف تنميتها[2].

أ– تعريفها: "المضاربة عقد بين طرفين يدفع أحدهما للأخر نقودا ليتجر بها مقابل جزء معلوم مشاع في ربحها، فالمضاربة يكون فيها المال من جانب طرف ويسمى "رب المال" (وفي هذه الحالة رب المال هو البنك)، والعمل من جانب طرف آخر " المضارب" (وفي هذه الحالة المضارب هو العميل)، ويكون الربح بين الطرفين حسبما يتفقان عليه، ويشارك المضارب في الربح فقط ولا يشارك في الخسارة، فيكفيه خسارة جهده وعمله، شرط ألا يكون قد قصر أو خالف ما اشترطه عليه رب المال وإذا ثبت العكس فإنه يضمن الخسارة أي يكون ملزما بردها"[3].

---

[1] خالدي خديجة وبن حبيب عبد الرزاق،" **نماذج وعمليات البنك الإسلامي**"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2016، ص 141–142.

[2] حيدر يونس الموسوي "**المصارف الإسلامية، أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية**"، دار يازوري العلمية للطبع والنشر، عمان الاردن، 2011، ص45.

[3] الغريب ناصر،" **الأصول المصرفية الإسلامية وأساليب التمويل المتوافقة معها**"، دار أبوللو للنشر والطباعة والتوزيع، مصر، 1996، ص100.

ب- شروطها: تتمثل في:[1]

✓ أن يكون رأس المال معلوما، حاضرا لا غائبا، ولا دينا وان يسلم إلى العامل، وإذا سلمه المال على دفعات يجوز.

✓ أن يكون نصيب كل طرف في الربح جزءا شائعا على النحو كسري نسبي ،لا أن يكون مبلغا مقطوعا.

✓ أن لا يتم توزيع الربح إلا بعد القسمة واسترداد رأس المال وإخراج المصاريف ،تطبيقا للقاعدة (لا ربح إلا بعد وقاية رأس المال).

✓ أن لا يعمل رب المال مع المضارب، ولا يتدخل في إدارة الشركة.

✓ ثبوت قدرة وأهلية المتعاقدين.

ج- أنواعها: تقسم المضاربة إلى:[2]

- من حيث الشروط:

✓ **المضاربة المقيدة:** وهي المضاربة التي تشترط فيها رب المال على المضارب شروطا معينة ومقبولة شرعا يقيد بها المضارب للعمل في إطارها.

✓ **المضاربة المطلقة:** هي التي يمنح فيها رب المال، المضارب كامل الحرية بالتصرف في المال، في إطار الشريعة الإسلامية (برأيه أو باجتهاده).

- من حيث عدد الشركاء:

✓ **المضاربة الثنائية:** هي المضاربة التي تتم بين طرفين يقدم فيها الطرف الأول المال ويقدم الطرف الثاني العمل.

✓ **المضاربة الجماعية:** وهي المضاربة التي تكون فيها العلاقة متعددة، فيتعدد أرباب المال والمضارب واحد، أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو يتعدد أرباب المال والمضاربون، وهذه المضاربة ناجمة عن جواز خلط مال المضاربة.

2- المشاركة : صيغة التمويل بالمشاركة من بين الصيغ الأساسية التي تقوم عليها البنوك الإسلامية، والتي تبرز فكرة كون البنك الإسلامي ليس مجرد ممول ولكن مشارك للمتعاملين معه ،وان العلاقة التي تربطه معهم هي علاقة شريك، وليست علاقة دائن بمدين، كما هو الحال في البنوك الربوية.

---

[1] حزبي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، "**إدارة المصارف الإسلامية: مدخل حديث**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص157.

[2] حسين محمد سمحان،" **أسس العمليات المصرفية الإسلامية** "، دار ابوللو للنشر والتوزيع، مصر القاهرة، ط1، 1996، ص 231.

أ- تعريفها: المشاركة هي صيغة تمويلية مستمدة من عقد الشركة المعروف في الفقه الإسلامي بشركة العنان في الأموال، وهي شركة جائزة باتفاق جميع الفقهاء، ويترتب على المشاركة أو التمويل بالمشاركة، أن يساهم البنك في رأسمال المشروع فيصبح شريكا في ملكيته، وكذا إدارته وتسييره والإشراف عليه، وشريكا في كل ما يترتب عليه من ربح وخسارة بالنسب متفق عليها [1].

ب- شروطها: تتمثل في:[2]

- أن يكون رأس المال نقديا (لا أن يكون من العروض إلا إذا جرى تقويمها بالنقود وقت المشاركة).

- ألا يكون رأس المال دينا، وأن يكون حاضرا عند بدء العمليات (للتأكد من خلط الأموال).

- يوزع الربح كحصة شائعة بين الشركاء، بحسب الاتفاق.

- تقسم الخسارة (من غير تعد أو تقصيرا) حسب نسب ملكية رأس المال فقط، ولا يجور الاتفاق على تحمل الخسارة بنسب مختلفة عن نسب المشاركة.

- يتم احتساب نسبة من صافي الربح مقابل الإدارة والإشراف لمن يدير الشركة ويقوم بأعمالها، أو تحسب مكافأة مقابل جهده.

- عدم بيع حصة الشريك إلا بعد حيازتها عينا أو حكما.

- لا يجوز اشتراط ضمان أحد الشركاء لمال الشركة أو لنصيب شريك آخر، وإنما يكون هناك ضمانة ضد التعدي والتقصير وسوء الأمانة من جانب الشريك المفوض بالإدارة.

ج- أنواعها: يمكن تقسيم المشاركة وفقا لاستمرار ملكية البنك إلى: [3]

- **المشاركة الثابتة:** في هذا الشكل يبقى لكل طرف من الأطراف حصة ثابتة في المشروع إلى حين انتهاء مدة المشروع أو الشركة أو المدة التي تحددت في الاتفاق، ويمكن تقسيم المشاركات الثابتة إلى:

- **المشاركة المستمرة:** البنك فيها شريك في المشروع طالما أنه موجود يعمل، وهذا النوع يجب أن يوضع في الإطار القانوني الذي يكفل له الاستمرار وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

---

[1] خالدي خديجة وبن حبيب عبد الرزاق، "**نماذج وعمليات البنك الإسلامي**"، مرجع سبق ذكره، ص166.

[2] حزبي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، "**إدارة المصارف الإسلامية: مدخل حديث** "، مرجع سبق ذكره، ص 162-163.

[3] الغريب ناصر، "**أصول المصرفية الإسلامية وأساليب التمويل المتوافقة معها**"، مرجع سبق ذكره، ص 111-113.

– **المشاركة المنتهية:** هي مشاركة ثابتة في ملكية المشروع والحقوق المترتبة على ذلك، إلا أن الاتفاق بين البنك والشركاء تضمن توقيتا معينا للتمويل مثل دوره شاط تجاري أو دوره مالية أو عملية مقاولات أو توريد أو صفقة معنية بالمشاركة أو غيرها.

– **المشاركة المتناقصة:** هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات، حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية، على أساس إجراء ترتيب منظم لتجنيب جزء من الدخل المتحصل كقسط لسداد قيمة الحصة، البعض يطلق على نفس النوع "المشاركة المنتهية بالتمليك"، وهنا يكون إطلاق الاسم من وجهة نظر طالب التمويل أو الشريك لأنه سيتملك المشروع أو العملية في نهاية الأمر بعد أن يتمكن من رد التمويل إلى البنك.

ثانيا: صيغ التمويل الإسلامي على أساس البيوع

يشمل أسلوب البيوع على صبغ التمويل الإسلامي التالية:

1– المرابحة : يعد بيع المرابحة من أنواع البيوع المشروعة واحد قنوات التمويل بالمصارف الإسلامية، بل هي الصيغة الأكثر قبولاً لدى المصارف الإسلامية، بالرغم من أنها صيغة مثيرة للجدل، إلا أن المصارف تجد فيها الصيغة التي تحقق لها أرباح أكبر.

أ– تعريفها:

– **بيع المرابحة:** وهو بيع السلعة بمثل ثمنها الأول الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بمبلغ مقطوع أو نسبة من الثمن الأول.[1]

– **المرابحة المصرفية:** وهو ما يصطلح عليه بالمرابحة للآمر بالشراء وتقوم على أساس شراء البنك للسلعة حسب المواصفات التي يطلبها العميل الآمر بالشراء ثم بيعها له مرابحة، أي بثمنها الأول مع التكلفة المعتبرة شرعا بالإضافة إلى هامش ربح متفق عليه سلفا بين الطرفين.[2]

ب– شروطها: للمرابحة شروط أساسية أهمها [3]:

– أن يكون الثمن الأصلي معلوما لطرفي العقد وبالأخص المشتري الثاني وكذلك ما يحمل عليه من تكاليف أخرى.

---

[1] حزبي محمد عريقات وسعد جمعة عقل، " **إدارة المصارف الإسلامية: مدخل حديث**"، مرجع سبق ذكره، ص 180

[2] نفس المرجع، ص 181.

[3] حيدر يونس الموسوي "**المصارف الإسلامية، أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية**"، مرجع سبق ذكره، ص 51.

– أن يكون الربح معلوما، سواء كان مقدارا أو نسبة من الثمن الأول.

– لا يصح بيع النقود والمرابحة بمثلها، ولا يجوز بيع السلعة بمثلها .

– أن يكون العقد الأول صحيحا وذلك لأن بيع المرابحة مرتبط بالعقد الأول.

2– السلم : بيع آجل بعاجل، أي هو بيع يؤجل فيه تسليم المبيع ويعجل فيه تسليم الثمن وهو بيع شيء موصوف في الذمة [1] . ويعد بيع السلم عكس البيع بثمن مؤجل وقد عرفه الفقهاء بأنه بيع آجل بعاجل وللسلم أركان ثلاثة هي:[2]

– العاقدان: ويشمل المشترى (المسلم) والبائع (المسلم إليه)

– المعقود عليه: ويشمل رأس مال السلم والمسلم فيه فالأول هو الثمن والثاني هو المبيع

– الصيغة: وها ما ينعقد به هذا العقد من كلام دال عليه.

وبهذا فإن هذه الصيغة من التمويل التي يتم فيها تسلم المنتوج في المستقبل تتلاءم مع حالات التمويل الزراعي بشكل خاص، إذ يمكن للمصرف الإسلامي أن يتفق مع المزارع لاستلام منتجاته الزراعية في المستقبل ويقوم بدفع الثمن المتفق عليه معجلا.

أ– شروطه: اتفق الفقهاء على أن هناك نوعين من الشروط بعضها يتعلق برأس المال وبعضها الآخر يتعلق بالمسلم فيه وهي: [3]

– شروط رأس المال السلم :

- ✓ أن يكون معلوم الجنس.
- ✓ أن يكون معلوم المقدار.
- ✓ أن يسلم في المجلس.

ب– شروط تتعلق بالمسلم فيه (البضاعة):

- ✓ أن يكون في الذمة.
- ✓ أن يكون المسلم فيه مضبوطا بالصفة التي تنفي عنه الجهالة والتي يختلف الثمن باختلافها.

[1] حربي محمد عريقات وسعد جمعة عقل، " **إدارة المصارف الإسلامية: مدخل حديث**"، **مرجع** سبق ذكره، ص207.

[2] حيدر يونس الموسوي، "**المصارف الإسلامية، أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية**"، مرجع سبق ذكره، ص52.

[3] الغريب ناصر، "**أصول المصرفية الإسلامية وأساليب التمويل المتوافقة معها**"، مرجع سبق ذكره، ص131.

- ✓ أن يكون معلوم المقدار بالكيل إذا كان مكيلا وبالوزن إذا كان موزونا، وبالعدد إذا كان معدودا.
- ✓ أن يكون الأجل معلوما.
- ✓ بيان محل التسليم.
- ✓ أن يكون المسلم فيه مما يمكن وجوده عند الأجل لأنه إذا كان كذلك أمكن تسليمه.

3- الاستصناع : يعتبر الاستصناع للبنوك خطوة رائدة لتنشيط الحركة الاقتصادية في البلد، وذلك إما أن يكون البك صانعا، أو مستصنعا، وهناك حالة أخرى وهي أن يكون البنك صانعا و مستصنعا في نفس الوقت، أو ما يعرف بالاستصناع الموازي، وهي أكثر صورة مناسبة للعمل بها في البنوك الإسلامية.

أ- تعريفه: يمكن تعريف الاستصناع بأنه: "عقد بين طرفين يقوم أحدهما (الصانع) بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الجنس والصفات (شكل يمنع أي جهالة مفضية للنزاع) للطرف الأخر (المستصنع) على أن تكون المواد اللازمة للصنع من الصانع وذلك مقابل ثمن يدفعه المستصنع إلى الصانع إما حالا أو مقسطا أو مؤجلا ".

ب- شروطه: بالإضافة الى الشروط العامة التي ينبغي توافرها لانعقاد العقد في الشريعة، هناك شروط خاصة تتعلق بعقد الاستصناع وهي:[1]

- بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره وصفته.

- أن يكون الاستصناع في السلع والأشياء التي تصنع، ولا يجري فيما لا تدخله الصنعة.

- أن تكون المواد المستخدمة من الصانع، وإلا كان عقد إجارة وليس استصناع.

- محل الاستصناع هو الشيء المستصنع وليس عمل الصانع، على الرأي الأرجح وبالتالي يجوز أن يجري عقد الاستصناع فيما يقوم البائع بصنعه أو من صنع غيره.

- لا يشترط لصحة الاستصناع تعجيل رأس المال، بل يحوز تأجيله أو تقسيطه، أو تعجيله.

- أن يحدد الزمن (أو الأجل) لتسليم المصنوع، منعا للجهالة وذلك على الرأي الراجح.

4- الإجارة : الإجارة من الصيغ التي تم تكييفها شرعيا لتوائم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية، ولقد أدخلت كأسلوب تمويلي بهذه الأخيرة مع التسعينيات من القرن الماضي وذلك بعد أبحاث ودراسات فنية وشرعية داخل البنوك وخارجها، ثم كانت فتوى مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر

[1] الغريب ناصر، **"أصول المصرفية الإسلامية وأساليب التمويل المتوافقة معها"**، ص 142-143.

الإسلامي في عام 2000 هي الفتوى الهامة التي أصلت الصيغة وميزت بين الصور الجائزة من الإجارة والصور الأخرى الممنوعة.

أ- تعريفها:

- الإجارة هي " المعاوضة على المنفعة دون العين، وهي من العقود اللازمة لا يجوز فسخها إلا بالتراضي بينهما أو يكون للفاسخ الخيار "[1].

- الإجارة هي "تمليك أو بيع منفعة بعوض معلوم " [2].

- الإجارة هي عقد يتم بموجبه تمليك منفعة معلومة لأصل (عين) معلوم من قبل مالكها لطرف آخر مقابل عوض (ثمن) معلوم لمدة معلومة "[3]

ب- أنواعها: حسب ملكية الأصل في نهاية عقد الإجارة تقسم إلى: [4]

- ✓ **الإجارة التشغيلية:** وهو التأجير الذي يقوم على تمليك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة على أن تتم إعادة الأصل لمالكه (المصرف الإسلامي) في نهاية مدة الإيجار، ليتمكن المالك من إعادة تأجير الأصل لطرف أخر أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفان بذلك.
- ✓ **الإجارة المنتهية بالتمليك:** (الإجارة التمويلية) في هذا النوع من التأجير يتم تمليك منفعة الأصل خلال مدة التأجير للمستأجر مع وعد من المالك بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير بسعر السوق في قته، أو بسعر يحدد في الوعد، أو سعر رمزي أو بدون مقابل، والوعد بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية المدة بدون مقابل هو المقصود هنا وهو المطبق في اغلب المصارف الإسلامية ،لان المصرف يكون قد استوفى ثمن الأصل من خلال أقساط التأجير التي كان قد حصل عليها أثناء فترة التأجير لذا يكون بدل الإيجار في هذا النوع أعلى بكثير منه في التأجير التشغيلي.

5- القرض الحسن : يعرف القرض الحسن على أنه ما تعطيه غيرك من مال على أن يرده إليك دون زيادة، وهو يأخذ فيه أحد المتعاقدين من الآخر بموجبه مالا على أن يرد مثله أو قيمته إن تعذر ذلك، وهو

---

[1] صادق راشد الشمري،" **أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية أنشطتها، التطلعات المستقبلية**"، دار يازوري العلمية للطبع والنشر، عمان الاردن، 2008، ص72.

[2] حزبي محمد عريقات وسعد جمعة عقل، " **إدارة المصارف الإسلامية: مدخل حديث**"، مرجع سبق ذكره، ص196.

[3] حسين محمد سمحان، "**أسس العمليات المصرفية الإسلامية**"، مرجع سبق ذكره، ص282.

[4] المرجع السابق، ص288-290.

في البنـوك عقد مخصوص الإسلامية قيام البنك بتقديم مبلغ محدد لفرد من الأفراد أو لأحد من عملائه، حيث يضمن سداد القرض دون مطالبته بأي زيادة من أي نوع، أو تحميله أية أعباء أو عمولات.[1]

كما يمثل القرض الحسن خدمة اجتماعية اقتصادية إنسانية، يحقق التكافل بين أفراد المجتمع ويقلل من نسب الفقر، ومن وظائفه الاقتصادية إحداث التنمية في المجتمع، حيث تقوم المصارف الإسلامية بمساعدة أصحاب المشروعات وتحديـدا الصغيرة منها في إقامة مشروعاتهم مما يضفي قوة اقتصادية للمشروعات، ويعتبر القرض الحسن من أدوات التمويل الربحي الذي تمارسه بعض المصارف الإسلامية بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية والمجتمعية. [2]

المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الإسلامي

أولا: المصارف الإسلامية

1- تعريف المصارف الإسلامية : للمصارف الإسلامية العديد من التعريفات نذكر منها ما يلي :

– مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري، وجميع أعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا[3].

– وعرفتها اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة بأنها" تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها، ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء"[4].

– كما عرفت أيضا بأنها مؤسسات مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية بهدف تحقيق الربح لها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي، تهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية[5].

– وبناء على ما سبق يمكن تعريف المصارف الإسلامية بأنها "مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الأموال، وتوظيفها وفق تعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية، مما يؤدي إلى تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع معا".

---

[1] حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، "**إدارة المصارف الاسلامية**"، دار وائل 2010، عمان، الأردن، ص 220.

[2] محمد محمود العلجواني، "**البنوك الاسلامية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، عمان، الأردن، ص 342.

[3] إرشيد، محمود وعبد الكريم أحمد، "**القوى البشرية في المصارف الاسلامية بين الواقع والمثالية**"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2013، ص76.

[4] المادة 5، "**الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية**"، مصر، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1977.

[5] عبادة ابراهيم عبد الحليم، "**مؤشرات الاداء في البنوك الإسلامية**"، ط1، عمان، دار النفائس، 2008، ص23.

2- خصائص المصارف الإسلامية : ترتكز البنوك الإسلامية على أسس عقائدية منبعها الشريعة الإسلامية، وهذا ما يجعلها تنفرد بسمات و خصائص لا توجد في غيرها من البنوك التقليدية ومن أهم هذه الميزات نذكر ما يلي[1]:

- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية.

- تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات.

- الالتزام بالصفات التنموية الاستثمارية (الايجابية في معاملاتها الاستثمارية والإسلامية.

- تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة.

- تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي.

ثانيا: الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

1- مفهوم الفروع والنوافذ الإسلامية[2]:

أ-الفروع الإسلامية: لقد تعددت الآراء حول مفهوم الفروع الإسلامية، فبعض الاقتصاديين يعرفها بأنها الفروع التي تنتمي إلى مصارف ربوية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

- ويعرفها البعض بأنها وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية.

- كما يطلق البعض على ظاهرة الفروع الإسلامية مسمى النظام المزدوج، أي النظام الذي يقدم فيه المصرف التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية.

ب-النوافذ الإسلامية: يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام المصرف الربوي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جائب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية.

---

[1] كلاكش م. س، "**المصارف الاسلامية: نظرة تحليلية في تحديات التطبيق**"، ط1، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات، 2011، ص 16 -17.

[2] عبد الرحمان روان، "**واقع الفروع والنوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية بين التحديات والتطلعات**"، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد9، افريل، 2021، ص203.

– ويهدف هذا الأسلوب أساسا إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحولوا إلى التعامل مع المصارف الإسلامية.

2– أهداف النوافذ والفروع الإسلامية داخل البنك التقليدي[1]:

– يوفر قطاع الصيرفة الإسلامية آفاق نمو كبيرة للبنوك الإسلامية بسبب العدد الكبير للسكان المسلمين.

– ضمان العمل بالمال الحلال وخلق الثقة لدى الزبائن لادخار أموالهم لدى البنوك من أجل تمويلا لمشاريع مختلفة.

– توفير صيغة تستجيب لبعض العملاء الذين يرغبون في التعامل على أساس الشريعة الإسلامية ويسعى المصرف الذي لا يقوم كامل نشاطه على قواعد الشريعة الإسلامية أن يستقطبهم.

– تمهيد الطريق لتعميم العمل المصرفي على أساس قواعد الشريعة الإسلامية، وبالتالي التمهيد للتحول التدريجي من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي، وتشكل هذه النوافذ والفروع محطة تمهيدية للتمرس على المنتوجات المالية الإسلامية المعتمدة لدى البنوك الإسلامية.

– مواكبة تيار الأسلمة وذلك بمحاولة كسب عملاء جدد من ناحية، والمحافظة على العملاء الذين أبدوا بعض التحفظات على المعاملات المالية التقليدية من ناحية أخرى. وحتى لا تكون الفروع والشبابيك واجهة شكلية، الغاية منها مجرد استحواذ البنوك التقليدية على حصة من السوق المصرفي الإسلامي المتنامي، بل لا بد من وضع ضوابط وأسس لضمان التزام هذه النوافذ والفروع بما تطرحه لجمهور المودعين حماية لهم مما قد يحصل من ممارسات التضليل والخداع التي قد تمارسها بعض المؤسسات المالية، ومن هذه الضوابط يمكن ذكر الاستقلال والفصل المالي والمحاسبي، وانشاء هيئة رقابة شرعية، وصياغة العقود وأدلة العمل، وتدريب العاملين على صيغ التعامل الإسلامية.

– توسيع أدوات الممارسة المالية الإسلامية كالصكوك ومؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل)، وايجاد آليات لإدارة أموال الوقف، وتوظيف أرباحها وإدارة أموال صندوق الزكاة بنجاعة في ظل توافر بيئة للتمويل الإسلامي.

ثالثا: السوق المالية الاسلامية:

1– السوق المالية الاسلامية : أحيطت السوق المالية الإسلامية بتعاريف عديدة يمكن إجمالها في أنها سوق منظمة تنعقد في مكان معين وفي أوقات محددة يتم فيها نقل الفوائض النقدية من الوحدات المدخرة

[1] نفس المرجع السابق، ص205–206.

الراغبة في التوظيف غير الربوي إلى الوحدات المستثمرة الباحثة عن التمويل اللاربوي لمشاريعها، من خلال إصدار أدوات مالية معينة وتداولها من خلال الاستعانة بالوسطاء، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها وصفقاتها وأدواتها المالية. وتصنف الأسواق المالية الإسلامية من حيث الإصدار والتداول إلى قسمين، أولهما السوق الأولية أو سوق الإصدار والتي يتم فيها التعامل بالأوراق المالية التي تصدرها الهيئات والشركات لأول مرة من أجل الحصول على الأموال اللازمة لتمويل عملياتها الاستثمارية، ويكتتب فيها الأفراد والمؤسسات، وثانيها السوق الثانوية أو سوق التداول ويتم فيها تداول الأوراق المالية الإسلامية التي تم إصدارها في السوق السابقة، ويشمل هذا التداول البيع والشراء بين حامليها ومستثمرين آخرين[1].

2- مبادئ السوق المالية الاسلامية : تقوم هذه السوق على مجموعة من المبادئ نوجزها في النقاط الأتية[2]:

- ✓ الالتزام بالضوابط الشرعية والأخلاقية لكونها الركيزة الأساسية لقيام أي سوق مالية إسلامية.
- ✓ سيادة المنافسة التامة والتي تقتضي خلو السوق من أي شبهات من شأنها التأثير على المبدأ الأول المتعلق بالضوابط الشرعية والأخلاقية.
- ✓ حرية الأسعار باعتبارها تحدد وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب.
- ✓ قيام السوق على الاستثمار الحقيقي وليس الوهمي من خلال عدم السماح للمضاربات بتجاوز دورها الاقتصادي في الترجيح من حيث الوقت والمكان.
- ✓ الإفصاح ويقصد به توفير المعلومات الصحيحة والكاملة للبائع والمشتري عن مختلف جوانب المعاملات.
- ✓ المساهمة الحقيقية في تحقيق التنمية باعتبارها قائمة على تشجيع الاستثمارات الحقيقية.

ثالثا: الصكوك المالية الإسلامية:[3] تقوم فكرة الصكوك الإسلامية على المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل وفقا لقاعدة الغنم بالغرم (المشاركة في الربح والخسارة) على منوال نظام الأسهم في شركات المساهمة المعاصرة ونظام الوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار حيث تؤسس شركة مساهمة لهذا الغرض، ولها شخصية معنوية مستقلة، وتتولى هذه الاستثمارية في صناديق الاستثمار، الشركة إصدار الصكوك اللازمة للتمويل وتطرحها للاكتتاب العام للمشاركين، ومن حق كل حامل صك المشاركة في رأس المال والإدارة والتداول والهبة والإرث ونحو ذلك من المعاملات المالية.

---

[1] كتاف شافية، "**دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الاسلامية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2014-2013، ص19-17.

[2] مفتاح سلطان وسلطان مونية، " **الأدوات المستخدمة في سوق الأوراق المالية الإسلامية**"، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد13، جامعة بسكرة، 2013، ص272.

[3] غربي حمزة ووفاء جبلاحي، "**الصكوك الإسلامية، أنواعها وإدارة ومخاطرها**"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد3، جامعة المسيلة، 2018، ص138-137.

وقد تكون الجهة المصدرة لهذه الصكوك أحد المصارف الإسلامية أو أي بيت تمويل إسلامي أو شركة أو جهة حكومية لها شرعية للتأكد من أن إصدارها واستثمارها وتداولها وتصفيتها يتم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك للقوانين والقرارات المنظمة لها.

تتميز الصكوك الإسلامية بعدة خصائص عن غيرها من أدوات الاستثمار الأخرى، ساهمت في انتشارها انتشارا واسعا، تتمثل أهمها فيما يلي:

✓ أنها خالية من الربا مما يجنب الآثار السلبية من تضخم وسوء تخصيص الموارد وربط القرار الاستثماري بمسايرة التذبذب الحاصل في أسعار الفائدة.

✓ الصكوك لا تحدث الائتمان ولا تساعد عليه، لأنه إذا كثر الدين وانتشر المطل وعجز الناس عن السداد تضطرب الحياة الاقتصادية وتحدث الأزمات الائتمانية، على غرار ما حدث في الأزمة الاقتصادية المالية لسنة 2008، وبالتالي في لا تقوم على فلسفة الدين بل على فلسفة الاستثمار.

✓ تثبت الصكوك لمالكها حق ملكية شائعة في مشروع يمثل منافع أو أعيان أو خدمات، فري تخول لمالكها حق بصافي أصول المشروع الذي يمول من حصيلة إصدارها، وهذا الحق يتمثل في حصة شائعة في صافي موجودات المشروع.

✓ تستثمر الصكوك في نشاط مباح.

✓ تقوم الصكوك على مبدأ المشاركات المباحة، حيث تقوم على مبدأ المضاربة الشرعية من كل جوانبها، وتأخذ جميع أحكامها.

✓ تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

رابعا: صناديق الاستثمار الإسلامية:[1]

1- تعريف صناديق الاستثمار الإسلامية: يعرف صندوق الاستثمار الاسلامي بأنه عقد شركة مضاربة بين إدارة الصندوق التي تقوم بالعمل فقطوبين المكتتبين فيه الذين يمثلون رب المال، فيدفعون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق التي تمثل دور المضارب والتي تتولى تجميع حصيلة الاكتتاب الذي يمثل رأسمال المضاربة، ويدفع للمكتتبين صكوكا بقيمة معينة تمثل لكل منهم حصة شائعة في رأس المال الذي تقوم الادارة باستثماره بطريقة مباشرة في مشروعات حقيقية أو بطريقة غير مباشرة كبيع وشراء أصول مالية وأوراق مالية كالأسهم ويتم توزيع العوائد حسب نشرة الاكتتاب الملتزم بها كل من الطرفين.

[1] سعيدي فاطمة الزهراء وقويدر الويزة، "**صناديق الاستثمار الاسلامية، دراسة حالة صندوق الراجحي للأسهم السعودية**"، مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد10، جامعة المدية، 2018، ص109-107.

2- خصائص صندوق الاستثمار الاسلامي:

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز صناديق الاستثمار الاسلامية عن الصناديق التقليدية وهي كما يلي:

- ✓ لها شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب الوحدات الاستثمارية وعن الجهة المنوطة بإدارتها، وتأسيسا على ذلك فهي مؤسسة لها صفة قانونية وشكل تنظيمي وإطار مالي ومحاسبي مستقل، وهذه السمة جائزة شرعا.
- ✓ تقوم على فكرة المضاربة الجماعية من قبل أصحاب الأموال (حملة الوحدات الاستثمارية) حيث تقوم الصناديق بتجميع الأموال من أكثر من فرد أو جهة، والجميع يمثلون من منظور عقد المضاربة (رب المال)، ويمثل الصندوق كشخصية معنوية رب العمل، وهذه السمة تخضع لفقه عقد المضاربة.
- ✓ يلتزم الصندوق في معاملاته وتصرفاته المختلفة بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وكذلك بالفتاوى والمقررات والتوصيات الصادرة عن مجامع الفقه وهيئات الفتاوى والمسائل المعاصرة المتعلقة بمعاملات الصندوق وهذا يوجب الرقابة الشرعية الفعالة.
- ✓ يلتزم الصندوق بالقوانين والقرارات والتعليمات الصادرة عن الجهات الحكومية المشرفة على الصناديق ما دامت لا تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وإن وجد تعارض يجب إزالته في إطار مبدأ التوفيقية، وهذا يوجب الرقابة من طرف البنوك المركزية.
- ✓ يحق للمشاركين في الصندوق استرداد قيمة مساهمتهم وفق ضوابط وشروط معينة بما يتناسب مع الاستمرار لمدد مختلف ويناسب صغار المستثمرين.
- ✓ توزع العوائد بين أطراف الصندوق وفقا لضوابط عقود المضاربة والوكالة والسمسرة.

المبحث الثاني: مدخل للتنمية الاقتصادية وعلاقتها مع التمويل الاسلامي

تتولى سياسة التنمية الاقتصادية التي تتبناها الدولة تحريك عملية التنمية الاقتصادية وتوجيهها في المجتمع وتنطلق السياسة الاقتصادية في أي مجتمع من مجموعة من المعايير الاقتصادية والأخلاقية والسياسية والتشريعية وتختلف من مجتمع لآخر، ومن ظرف أو مرحلة لأخرى، ومن مذهب إلى مذهب آخر.

وفي الفكر الاقتصادي الإسلامي تتحدد بمجموعة من المعايير المتنوعة التي تجعلها نمطا متميزا عن أي سياسة اقتصادية أخرى، بحيث تتولد عنها تنمية اقتصادية ذات طبيعة أخرى.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

يعبر مفهوم التنمية على الكثير من الدلالات والمعاني وفي الكثير من المجالات المختلفة التي تهتم بالفرد والدولة على حد سواء.

1- تعريف التنمية الاقتصادية:

تعد التنمية فرع من فروع العلوم الاقتصادية، ولقد تعددت المفاهيم المتعلقة بها ونذكر منها:

"يقصد بها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى مكن من الرفاهية الاجتماعية. وبهذا تغدو التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع[1].

"هي تلك العملية التي تتضمن الموازنة بين أحوال العيش الفعلية والأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها، وهي موازنة قد تكون ذات طابع قومي بين فترات زمنية، أوقد تكون ذات طابع دولي في نفس الفترة الزمنية"[2].

وتعرف التنمية الاقتصادية "كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، كما أنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع"[3].

وتعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة التنمية بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها[4].

---

[1] صبري فارس الهيتي، "**التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 12.

[2] تشارلز كندل برجر تحرير أيمن عبد العظيم، " **أسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الاقتصادية**"، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2021، ص 11.

[3] كامل بكري، "**التنمية الاقتصادية**"، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 1988، ص 63.

[4] عبد الرزاق مقري، "**مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2008، ص 148.

التنمية بطبيعتها عملية شاملة يشكل النمو الاقتصادي محورها الفقري ولكنه لا يستوعبها كاملة تتجمع في بناء ديناميكي حضاري محددة المعالم والقيم[1].

كما يقصد بالتنمية الاقتصادية "العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"[2].

وعليه فالتنمية عملية تحويل الهياكل الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تساعد على تخفيض نسبة الفقر، الرفع من المستوى المعيشي، معدلات الاستثمار وإعطاء المزيد من الفرص للأفراد لأجل ممارسة حرياتهم، وبالتالي تتمثل أهداف التنمية في:

- ✓ زيادة متوسط نصيب الفرد من الدحل الحقيقي.
- ✓ شمولية التغير لمختلف الجوانب الثقافية، الاجتماعية، السياسية، الأخلاقية.
- ✓ زيادة الإنتاج السلعي.
- ✓ استمرار الزيادة لفترة زمنية طويلة.
- ✓ أن تكون الزيادة لغالبية أفراد المجتمع.

2- أبعاد التنمية الاقتصادية: ترتكز خطة التنمية على عناصر أساسية وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة؛ إذ تشكل جوهر التغيير المراد تحقيقه، كل عنصر يرتبط ويكمل الآخر بشكل متناسق ووطيد، فازدهار الجانب الاقتصادي يساعد في التخفيف من الظروف القاسية بالمجتمع، وسلامة البيئة متوقف على زيادة الوعي بأهميتها داخل المجتمع. وعليه سنتطرق في هذا الفرع إلى بيان أبعاد التنمية على النحو الاتي:[3]

أ- البعد الاقتصادي: تهدف التنمية الاقتصادية بصورة عامة إلى توفير حل لإشكالية التخلف الاقتصادي خلال الزمن، ومن ثم فهي تهتم بالاستخدام الأمثل والأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة بغية الإعمار والنهوض من أجل تحسين حياة الإنسان، أو هي القدرة على تحمل مستوى محدد من الإنتاج الاقتصادي إلى أجل غير مسمى، أي استخدام الموارد القائمة على النحو الأمثل بحيث يمكن تحقيق التوازن على المدى الطويل، يتم من خلاله تحقيق المصالح الاقتصادية والإيفاء بالالتزامات المجتمعية، أو هي تلك التي تعنى بإجراء

---

[1] محمد عبد العزيز ومحمد الليثي، "**التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها وسياساتها**"، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2003، ص 65.

[2] ايمان عطية ناصف، "**مبادئ الاقتصاد الدولي**"، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 77.

[3] ألند صالح الدين تمر وبلقاسم عقيلة، "**فعالية أدوات التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد 5، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، 2020، ص 100-102.

تخفيضات مطردة في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة وللموارد الطبيعية من خلال تحسين كفاية استخدامها.

ب- البعد الاجتماعي: يشكل الإنسان محورا أساسيا التي ترتكز عليها خطة التنمية، ووسيلة فعالة في دفع عجلة المشاريع التنموية وبجاحها، ونظرا لذلك أدرك المجتمع المدني أهمية العنصر البشري من خلال الاهتمام بالجانب الاجتماعي ومحاولة التخلص من جميع العراقيل التي تحول دون تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة، فالبعد الاجتماعي هو حق الإنسان في العيش في محيط يكفل له ممارسة أنشطته المختلفة وكفالة حقه في الثروات، واستثمارها بما يخدم احتياجاته الأساسية كالمأوى والطعام واللباس، فضلا عن احتياجاته المكملة لرفع مستوى معيشته كالعمل والرفاهية.

ت- البعد البيئي (الاستدامة): ترتكز فلسفة التنمية المستدامة على مبدأ أن استنزاف الموارد الطبيعية يرتب آثار ضارة تمس التنمية بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، من أجل هذا وضع هذا الأمر كأول بند في مفاهيم التنمية المستدامة مفاده الموازنة بين النظامين الاقتصادي والبيئي، بحيث أن الموارد المتوفرة بالطبيعة من تربة، وزراعة وغابات، ومعادن بمختلف أنواعها...إلخ، هي أساس النشاط التنموي يشمل إما الجانب الزراعي أو الجانب الصناعي، وبغية تحقيق الحفاظ على منظومة الموارد البيئية، أي التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي وجب حماية البيئة ومتطلبات التنمية، أو بمعنى آخر مراعاة البعد البيئي عند وضع سياسة التنمية.

3- مؤشرات التنمية الاقتصادية: والتي تعني مجموعة الاحصائيات والبيانات الاقتصادية التي تصدر بصفة دورية من طرف الحكومات بهدف قياس أداء القطاعات الاقتصادية داخل الدولة، كما تساهم هذه المؤشرات في تقييم وقياس النمو الاقتصادي للدولة، والتي يمكن ذكر أهمها:[1]

أ- المؤشرات الاجتماعية: تعني توفير الظروف للدول والأشخاص حتى يتمكنوا من تحقيق:

- المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر، وتم اختيار مؤشرين لقياس مدى تحقيق الدول العدالة الاجتماعية هما: نسبة عدد السكان تحت خط الفقر، ومقدار التفاوت بين الفئة الأغنى في المجتمع والأفقر فيه.

- الرعاية الصحية المناسبة لجميع أفراد المجتمع، وخاصة المناطق النائية والأرياف مع السيطرة على الأمراض المتوطنة والوبائية الناجمة عن تلوث البيئة، العمر المتوقع عند الولادة، معدلات وفيات الأمهات والأطفال والرعاية الصحية الأولية

[1] بو احمد صفية وبن قدور أشواق، "**دور التمويل الاسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية**"، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة تمنراست الجزائر، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2022، ص 93-94.

– التعليم الذي يعد أهم سبيل لتحقيق التنمية المستدامة مجتمع، وذلك من خلال زيادة فرص التدريب والتوعية بأهمية التعليم، ومن مؤشرات قياس مدى تقدم التعليم في الدول نجد نسبة الأمية، ومدى استمرار الطلبة في مسيرة التعليم، ونسبة إنفاق الدول على التعليم والبحث العلمي.

– معدل البطالة، وهي نسبة الأفراد العاطلين الراغبين في العمل ولا يجدون فرص عمل مناسبة لهم.

– السكن والسكان، ويتم اعتماد مؤشرين هما معدل النمو السكاني، ونصيب الفرد من البنيان العمراني.

– الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم بتحقيق العدالة والديمقراطية والسلام، ويتم قياس ذلك بمؤشر معدل نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.

ب– المؤشرات الاقتصادية: وتشمل هده المؤشرات قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الانتاج والاستهلاك في الدول ومنها:

✓ البنية الاقتصادية: حيث يتم تقييم الأداء الاقتصادي للدول من خلال معدل الفرد من الناتج المحلي، نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي، والميزان التجاري للدول، ونسبة المديونية الخارجية والمحلية في الدخل القومي للدول الفقيرة، ومدى المساعدات التي تقدمها الدول الاخرى.
✓ أنماط الإنتاج والاستهلاك: حيث تحولت معظم الدول إلى الأنماط الاستهلاكية وأنماط الإنتاج الغير مستدامة، التي تستنزف الموارد بشكل غير مدروس وخاصة من جانب الدول الصناعية الكبرى، وتقاس مؤشرات الإنتاج والاستهلاك بمدى كثافة استخدام الموارد في الإنتاج، ومعدل استهلاك الفرد الطاقة.

4– أهداف التنمية الاقتصادية: تهدف التنمية الاقتصادية بصفة أساسية إلى تحسين الأداء الفعلي في الأسواق المالية العالمية إلى أنها تعمل على تفعيل وتطوير القطاعات الانتاجية والاقتصادية داخل الدولة وذلك من خلال ما يلي:[1]

أ– زيادة الدخل القومي: إن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقرها وانخفاض مستوي معيشة سكانها ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.

ب– رفع مستوي المعيشة: حيث أنه لا يمكن تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوي معيشة السكان.

[1] بوضياف ياسين، "**التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية**"، جامعة شلف، مجلة دراسات التنمية والمجتمع، المجلد 3، العدد 2، ص 183–182.

ج- تقليل التفاوت في الدخول والثروات: هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، نجد تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول والثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة.

د- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: نعني ذلك عدم قدرة البلاد الاعتماد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي، سواء كانت تعتمد على الزراعة فقط، والبحث في إنشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع، مما يشكل خطرا على استقرار الحياة الاقتصادية، لذلك يجب إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي

إذا كان مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي عبارة عن عملية مستمرة تتضمن تغييرات هيكلية تؤدي إلى تحسين في أداء الاقتصاد حاليا وفي المستقبل، يقاس بصورة دخل فردي حقيقي وتمتد لفترة طويلة من الزمن فإن مفهومها في الفكر الإسلامي مفهوم شامل متكامل يهدف إلى تحسين حياة الإنسان على هذه الأرض من مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفق شرائع الله المقررة.

1- تعريف التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

التنمية الاقتصادية مصطلح حديث لم يعرفه الفكر الإسلامي، غير أنه تضمن من المصطلحات ما يحوي مضمون التنمية الاقتصادية، وكان أقرب تعبيرا عن التنمية الاقتصادية بمضمونها الشامل ومن هذه المصطلحات "**العمارة**" و"**التمكين**" فالعمارة في الفكر الاقتصادي الإسلامي تعني تحقيق النهوض في جميع جوانب وقطاعات الحياة بما فيها الجوانب الاقتصادية والمادية.[1]

وقد استمد هذا المصطلح من قوله تعالى في سورة هود الآية (61) ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ ولقد قال بعض أهل التفسير في معنى هذه الآية أن الله سبحانه وتعالى يأمر عباده بالقيام بعمارة الأرض واستغلالها بمختلف الأنشطة كالزراعة والفلاحة والبناء وحفر الأنهار، وبأن يقيموا فيها ويبنوا فيها المساكن وكل ما يلزم من مرافق لشؤون حياتهم واستغلال الأرض إما أن يكون بطريقة مباشرة من خيراتها، أو بطريقة غير مباشرة بتصنيع منتجاتها لتكون نافعة أو أكثر نفعا.[2]

---

[1] وليد خالد الشايجي، "**مدخل إلى المالية العامة الإسلامية**"، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 763.

[2] أبو عبد الله ومحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، "**الجامع لأحكام القرآن**" ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1964، ص 56.

ولقد ورد لفظ العمارة بهذا المعنى في العديد من كتب الفكر الإسلامي، من ذلك قول الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمرها فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها.[1]

وقول الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد واهلك العباد.[2]

والهدف من ذلك هو تعمير الأرض والبلاد عن طريق استغلال جميع الأراضي المستغلة والغير المستغلة مما يزيد معه الإنتاج وبالتالي تزداد معه الدخول وهذا من صميم التنمية الاقتصادية.

وبناء على هذا تعرف التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي بأنها: **عبارة عن نشاط موجه إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاه الإنساني في كل مظاهره المباحة وإلى بناء قوة الأمة في المجالات المطلوبة شرعا لكي تقوم بدورها في العالم.**

وعليه يمكن القول إن التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي ليست مجرد العمل على زيادة الإنتاج وتحقيق الرفاه المادي وإنما هي إعادة بناء تستلزم مشاركة الفرد والدولة معا لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

2- القواعد الأساسية للتنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي:

يتميز المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية بمبادئ تختلف عن مبادئ مناهج التنمية المعاصرة، فهي تنظم الحياة الاقتصادية تنظيما يتفق مع مختلف الطبائع البشرية، وتقرر مصالح كل من الفرد والمجتمع وسنتطرق إلى أهم هذه القواعد بإيجاز فيما يلي:[3]

أ- الحرية الاقتصادية المقيدة: تعتبر الحرية الاقتصادية في تملك وسائل الإنتاج من أولى القواعد التي يقوم عليها المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية، حيث يكون الأفراد المالكين أحرار في التصرف في ممتلكاتهم فيما يخص النشاط الاقتصادي، العمل، الاستهلاك، الإنتاج، التعاقد وغيرها بشرط التقيد بقيود تتماشى مع قيم المجتمع وتحدد بحدود الشريعة الإسلامية وسنوجز أهم هذه الشروط في النقاط التالية:[4]

- يجب أن يكون نشاط الفرد نافعا له ولمجتمعه.

- يجب ألا يتعارض نشاط الفرد مع أهداف المجتمع واحتياجاته.

---

[1] أبو يوسف يعقوب، "**كتاب الخراج**"، دار المعرفة، بيروت، 1989، ص 61.

[2] الشريف الرضعي، "**نهج البلاغة**"، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1987، ص107.

[3] الطيب داودي، "**الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص38.

[4] المرجع السابق، ص39.

– مراعاة عدم الإضرار بالنفس أو الغير.

– عدم اكتناز الثروة أو حجبها أو تعطيلها عن مجال الاستثمار.

ب– ازدواجية ملكية وسائل الإنتاج: تتكامل كل من الملكية العامة والخاصة في المنهج الإسلامي، ويعتبر وجود إحداهما ضروري بالنسبة للثاني، فلا يوجد تناقض بين الملكيتين وهذا لأن كل منهما يسيج بسياج من القيم التشريعية والخلقية والمعنوية.

ج– تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: ويستهدف هذا التدخل الحفاظ على السير المتوازن للنشاط الاقتصادي، ولا يكون تدخل الدولة مشروعا إلا في حالات معينة:

– الإنتاج أو الاتجار في الخبائث مثل أنواع الخمر، الميتة آلات اللهو... الخ

– الاستغلال الوظيفي والسرقة والقمار والمراهنات.

– الحالات التي تكتسب فيها الملكية بطرق غير مشروعة: الغش بكل أنواعه.

د– المنافسة الشريفة الحرة: من بين القواعد التي ترتكز عليها حرية التعامل في الأسواق في المنهج التنموي الإسلامي، المنافسة الحرة الشريفة بين المنتجين وهذا التفاعل جيد بين قوى العرض والطلب في ظل حرية تامة لتحديد الأسعار وكونها حرة وشريفة لأنها تخضع لضوابط تمنع ظهور العوامل التي تجعل المنافسة الحرة هدامة كما هو الحال في النظام والفكر الرأسمالي وهذه الضوابط شرعية نوجزها في التالي:[1]

– منع الاحتكار بجميع أنواعه.

– منع الغش والتدليس.

– منع التعامل بأي شكل من أشكال الربا.

3– أهداف التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي:

تعتبر التنمية الاقتصادية في الإسلام ذات طابع خاص للجمع بين التنمية الاقتصادية وبين جوانبها الأخرى مما يؤدي إلى توفير وسائل الاحتياجات التي تضمن المعيشة المتوازنة للأفراد على اختلاف طبقاتهم وحسب تغير ظروف المعيشة، ويتفق مع مفهوم الإسلام من حيث تحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. حيث يمكن حصر أهداف التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي في الآتي:[2]

---

[1] المرجع السابق، ص40.

[2] محمد بشير لبيق وميسم الصغير، **مرجع سبق ذكره**، ص 123–122.

أ- تحقيق الالتزام بالعقيدة الإسلامية: فالعقيدة هي نظرة الإسلام العامة للوجود فهي الأساس الذي يبني المسلم فكره عليه ومنه يكون سلوكه ونظرته للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتكون نظم الحياة مشتقة من عقيدته والعقيدة تتضمن الحقائق الكبرى التي دعا القرآن للإيمان بها وهي تصور الوجود، وجود الخالق ووجود الكون والإنسان والصلة بين الله تعالى والكون وكذا الحياة وما وراءها من مصير. ولقد ربط الإسلام بين الالتزام بالعقيدة والتنمية والتخلف بشكل واضح كما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ وقال القرطبي: فإن له معيشة ضنكا أي عيشا ضيقاً حيث لقد طرح الفكر الإسلامي موضوع التخلف معبرا عنه بالضنك أي عيشة الفاقة والمعاناة.

فالالتزام بعقيدة الإسلام هدف تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقه لأنه يقود إلى رضا الله عز وجل، وللالتزام بها على مستوى الدولة والفرد يجب الأخذ بالأصول والمبادئ الشرعية للإسلام كنظام للدولة الإسلامية في كافة جوانبها وأبعادها الاقتصادية والبشرية والبيئية والاجتماعية وغيرها، في سلوك الفرد المسلم في العبادات والمعاملات.

وهذا يعني أن أول أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام، تبدأ بتمكين العقيدة في النفوس، لأن التنمية لا تعد ممارسة شرعية إلا إذا كان استجابة لحكم شرعي وذلك بوضع المجتمع تحت تأثير مجموعة من القيم والأخلاق المحفزة للعمل الصالح إضافة إلى دور الفقه في تنظيم البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحفزة للتنمية وعليه يعتبر تمكين العقيدة بمثابة شرط أساسي ومهم لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية المبنية على أساس صحيح.

ب- حفظ مقاصد الشريعة: الهدف الثاني للتنمية الاقتصادية في الإسلام هو حفظ مقاصد الشريعة والتي تعتبر بمثابة تحقيق مصالح العباد وحفظها ودفع الضرر عنهم، إلا أن هذه المصالح ليست هي ما يراه الإنسان مصلحة له ونفعا وحسب هواه، إنما المصلحة ما كانت مصلحة في ميزان الشرع لا في ميزان الأهواء والشهوات ومصالح العباد التي تستهدفها مقاصد الشريعة ثلاثة أنواع: الضروريات والحاجيات والتحسينات ولكل نوع منها مكملات، كما أنها ليست في الأهمية على مرتبة واحدة.

المطلب الثالث: دور التمويل الإسلامي في دعم مسار التنمية الاقتصادية

لقد اهتم القائمون على المصارف الاسلامية ومؤسسات التمويل الاسلامي بالفرد المسلم، لذلك سارعت هذه المؤسسات في وضع خطط واتخاذ الخطوات اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية وتعزيز التقدم الاجتماعي في الدول الاسلامية، كما تقوم هذه المؤسسات بتقديم عدة خدمات من شأنها المساهمة في التنمية الاقتصادية.

أولا: علاقة أساليب التمويل المصرفي الإسلامي بالتنمية الاقتصادية:

تتبع المصارف الإسلامية عدة أساليب لتمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية والمقصد من هذا التمويل هو الحصول على الربح وتنمية الأموال عن طريق التعامل الشرعي الصحيح.

1- مزايا التمويل عن طريق المضاربة في التنمية الاقتصادية : [1]

تحقق المضاربة كافة المزايا التي استطاع النظام المصرفي الحديث أن يحققها بشكل يتوافق مع المتطلبات المتجددة، والحاجات المتغيرة والمتطورة في الاقتصاديات المعاصرة، وذلك بالنسبة لمالكي الأموال أو من هم في حاجة إليها (المستثمرون أو راغبي الاستثمار) على حد سواء.

فبالنسبة لمالكي المال، توفر لهم صيغة المضاربة فرصا كبيرة ومتنوعة للاستثمار وذلك بغض النظر عن حجم ما يملكه كل منهما من أموال، كما أنها تعطيهم الحق في استرداد أموالهم والخروج من عمليات الاستثمار عند حاجتهم لذلك.

أما بالنسبة المضاربين (المستثمرين)، فإنها توفر لهم احتياجاتهم المالية بالكم المناسب، وفي الوقت المناسب وتجنبهم التعرض لمشكلات الاستثمار الفردي في حالة المضاربة الخاصة، ومشكلات تكاليف الاقتراض الباهظة في حالة المصارف الربوية.

ومن ثم فهي توفر لصغار المستثمرين على وجه الخصوص فرص للعمل المنتج وتسمح بجذب المدخرات من الأموال لدى أصحابها غير الراغبين في التعامل بالنظم الربوية، وتوجيها نحو الاستثمارات الموافقة مع أحكام الشريعة.

2- القوة التنموية للتمويل بالمشاركة : [2]

أ- زيادة معدل النمو الاقتصادي: التمويل بالمشاركة أكثر ضمان لتحقيق النجاح للمشروعات الصغيرة فمن المعروف أن معدل الفشل للمشروعات كبيرة، فالأسباب من قصور الدراسات الاقتصادية ومن قصور الإدارة ونقص في التخطيط والقيادة، لكن وقوف البنك الإسلامي مع المنشآت الصغيرة يراجعها معطيا مشورته لما له من خبرة ودراية وأجهزة. وبالتالي فالتمويل بالمشاركة الذي تستخدمه البنوك الإسلامية يساهم بفاعلية في زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية.

---

[1] جميل أحمد، "**الدور التنموي للبنوك الإسلامية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية فرع تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير خروبة، جامعة الجزائر، 2006-2005، ص132.

[2] مصطفى إبراهيم محمد، "**تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية**"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد، مكتب القاهرة، 2007-2006، ص114-113.

ب- التوازن بين العمالة واستقرار الأسعار: إن البنوك الإسلامية تساهم في تحقيق درجة أعلى من التوظيف ولاسيما إذا كان حجم البنك الإسلامي وحجم المشروعات كبيرا، ونفس الشيء يمكن أن يحدث بالنسبة لاستقرار الأسعار إذ يمكنها اختيار المشروعات التي لا ترفع المستوى العام للأسعار لزيادة الطلب عليها.

3- أثر تمويل المشروعات عن طريق صيغة المرابحة في التنمية الاقتصادية :

إن المرابحة تجارة تنطوي على كل ما تؤديه التجارة الحقيقية من خدمت إنتاجية لا يقتصر أثرها على طرفي التعامل، وإنما تنعكس إيجابيا على الأوضاع الاقتصادية لأفراد المجتمع وللأنشطة الاقتصادية.

- المرابحة كنشاط استثماري مربح تؤدي غيرها من استثمارات المصارف إلى تشجيع الادخار وتعبئته للعملية الإنتاجية (بعيدا عن الاستثمار الربوي)، أي أنها تؤدي خدمة للبلد وللمودعين، وهي كتسويق للسلع توسع عمل المصارف الإسلامية وتشجع المنتجين بتصريف منتجاتهم.

- والمرابحة تمويل لسلع حقيقية، وليست تمويلا وهميا، وبتعبير آخر فإن دائرة تداول نقود المرابحة توازيها دائرة تبادل سلع وأعمل إنتاجية، وبذلك تجنب الاقتصاد القومي الضغوط التضخمية المصاحبة للإقراض بفائدة والذي قد لا يتضمن بالضرورة عملا إنتاجيا.[1]

4- أثر التمويل عن طريق بيع السلم في التنمية الاقتصادية :

- يعتبر بيع السلم في مجال التنمية هاما بحيث نراه مكملا للأدوار التي تؤديها الصيغ الأخرى، وأهمية هذا الدور تنجلي في كون هذه الصيغة التمويلية تهتم بالطبقة البسيطة ذات الدخل المحدود من طبقات المجتمع، ولذلك فإن تمكين هؤلاء الأفراد من تمويل مشاريعهم المختلفة وذلك بتوفير رأس المال للتفاعل داخل النشاط الاقتصادي.[2]

- فالمصارف الإسلامية إذن وضعت الحل للمشكلة الكبيرة التي يواجهها التجار والصناع الملتزمين بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات، فهؤلاء يحتاجون في كثير من الأحيان نقودا سائلة لضمان الاستمرار في العمل، مثل دفع أجور العمال، والحل في عقد السلم الذي يمكن استغلاله لتمويل هذه الحاجات، بما يضمن استمرار أعمالهم.[3]

---

[1] ربيع محمود الروبي، "**بيع المرابحة للواعد الملزم بالشراء والدور التنموي للمصارف الإسلامية**"، مطابع جامعة أم القرى، السعودية، 1991، ص 30-28.

[2] الطيب داودي، "**تمويل التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 1991، ص 170.

[3] محمد حسين الوادي وحسين محمد سمحان، "**المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2007 ، ص 200.

– كما ويؤثر هذا النوع من التمويل تأثيرا إيجابيا على زيادة الإنتاج، لأن المسلم إليه غالبا ما يكون منتجا، ومن ناحية أخرى فإنه يشجع على تكوين وحدات إنتاجية جديدة، ويزيد فرص، العمل، ويساهم في تخفيض نسبة البطالة، خاصة أن هذا النوع من التمويل لا يحتوي على أعباء تمويلية كما في الإقراض الربوي.

5– المزايا التنموية للتمويل عن طريق بيع الاستصناع في المصارف الإسلامية :

– يوفر عقد الاستصناع للصانع ربحا يتحقق من بيع السلعة المتفق على صنعها، فيزيد من دخله الحقيقي ويزيد تبعا لذلك رأسماله فتزداد ثروته.

– دعم لجهود التنمية الصناعية في الدول الإسلامية حيث يمكن تمويل إنتاج السلع المتعددة كالمعدات، والآلات، والسفن المختلفة، والمولدات والمحركات الكهربائية وأجهزة الاتصالات والمستشفيات، وحفارات النفط ووسائل النقل. إلخ.[1]

– يساهم الاستصناع في تحقيق أهداف المصرف الإسلامي في توظيف أمواله لخدمة المجتمع وكذلك الحصول على تدفق نقدي منظم.

– تساهم البنوك الإسلامية وعند تمويل قطاع الصناعة في إيجاد فرص عمل جديدة، كما تولد دخول جديدة تؤدي إلى زيادة الادخار، الاستثمار ومعدلات الاستهلاك، وبالتالي زيادة الطلب الذي يودي إلى زيادة معدلات الإنتاج، وتكوين رأس المال.

– إيجاد الاستقرار الاقتصادي، إذ من خلال طلب سلع خاصة بمواصفات معينة نستدل على وجود حاجة لها، وبالتالي عدم وجود تضخم في الصناعات ومن ثم الاتجاه إلى التوازن بين العرض والطلب فيها.

– ضمان المستصنع تقلبات الأسعار وذلك بدفع السعر المتفق عليه عند العقد ما لم يجد ظرف طارئ أو قاهر.

قد يؤدي الاستصناع إلى حل الأزمات الإسكانية من خلال استصناع البيوت بالمواصفات المطلوبة، وقد يكون الدفع عند العقد أو مقسطا مؤجلا إلى حين استلام المنزل.

– إلى غير ذلك من المزايا والفوائد الاقتصادية ذات الأثر البالغ على الفرد والمجتمع، إلا أن هذه العقود التي تحقق مثل هذه المزايا الكبيرة لابد أن تكون منضبطة بالضوابط الشرعية.[2]

[1] وائل عربيات، "**المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص270

[2] المرجع السابق، ص271.

6- المزايا التنموية للتمويل عن طريق الإجارة في المصارف الإسلامية.

يعد أسلوب الإجارة من أساليب الاستثمار المعاصرة في وقتنا هذا ونظرا لأهمية هذا الأسلوب فقد تلجا الكثير من المصارف إلى استخدام هذا النوع من الاستثمار سواء على الصعيد المحلي أو الدولي ومن مزاياه:[1]

- أحد أساليب توظيف الأموال المجزية التي تصلح للتطبيق في الاقتصاد المعاصر الذي يعتمد على استخدام التجهيزات الضخمة والمعدات التكنولوجية ذات القيمة الرأسمالية العالية، ويتوافق مع احتياجات ومتطلبات العصر.

- يحقق التأجير استقرار للبنك باعتباره المؤجر في أحوال التضخم والانكماش والازدهار والركود، حيث لا تتأثر عقود التأجير المبرمة بين البنك وبين المستأجرين في تلك الأحوال وبالتالي تنخفض مخاطره إلى حد كبير.

- تتوفر مرونة كبيرة في التعاقد بين البنك كمؤجر وبين المستأجرين بحيث يمكن للبنك اختيار العملاء الذين تتوافق احتياجاتهم مع طبيعة الخدمة من ناحية، كما تتوافر فيهم الثقة والأمانة والنجاح في مشروعاتهم من ناحية أخرى.

- يحقق التأجير للبنك الإسلامي كمؤجر تدفقات نقدية مستمرة من أقساط الإيجار طيلة عمر التعاقد.

- يحمل التأجير المستأجر كل نفقات التشغيل والصيانة الدورية وبذلك تنخفض مخاطر تمويل شراء الأصول التي يشتريها البنك لغرض التأجير لأقل حد ممكن.

- يحتفظ البنك بملكية الأصل بحيث يمكنه استرجاع العين مرة أخرى إذا أخل المستأجر بشروط التعاقد أو أراد إنهاء العقد لأي سبب كان، ويمكن للبنك في هذه الحالة استصلاح وإعداد الأصل للبيع أو التأجير مرة أخرى تبعا لحالته وظروف السوق.

- وفوق ذلك يجد التأجير قبولا عاما من جمهور المستأجرين الذين لا يستطيعون شراء المعدات الرأسمالية الضخمة التي يحتاجونها ولا يستطيعون شراءها.

[1] قيصر عبد الكريم الهيتي، **"أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية"**، مؤسسة رسلان علاء الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، 2006، ص 171.

ثانيا: دور الصكوك المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية " التجربة الماليزية "

بالتزامن مع تأسيس أول بنك إسلامي في ماليزيا (BIMB) تم إدخال عنصر آخر في الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا وهو عملية إصدار الصكوك الإسلامية حيث كانت عبارة عن عملية مكملة لتجربة البنك الإسلامي[1]، والجدول يوضح حجم إصدار الصكوك في العالم وفي ماليزيا.

جدول رقم (01): نمو إصدار الصكوك الإسلامية (2010-2016) (مليار دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإصدار العالمي للصكوك	45.1	85.1	131.2	119.7	118.8	63.3	72.7
الإصدار الماليزي للصكوك	32.8	60.9	97.1	82.4	77.9	30.4	29.9

المصدر: العابد برينيس شريفة، ص 189.

إن حجم إصدار الصكوك في العالم ينمو بشكل كبير إذ لاقت الصكوك الإسلامية رواجا كبيرا في العالم بحيث بلغ حجم الإصدار 64.10 مليار دولار عام 2003[2] ليصل إلى 131.2 مليار دولار عام 2012، ومن بداية 2013 بدأت الإصدارات في الانخفاض حيث وصلت سنة 2015 إلى 63.3 مليار دولار، وكما يوضح الجدول رقم 01 تميزت سوق الصكوك الإسلامية الماليزية بنشاطها الملحوظ وذلك من خلال إصداراتها المتنوعة للصكوك إذ ارتفع حجم الإصدار الماليزي إلى 82.4 مليار دولار سنة 2013، ثم بدأ بالتناقص وانخفض إلى 29.9 مليار دولار سنة 2016. بدءا من سنة 2015 شهد حجم إصدار الصكوك انخفاضا بقرار من البنك المركزي الماليزي "بنك نيجارا" لتخفيض إصدار الصكوك والتحول إلى أدوات أخرى لإدارة السيولة[3]، ولقد مولت هذه الإصدارات مشاريع تنموية مهمة في ماليزيا من بينها بنى تحتية في مجالات الطاقة والنقل والاستثمار والصناعة والزراعة، وهذا موضح في الجدول التالي:

[1] عبيد محمد سامي وجعاز عدنان هادي، "**الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) -تجربة ماليزية-**"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد 10، العدد 38، 2015، ص 130.

[2] المصدر السابق، ص 133.

[3] العابد برينيس شريفة، "**دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية**"، عرض تجربة ماليزيا وباكستان، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، أوت 2019، ص 189.

جدول رقم (02): حصص القطاعات المختلفة من حجم التمويل بالصكوك في ماليزيا في الفترة من (2000-2012) (%)

الاستثمار	النقل والمواصلات	الكهرباء	الإنشاء	الصناعة	الأبنية الحكومية والخدمات	تجارة الجملة والتجزئة	الزراعة والتعدين
33.2	18.2	16.2	13.6	7.8	6.6	2.7	1.7

المصدر: عبيد محمد سامي، جعاز عدنان هادي، ص 131.

يتضح من الجدول أن قطاع الاستثمار استحوذ على الحصة الأكبر من إصدارات الصكوك بنسبة 33.2% ثم قطاع النقل والمواصلات بنسبة 18.2% وجاء في المرتبة الثالثة قطاع الكهرباء بنسبة 16% مما يشير إلى اهتمام الحكومة الماليزية بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات الأساسية، أما المرتبة الرابعة فكانت من حصة قطاع الإنشاء والبناء بنسبة 13%، أما المرتبة الخامسة فكانت من حصة الصناعة بنسبة 7.8%، يستنتج من ذلك أن أن ماليزيا قد نجحت في استخدام الصكوك كأداة فعالة لتمويل مشاريع التنمية في مختلف القطاعات، مع تركيز خاص على الاستثمار والبنية التحتية. هذا النجاح يعكس التخطيط الاستراتيجي للحكومة الماليزية في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال التمويل الإسلامي، فلا شك أن المساهمة في تطوير إنتاج ونقل الطاقة الكهربائية له دور كبير في تسريع عملية التنمية خصوصا في بلد يسعى أن يكون صناعيا بالكامل وبحلول عام 2021، استمرت ماليزيا في تصدر سوق الصكوك العالمي، حيث استحوذت على 42.4% من السوق العالمي للصكوك في الربع الأول، بقيمة تقارب 18 مليار دولار أمريكي.

وبذلك يتضح الدور الذي يقوم به التمويل الإسلامي في عملية التنمية الماليزية، فأولا استطاعت البنوك الإسلامية أن تسهم بشكل كبير في ارتفاع المستوى المعيشي لأكثر من نصف الشعب الماليزي إذ زادت ملكية المسلمين للشركات والثروة إلى أن وصلت 25% بعد أن كانت لا تتجاوز 2.2%[1]، وتحولهم من مجتمع فقير لا يحسن سوى الزراعة البدائية ويعاني من البطالة إلى مجتمع متطور يساهم بفاعلية في جميع نواحي الاقتصاد.

[1] عبيد محمد سامي وجعاز عدنان هادي، مرجع سابق، ص 132.

خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال ما تم تناوله في الفصل الأول إلى أن التمويل الإسلامي يُمثّل بديلاً تمويلياً ذا خصوصية تميزه عن التمويل التقليدي، كونه يرتكز على قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية التي تمنع الربا وتعتمد مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، مما يُسهم في تعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن تنوع صيغ التمويل الإسلامي، كالمضاربة والمشاركة والمرابحة، توفر حلولاً عملية لتوجيه الموارد المالية نحو القطاعات الإنتاجية التي تُعزز الاقتصاد الحقيقي، وتبيّن لنا أيضًا أن مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي لا يقتصر على الأبعاد المادية فحسب، بل يمتد ليشمل الجوانب الاجتماعية والأخلاقية والحضارية، ما يجعل التنمية من منظور إسلامي عملية شاملة ومتوازنة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول بأن هناك علاقة تكاملية واضحة بين التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية، حيث يساهم تبني التمويل الإسلامي في تحقيق أبعاد التنمية الشاملة والمستدامة، شريطة توفر بيئة تنظيمية وتشريعية ملائمة وانتشار الوعي والثقافة المالية الإسلامية في المجتمع.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل:

بعد أن تعرفنا في الفصل الأول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإطار النظري للتمويل الإسلامي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية من منظور الفكر الإسلامي، ننتقل في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي لدور التمويل الإسلامي في الجزائر، وذلك من خلال دراسة وتحليل واقع التمويل الإسلامي كبديل تمويلي لدعم التنمية الاقتصادية في القطاع المصرفي الجزائري.

حيث سنعمل على تشخيص مسار تطور وانتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مع إلقاء الضوء على أبرز التجارب والمبادرات التي تم تطبيقها في السنوات الأخيرة، إضافةً إلى تحديد أهم التحديات والعوائق التي تواجه نمو التمويل الإسلامي في البيئة المصرفية الجزائرية. وسنختتم هذا الفصل بتحليل ميداني يهدف إلى قياس مدى مساهمة التمويل الإسلامي في دعم أبعاد التنمية الاقتصادية من خلال استبيان موجه للعاملين في البنوك وعدد من الأستاذة، للخروج بنتائج واقعية وتقديم توصيات تساعد في تعزيز مكانة التمويل الإسلامي كخيار فعّال للتنمية الاقتصادية في الجزائر.

ويتضمن هذا الفصل المباحث والمطالب التالية:

المبحث الأول: واقع التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري

- المطلب الأول: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر
- المطلب الثاني: تجربة التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر
- المطلب الثالث: تحديات التمويل الإسلامي في الجزائر

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية

- المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
- المطلب الثاني: تحليل واستخلاص نتائج الدراسة
- المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول: واقع التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري

يُعد التمويل الإسلامي أحد البدائل الحديثة التي تسعى الجزائر إلى تبنيها في إطار إصلاح منظومتها المالية ومواكبة التحولات الاقتصادية. وقد بدأت التجربة الجزائرية في هذا المجال تأخذ منحىً أكثر تنظيماً من خلال استحداث نوافذ إسلامية وتوسيع نشاط البنوك التي تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ومن أجل فهم واقع هذا التمويل، لا بد من التطرق إلى مسار اعتماده في الجزائر، إضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيقه.

المطلب الأول: تطور الصيرفة الاسلامية في الجزائر

أولا: الإطار التشريعي والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تخضع الصيرفة الإسلامية في الجزائر لجملة من القوانين والتنظيمات التي تهدف إلى تنظيم ومراقبة نشاطها ضمن إطار قانوني واضح، ومن أبرز هذه النصوص التنظيمية:

1- النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية في البنوك والمؤسسات المالية:

لم يكن للصيرفة الإسلامية أي وجود قانون قبل سنة 2018 بالرغم من وجود بنكين ينشطان في هذا المجال بترخيص من بنك الجزائر، ويتعلق الأمر بكل من بنك البركة وبنك السلام الجزائريين، إلى غاية صدور النظام 18-02[1] المتعلق بالصيرفة التشاركية والذي وضع من خلاله بنك الجزائر تنظيما خاصا بالمعاملات المصرفية الإسلامية التي يمكن للبنوك والمؤسسات المالية ممارستها.

يعتبر هذا النظام أول نص قانون وتنظيمي يتعلق بالعمليات المصرفية التشاركية الي تمارس وفق أحكام الشرعة الإسلامية، تحت تسمية المنتجات التشاركية، والتي يقصد بها في مفهوم هذا النظام بالمنتجات التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد[2]، ويتعلق الأمر بعمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار والتي تم تحديدها على في سبع منتجات وهي المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار[3].

حدد النظام سالف الذكر المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة التي يمكن لها ممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية وهي التي حصلت مسبقا على ترخيص من بنك الجزائر والحصول على شهادة مطابقة

[1] النظام رقم 18-02، مؤرخ في 4 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، "**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**"، عدد 73، صادر بتاريخ 9 ديسمبر 2018، الصفحات 22-20.

[2] المادة الأولى من نفس النظام.

[3] المادة الثانية من نفس النظام.

منتجاتها لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك عبر دائرة ضمنه تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية تسمى ب "شباك المالية التشاركية"[1].

ينطوي نظام الصيرفة التشاركية على بعض النقائص، إذ أنه لا يمكن تطبيق صيغ إسلامية أخرى خارج التعداد الوارد لمنتجات الصيرفة التشاركية، كما أنه لم يوضح طبيعة أو تركيبة الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لمنح البنوك والمؤسسات المالية الممارسة للعمليات المصرفية التشاركية شهادة مطابقة منتجاها لأحكام الشريعة الإسلامية، ولا كيفية الرقابة الشرعية على عمل شبابيك المالية التشاركية.

2- النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر:

ألغيت جميع أحكام النظام 18-02 سابق الذكر بموجب النظام رقم 20-02 اخدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها[2]، والذي تبنى صراحة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، حيث يقصد بها في مفهوم هذا النظام كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد[3]، والتي يجب أن تكون مطابقة لأحكام المواد من 66 إلى 69 من الأمر 11-03 الملغى[4].

وقد حدد هذا النظام شروطا يجب على البنوك والمؤسسات المالية استيفاؤها وهي حيازة نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تمتثل بصراحة للشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير التنظيمية، ووجوب الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ثم الحصول على ترخيص من بنك الجزائر بناء على ملف خاص[5]، قصد ممارسة وتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية بصفة حصرية عبير هيكل يسمى "شباك الصيرفة الإسلامية"، والذي يتمتع باستقلالية مالية ومحاسبية عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، من خلال هيكل تنظيمي و مستخدمين مخصصين حصريا لذلك.

وعلى خلاف النظام 18-02 سابق الذكر استحدث نظام الصيرفة الإسلامية الهيئة المكلفة بمنح شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وهي الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية[6] والتي أنشئت يوم 01 أفريل 2020 تحت وصاية المجلس الإسلامي الأعلى، إضافة إلى استحداث هيئة الرقابة الشرعية مهمتها مراقبة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في إطار

---

[1] المادة الخامسة من نفس النظام.

[2] النظام رقم 02-20، مؤرخ في 15 مارس 2020، يحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، **"الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية"**، عدد 16، صادر بتاريخ 24 مارس 2020، الصفحات 35-32.

[3] المادة الثانية من نفس النظام.

[4] الأمر رقم 11-03، مؤرخ في 20 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، **"جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية"**، عدد 52 صادر بتاريخ 27 أوت 2003. (ملغى).

[5] المادة 16 من النظام 20-02.

[6] المادة 14 من نفس النظام.

مطابقة المنتجات للشريعة الإسلامية، وهي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل[1] يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة للبنك أو المؤسسة المالية.

غير أن ما يعاب على نظام الصيرفة الإسلامية أنه حصر العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في ثماني منتجات فقط، وهي المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، حسابات الودائع، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار، مما يعني استبعاد باقي الصيغ الأخرى التي تعتبر من قبيل الصيرفة الإسلامية كالمزارعة والمغارسة والمساقاة وهي صيغ تمويل شبيهة بالمضاربة[2].

ثانيا: واقع التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر:

أدت الإصلاحات التي مست المنظومة المصرفية الجزائرية إلى بروز ملامح النشاط المصرفي الإسلامي، من خلال تسهيل وصول المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى مختلف الفاعلين الاقتصاديين في الوقت والمكان المناسبين. وقد عمل كل من بنك السلام وبنك البركة، إضافة إلى النوافذ الإسلامية، على تحقيق هذا الهدف عبر توسيع انتشارهم الجغرافي.

1- البنوك الإسلامية في الجزائر:

أ- بنك البركة الجزائري: بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي في الجزائر، وقد تم تأسيسه برأس مال مختلط (عام وخاص) نتيجة شراكة جزائرية سعودية، حيث تمتلك مجموعة البركة 56% وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية 44%. تأسس البنك في 20 ماي 1991 برأس مال قدره 500.000.000 دج، وبدأ نشاطه الفعلي في سبت 1991. وبعد صدور الأمر رقم 11-03 بتاريخ 26 سبتمبر 2003، أصبح للبنك الحق في إجراء جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية[3].

وتبلغ فروع بنك البركة الجزائر حاليا 35 فرعا، منتشرة عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى، انسجاما مع رؤية واستراتيجية البنك التي تسعى لتغطية جميع احتياجات السوق مع استقطاب أكبر من المدخرات لبلوغ الأهداف المسطرة. ويعرض البنك منتجات تمويل متنوعة موجهة للمؤسسات والمهنيين والتي تشمل:[4]

---

[1] المادة 15 من نفس النظام.

[2] مهداوي حنان، الصيرفة الإسلامية في الجزائر من منظور قانوني، "**مجلة الفكر القانون والسياسي**"، جامعة عمار ثلجي الأغواط، المجلد الخامس، العدد الثاني، نوفمبر 2021، ص 145.

[3] محمد عبد الوهاب، شاني الحاج أحد فوزي، "**تحديات وسبل تطوير البنوك الإسلامية في الجزائر**"، جامعة الجلفة، المجلد التاسع، العدد الثاني، أكتوبر 2024، ص 88.

[4] الموقع الرسمي لبنك البركة: https://www.albaraka-bank.dz (تاريخ الاطلاع 2025/03/05)

– تمويل التجهيزات المهنية؛ تمويل معدات النقل؛ تمويل العقارات؛ استئجار للمهنيين؛ تمويل الاستثمار؛ تمويل المواد الاولية او النصف مصنعة؛ تمويل المنتجات النهائية؛ التمويل المسبق للصادرات؛ تمويل الصفقات المرهونة للبنك.

ب– مصرف السلام: يعد مصرف السلام الجزائر ثاني بنك إسلامي في الجزائر، وقد تأسس سنة 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه وفق متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من استراتيجية واضحة بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد[1].

وتتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائر حاليا من 26 فرعا منتشرا عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى؛ انسجاما مع رؤية واستراتيجية المصرف التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغه لمتعامليه وبأفضل جودة.[2]

2– النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية: بعد صدور النظام 02–20 منح بنك الجزائر التراخيص لجميع البنوك العمومية العاملة في الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية.

أ– البنك الوطني الجزائري (BNA): بعد حصول البنك على ترخيص لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يوم الخميس 30 جويلية 2020 من قبل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، مكّنه من فتح 108 شباكًا إسلاميًا بالإضافة إلى 15 وكالة، بادر البنك الوطني الجزائري في تقدم منتجات الصيرفة الإسلامي رسما يوم 4 أوت2021، ليكون بذلك أول بنك عمومي في الجزائر يتبنى هذا النوع من المعاملات المالية الإسلامية. ويقدم البنك تسعة عشر (19) منتجا للصيرفة الإسلامية موجه لتمويل الأفراد، المؤسسات والمهنيين، وتتمثل فيما يلي:[3]

- ✓منتجات خاصة بالودائع: وتشمل الحساب الإسلامي للودائع تحت الطلب، الحساب الجاري الإسلامي، حساب الاستثمار الإسلامي، حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون أرباح، حساب التوفير الإسلامي للقصّر بأرباح أو بدون أرباح، شهادة الاستثمار.
- ✓ منتجات تمويلية موجهة للأفراد: وتشمل المرابحة للتجهيزات/المرابحة للتجهيزات عبر الإنترنت، المرابحة العقارية، إجارة عقارية منتهية بالتمليك، المرابحة للسيارات، السبيل، استصناع "داري."
- ✓ منتجات تمويلية موجهة لأصحاب المهن الحرّة / التجّار/ المؤسسات: وتشمل إجارة تجهيزات، مرابحة استثمار، مرابحة استغلال، السّلَم، استصناع "ترقية عقارية."

[1] محمد عبد الوهاب، شاني الحاج أحد فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2] الموقع الرسمي لمصرف السلام: https://www.alsalamalgeria.com (تاريخ الاطلاع 2025/03/05)

[3] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz (تاريخ الاطلاع 2025/03/05)

✓ الالتزامات بالتوقيع (الكفالات): وتشمل كفالة التعهد، كفالة حسن التنفيذ.

ب- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR): بتاريخ 29 سبتمبر 2020 تحصل البنك على شهادة المطابقة الشرعية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وفي 16 مارس 2021 شرع البنك رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية[1]. ويقوم البنك بتقدم بمجموعة من المنتجات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية مصنفة إلى صنفين، وهي كما يلي:[2]

✓ الصنف الأول خاص بالحسابات ويشمل ما يلي: حساب توفير أشبال إسلامي؛ حساب جاري إسلامي؛ حساب الشيك الإسلامي؛ حساب ادخار إسلامي استثماري؛ حساب توفير إسلامي.

✓ الصنف الثاني يشمل مجموعة من المنتجات لصيغة المرابحة موجهة للأفراد والمؤسسات وتتمثل في: المرابحة للتجهيزات المنزلية؛ المرابحة لشراء دراجات نارية؛ المرابحة لوسائل النقل؛ المرابحة للصفقات العمومية؛ المرابحة للأشغال؛ المرابحة للصادرات؛ المرابحة للمواد الأولية؛ المرابحة للإنتاج الفلاحي؛ المرابحة غلتي؛ مرابحة العتاد المهني.

ج- القرض الشعبي الجزائري (CPA): في أكتوبر 2020 شرع البنك الشعبي الوطني في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية وتمكّن من إطلاق 104 شباكًا إسلاميًا موزعة عبر شبكة فروعه بعد أن تم المصادقة من طرف هيئة الرقابة الشرعية للبنك، وكذا حصوله على المطابقة من المجلس الإسلامي الأعلى، بالإضافة إلى اعتماد بنك الجزائر[3]، وتتضمن عمليات الصيرفة الإسلامية لدى القرض الشعبي الوطني عمليات لتمويل الأفراد، المؤسسات والشركات، وهي كالتالي:[4]

- الحساب الجاري الإسلامي؛ حساب الصك الإسلامي؛ حساب التوفير الإسلامي؛ حساب الاستثمار الإسلامي الغير المخصص؛ الاجارة المنتهية بالتمليك تجهيزات؛ الاجارة المنتهية بالتمليك عقار؛ المرابحة عقار؛ المرابحة سيارة؛ المرابحة تجهيز.

د- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP): بعد أن تحصل البنك الوطني للتوفير والاحتياط على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية وقام بفتح

[1] موقع وزارة المالية (2021): https://www.mf.gov.dz (تاريخ الاطلاع 2025/03/05)

[2] الموقع الرسمي لبنك البدر: https://badrbank.dz/finance_islamique (تاريخ الاطلاع 2025/03/05)

[3] وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/94625-2020-10-25-17-07-03 (تاريخ الاطلاع 2025/03/05)

[4] الموقع الرسمي للقرض الشعبي الجزائري: https://www.cpa-bank.dz (تاريخ الاطلاع 2025/03/05)

118 شباكا اسلاميا، انطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في نوفمبر 2020[1] ويقوم البنك بتوفير المنتجات التالية:[2]

– الحساب الجاري الإسلامي؛ حساب الشيك الإسلامي؛ إجارة تمليكية؛ مرابحة سيارة؛ تمويل المحلات؛ تمويل الاراضي؛ تمويل مسكن.

هـ– بنك الجزائر الخارجي (BEA): أطلق بنك الجزائر الخارجي أول نافذة للصيرفة الإسلامية يوم 30 ديسمبر 2021 لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وذلك بعد حصوله على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، ويقدم بنك الجزائر الخارجي (BEA) أحدى عشر (11) منتجا متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية كمرابحة السيارات؛ المرابحة العقارية؛ مرابحة السلع الاستهلاكية؛ حساب التوفير الإسلامي وغيرها من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية[3].

و– بنك التنمية المحلية (BDL): بعد حصول البنك على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، أطلق البنك أول نافذة إسلامية يوم 10 جانفي 2022 تحت اسم "البديل" لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية[4]. ويقدم البنك منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية موجهة للمؤسسات، المهنيين والخواص، وتتمثل فيما يلي:[5]

– مرابحة استثمار ؛ مرابحة استهلاكية؛ مرابحة سيارة؛ مرابحة دراجة نارية؛ الحساب الجاري؛ حساب الودائع للاستثمار ؛ المضاربة؛ إجارة منتهية بالتمليك؛ حساب الصك؛ حساب الادخار.

المطلب الثاني: تجربة التمويل المصرفي الاسلامي في الجزائر

عرف التمويل الإسلامي في الجزائر اهتمامًا ونموًا، خاصة بعد صدور المرسوم رقم 20–02 الذي ينظم العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وتحديد ممارستها في البنوك المعتمدة. وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل حجم الودائع والتمويلات الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري، وبيان مساهمتها في تمويل العمليات الاقتصادية.

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/97020-2020-12-01-15-31-15 (تاريخ الاطلاع 2025/03/05)

[2] الموقع الرسمي للبنك: https://www.cnepbanque.dz (تاريخ الاطلاع 2025/03/05)

[3] وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/economie/133546-banques-la-bea-lance-a-son-premier-guichet-dedie-a-la-finance-islamique (تاريخ الاطلاع 2025/03/05)

[4] وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/119651-2022-01-10-16-27-57 (تاريخ الاطلاع 2025/03/05)

[5] الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية: https://www.bdl.dz/finance-islamique (تاريخ الاطلاع 2025/03/05)

أولا: حصة الصيرفة الإسلامية في السوق المصرفي الجزائري:

يتميز القطاع المصرفي الجزائري بهيمنة البنوك التقليدية على مجموع القطاع المصرفي ككل، من خلال ودائع العملاء أو تمويلهم، والجداول التالية توضح حجم الودائع والتمويلات الإسلامية بمجملها وعلى حسب المنتجات بالنسبة للقطاع المصرفي الجزائري.

الجدول (01): حجم ودائع التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري (مليار دينار جزائري)

السنوات / حجم الودائع	2020	2021	2022	2023
القطاع المصرفي ككل	10756	12484,9	14530,4	14917
منها المتعلقة بالتمويل الاسلامي	340,0	443,9	553,7	678,2
النسبة	3.16%	3.56%	3.81%	4.55%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات تقارير بنك الجزائر

ارتفع حجم ودائع التمويل الإسلامي من 340 مليار دينار سنة 2020 إلى 678.2 مليار دينار سنة 2023، وهو ما يؤكد تصاعد ثقة المتعاملين في البنوك الإسلامية أو النوافذ الإسلامية المفتوحة ضمن البنوك العمومية والخاصة. وبالموازاة مع هذا الارتفاع، تحسنت نسبة مساهمة الودائع الإسلامية في إجمالي ودائع القطاع المصرفي من 3.16% سنة 2020 إلى 4.55% سنة 2023، ما يدل على توسع تدريجي لحصة هذا النشاط داخل السوق المصرفي. ويُعزى هذا النمو إلى عدة عوامل، من بينها الإصلاحات التنظيمية التي بادر بها بنك الجزائر، وفتح نوافذ إسلامية بالبنوك العمومية، فضلًا عن تنامي وعي المتعاملين بأهمية التعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الجدول (02): حجم التمويلات الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري (مليار دينار جزائري)

السنوات / التمويلات	2020	2021	2022	2023
القطاع المصرفي ككل	11180,2	9792,1	10112,3	10694,9
منها المتعلقة بالتمويل الاسلامي	302,4	365,9	393,9	458,5
النسبة	2.70%	3.74%	3.89%	4.29%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات تقارير بنك الجزائر

أما بالنسبة للتمويلات الإسلامية، فقد ارتفعت هي الأخرى من 302.4 مليار دينار سنة 2020 إلى 458.5 مليار دينار سنة 2023. بحيث ارتفعت نسبة التمويلات الإسلامية من إجمالي التمويلات البنكية من 2.70% إلى 4.29%، ما يعكس زيادة نسبية في مساهمة الصيرفة الإسلامية.

الشكل (01): مقارنة بين تطور حجم التمويل الإسلامي بالنسبة للقطاع المصرفي من 2020 إلى 2023

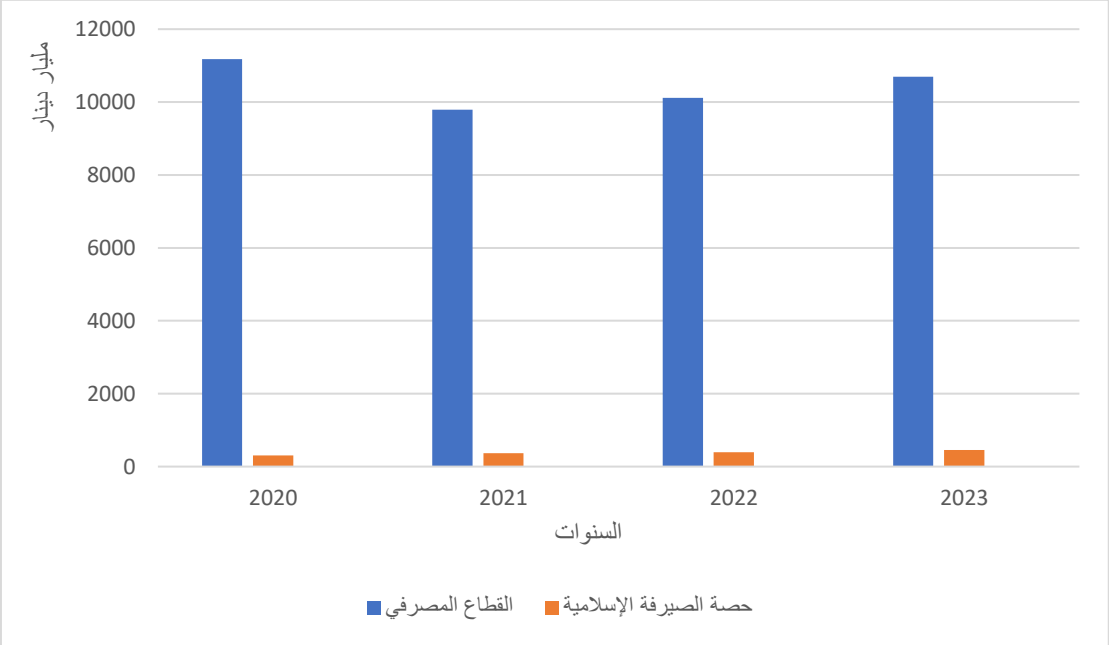

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول (02)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه رغم تطور نشاط الصيرفة الاسلامية، إلا أن حصته قليلة مقارنة مع نشاط البنوك العمومية والخاصة التي تهيمن على القطاع المصرفي ككل.

من أجل التعرف على منتجات التمويل الاسلامي للفترة 2020-2023 نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول (03): منتجات التمويل الإسلامي وتوزيعها في القطاع المصرفي الجزائري (مليار دينار جزائري)

السنة / المنتجات	2020	2021	2022	2023
المرابحة	132,3	130,7	129,7	139,5
المشاركة	1,2	1,1	2,0	4,2
المضاربة	4,9	6,0	7,6	8,3
الإجارة	82,7	83,9	86,5	100,4

السلم	74.7	133,1	153.9	187,7
الاستصناع	6,6	11,1	14,3	18,5
المجموع الكلي	302.4	365,9	393,9	458,5
حصة المصارف العمومية	0,81%	0.5%	1.6%	4,7%
حصة المصارف الخاصة	99,19%	99.5%	98.4%	95,3%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات تقرير بنك الجزائر 2023

شهدت منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023 تطورًا تدريجيًا من حيث الحجم والتنوع، مدفوعة بتوسع البنوك في تقديم صيغ تمويل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة بعد فتح نوافذ إسلامية في عدد من البنوك العمومية.

وقد مثّلت صيغة المرابحة العمود الفقري للتمويل الإسلامي خلال هذه الفترة، حيث سجلت تمويلات بقيمة 132.3 مليار دينار سنة 2020، لتبلغ 139.5 مليار دينار في 2023، ما يعكس استقرار الطلب على هذه الصيغة بالنظر إلى بساطتها وارتباطها بالاحتياجات الاستهلاكية والسكنية.

إلى جانبها، عرفت صيغة الإجارة (المستخدمة في تمويل الأصول المنقولة وغير المنقولة) تطورًا ملحوظًا، منتقلة من 82.7 مليار دينار في 2020 إلى 100.4 مليار دينار في 2023، ما يدل على تحسن في تقنيات التأجير التمويلي الإسلامي.

أما صيغة السلم، فقد سجلت أعلى نسبة نمو، حيث تضاعفت تقريبًا من 74.7 مليار دينار سنة 2020 إلى 187.7 مليار دينار في 2023، وهو ما يعكس توجهًا جديدًا نحو تمويل العمليات الإنتاجية، لاسيما في قطاعات الزراعة والصناعة.

وبالمقابل، لا تزال الصيغ الاستثمارية التشاركية مثل الاستصناع، المضاربة، والمشاركة محدودة من حيث الحجم؛ حيث لم تتجاوز تمويلات الاستصناع 18.5 مليار دينار في 2023، والمضاربة 8.3 مليار دينار، والمشاركة 4.2 مليار دينار، رغم ما توفره هذه الصيغ من إمكانيات لتمويل المشاريع المنتجة.

ويُعزى هذا الضعف إلى غياب ثقافة الاستثمار الإسلامي طويل الأجل، ونقص الكوادر المتخصصة في إدارة المخاطر والمشاريع في البيئة المصرفية الجزائرية. ويُلاحظ أيضًا أن غالبية هذه التمويلات لا تزال متمركزة في البنوك الخاصة، في حين تبقى مساهمة البنوك العمومية محدودة رغم بعض التقدم في السنوات الأخيرة. ويشير هذا التوزيع إلى أن السوق لا يزال في مرحلة انتقالية نحو تبني أوسع وشامل للصيغ

الإسلامية، بما يتطلب دعمًا تنظيميًا وتكوينيًا أكبر لتوسيع نطاق هذه المنتجات وتعزيز أثرها في تمويل الاقتصاد الوطني.

الشكل (02): يوضح حصص منتجات التمويل الإسلامي من 2020 إلى 2023 (%)

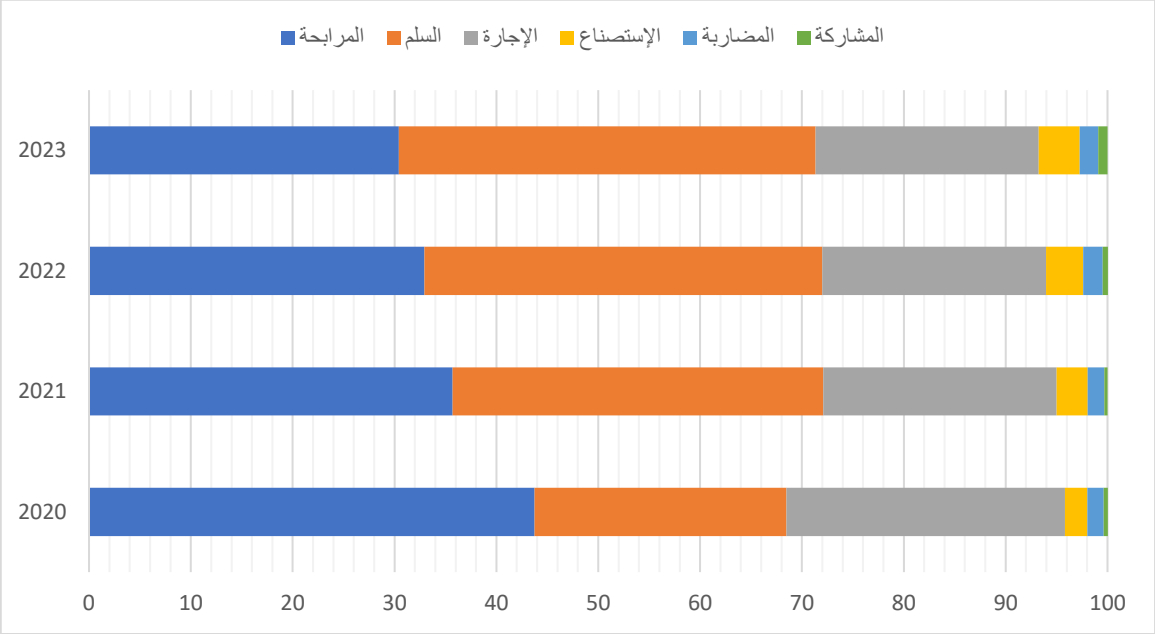

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول (03)

ويُلاحظ من خلال الشكل أن صيغتي المرابحة والسلم تستحوذان على الحصة الأكبر من التمويلات خلال كامل الفترة، مع ميل تصاعدي واضح للمرابحة، حيث أصبحت تتجاوز 50% في 2023. في المقابل، تتراجع حصة الإجارة تدريجياً، بينما تبقى صيغ التمويل بالمشاركة، والمضاربة، والاستصناع ذات نسب ضعيفة جداً. هذا يعكس اعتماد البنوك الإسلامية في الجزائر على الصيغ التمويلية الأقل مخاطرة والأسهل تطبيقا، على حساب الصيغ الاستثمارية التي تتطلب شراكة حقيقية في الربح والخسارة.

ثانيا: واقع النشاط التمويلي للبنوك الإسلامية في الجزائر

القطاع البنكي الجزائري يعرف تواجد بنكين متخصصين في الخدمات المصرفية الإسلامية، بنك البركة ومصرف السلام، هذا ويملك كل بنك استراتيجية شاملة لتحقيق التميز في السوق المصرفية، ويقدمان خدمات مصرفية تعنى بسد احتياجات الزبائن وكذا تطوير المنتجات المالية، ورقمنة الخدمات المصرفية وتعزيز الشمول المالي، وكل هذا في إطار ضوابط شرعية تحكم سير النشاط المصرفي، وفيما يلي سيتم التطرق الى تحليل النشاط التمويلي للبنكين.

1- مصرف السلام: يقدم مصرف السلام جملة من الخدمات المصرفية التمويلية المقدمة للمؤسسات والافراد والتي تتمثل عادة في المرابحة للواعد بالشراء أو المرابحة المصرفية؛ الاجارة المنتهية بالتمليك؛ الاستصناع؛ المضاربة، المشاركة؛ وفيما يلي سيتم تحليل النشاط التمويلي للمصرف[1].

من أجل التعرف على واقع التمويل الإسلامي المقدم من طرف مصرف السلام للفترة 2019-2022، نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول (04): يوضح تطور التمويل المقدم من طرف مصرف السلام خلال الفترة 2019-2022 (ألف دينار جزائري)

البند / السنة	2019	2020	2021	2022
التمويل المقدم للمؤسسات	515,459	259,466	632,808	3,911,553
نسبة التطور	-	-49.68%	143.91%	517.97%
التمويل المقدم للزبائن	95,582,580	101,771,998	153,615,910	174,534,597
نسبة التطور	-	6.47%	50.92%	13.61%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات تقارير مصرف السلام

يُظهر الجدول نموا ملحوظا في كل من التمويل الموجه للمؤسسات وتمويل الزبائن، مع تفاوت في نسب النمو السنوي.

بالنسبة للتمويل الموجه للمؤسسات، فقد سجل في عام 2019 نحو 515,459 دينار، ثم انخفض بشكل حاد سنة 2020 بنسبة -49.68% ليبلغ 259,466 دينار. إلا أن هذا التمويل شهد قفزة كبيرة في عام 2021 بنسبة 143.91% ليصل إلى 632,808 دينار، ثم تضاعف بشكل استثنائي في 2022 بنسبة 517.97% ليبلغ 3,911,553 دينار، ما يعكس تحولا كبيرا في توجه البنك نحو دعم المؤسسات في السنوات الأخيرة.

من جهة أخرى، شهد التمويل الموجه للزبائن نموا متواصلا خلال كامل الفترة، حيث ارتفع من 95,582.580 دينار في 2019 إلى 101,771.998 دينار في 2020 بنسبة نمو6.47%، ثم إلى 153,615,910 دينار في 2021 بنسبة 50.92%، وأخيرا إلى 174,534,597 دينار في 2022 بنسبة نمو 13.61%. ويرجع هذا التوسع الى حجم الموارد القابلة للتوظيف اضافة الى نجاح المصرف في عملية

[1] الموقع الرسمي لمصرف السلام: https://www.alsalamalgeria.com/ (تاريخ الاطلاع 2025/06/05).

استقطاب زبائن جدد، كما أن توسع شبكة المصرف عبر كافة ربوع الوطن ليصل الى 26 فرع إضافة الى ان البنك اعتمد على رقمنة الخدمات المصرفية والتي لاقت اقبال وزادت من عدد الزبائن.

والان سيتم دراسة تطور التمويلات المقدمة من طرف مصرف السلام حسب شكل التمويل من خلال الجدول التالي:

الجدول (05): يوضح تطور التمويل المقدم من طرف مصرف السلام حسب أشكال التمويل خلال الفترة 2019-2022 (ألف دينار جزائري)

البند / السنة	2019	2020	2021	2022
تمويلات الاستغلال	53,168,392	65,899,106	115,967,825	136,020,576
تمويلات الاستثمار	11,333,094	10,335,272	13,950,006	16,760,405
إجارة أصول منقولة	9,020,737	7,959,502	10,599,263	11,327,318
إجارة عقارية	5,081,941	4,793,510	2,796,509	3,344,835
حسابات جارية مدينة	209,146	40,501	257,399	356,523
تمويلات عقارية	3,029,808	3,668,972	5,493,417	6,495,525
تمويلات استهلاكية	16,742,640	12,780,950	9,028,744	5,887,396
المجموع	95,582,580	101,771,998	153,615,91	174,534,59

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات تقارير مصرف السلام

يظهر الجدول نمواً متسارعاً وملحوظاً في نشاط المصرف التمويلي، مع توسع واضح في صيغ التمويل الإسلامي.

فيما يتعلق بأشكال التمويل، تتصدر تمويلات الاستغلال القائمة، حيث قفزت من 53,168,392 دج سنة 2019 إلى 136,020,576 دج سنة 2022، ما يعكس تصاعداً في تمويل النشاط الاقتصادي قصير الأجل.

يليه تمويل الاستثمار الذي ارتفع من 11,333,094 دج إلى 16,760,405 دج خلال نفس الفترة، وهو ما يشير إلى توجه البنك نحو دعم مشاريع طويلة الأجل رغم محدودية النمو مقارنة بتمويلات الاستغلال.

أما صيغ التمويل الإسلامي الأخرى كإجارة الأصول وإجارة عقارية وتمويلات استهلاكية فقد شهدت بدورها نمواً متفاوتاً، لكن يلاحظ تراجع التمويلات الاستهلاكية من 16,742,640 دج في 2019 إلى 5,887,396 دج في 2022، وهو ما قد يعكس تحولا استراتيجياً في سياسة البنك تجاه التركيز على التمويل الإنتاجي بدل الاستهلاكي.

بالمجمل، توضح البيانات أن بنك السلام يشهد ديناميكية قوية في نشاطه التمويلي، مع تركيز ملحوظ في تمويل المشاريع الاقتصادية.

2- بنك البركة: بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي في الجزائر، ويقدم حاليا مجموعة واسعة من منتجات التمويل الموجهة للمؤسسات والمهنيين، تشمل تمويل التجهيزات، النقل، العقارات، الاستثمار، المواد الأولية، المنتجات النهائية، الصادرات، والصفقات المرهونة[1].

ومن أجل التعرف على واقع التمويل الإسلامي المقدم من طرف بنك البركة نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول (06): يوضح تطور صيغ التمويل المقدم من طرف بنك البركة خلال الفترة 2015-2018 (ألف دينار جزائري)

السنة / الصيغ	2015	2016	2017	2018
الاجارة	47100.7	56855.14	65431.66	72793
مرابحة	3908.08	9816.47	21169.64	28793.24
السلم	8512.93	11247.67	12167.56	16377.48
مشاركة	214.87	928.77	820.77	1696.22
استصناع	704.88	804.36	997.3	1083.53
قرض حسن	289.32	277.56	247.67	223.16
المجموع	61,863.53	80,180.03	100,834.6	120,966.63

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات تقارير بنك البركة

[1] الموقع الرسمي لبنك البركة: https://www.albaraka-bank.dz/ (تاريخ الاطلاع 2025/06/05).

يتضح من الجدول أن البنك ركّز بشكل كبير على صيغ التمويل الآمنة والمنخفضة المخاطر، وفي مقدمتها صيغة الإجارة التي سجلت ارتفاعًا ملحوظًا من 47,100.7 دينار سنة 2015 إلى 72,793 دينار سنة 2018، مما يدل على اعتماد البنك عليها كخيار رئيسي لتمويل الأصول والمشاريع الثابتة.

كما عرفت المرابحة نموًا كبيرًا خلال نفس الفترة، حيث انتقلت من 3,908.03 دينار إلى 28,793.24 دينار، ما يعكس تزايد الإقبال على هذا النوع من التمويل من طرف الأفراد، خاصة في اقتناء السلع والسيارات.

أما السَّلم فقد تطور بشكل متصاعد، حيث بلغ 16,377.48 دينار سنة 2018 بعد أن كان في حدود 8,512.93 دينار سنة 2015، وهو ما يشير إلى توجه نسبي نحو تمويل النشاطات الفلاحية أو الإنتاجية.

في المقابل، بقي الاعتماد على الصيغ الاستثمارية مثل المشاركة والاستصناع محدودًا، رغم تسجيل تحسن طفيف في قيمتها، حيث بلغت المشاركة 1,696.22 دينار والاستصناع 1,083.53 دينار سنة 2018، مما يعكس ضعفًا في التوجه نحو التمويلات التشاركية والمشاريع المنتجة.

كما عرفت القروض الحسنة تراجعًا طفيفًا، حيث انتقلت من 289.32 دينار سنة 2015 إلى 223.16 دينار سنة 2018، نظرًا لطابعها غير الربحي وارتباطها غالبًا بالمبادرات الاجتماعية.

ويُلاحظ من خلال مجموع التمويلات أن نشاط البنك عرف نموًا مستقرًا في 2018 بعد تراجعين نسبيين في 2016 و2017، حيث بلغ إجمالي التمويلات 120,966.63 دينار في نهاية الفترة، وبذلك يتضح أن سياسة بنك البركة تميل إلى تمويلات قائمة على أصول حقيقية، مع تركيز أكبر على التمويل الاستهلاكي والتجاري، مقابل ضعف في توجيه الموارد نحو الصيغ الاستثمارية طويلة الأجل، ما يتطلب إعادة توازن هيكل التمويل بما ينسجم مع الدور التنموي للصيرفة الإسلامية.

وبعد استعراض تطور صيغ التمويل الإسلامي ببنك البركة الجزائري إلى غاية سنة 2018، ننتقل إلى دراسة المرحلة الموالية والجدول الاتي يبين لنا حجم التمويل خلال الفترة 2020-2023:

الجدول 07: يوضح تطور التمويل المقدم من طرف بنك البركة خلال الفترة 2020-2023 (ألف دينار جزائري)

البند / السنة	2020	2021	2022	2023
التمويل المقدم للمؤسسات	1,026,987	725,373	574,898	1,255,453
نسبة التطور	-	-29.36%	-20.74%	118.37%

التمويل المقدم للزبائن	149,012,71	139,499,026	131,506,406	137,661,979
نسبة التطور	-	-6.39%	-5.73%	4.68%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات تقارير بنك البركة

الشكل (03): يوضح تطور التمويل المقدم من طرف بنك البركة من 2020 إلى 2023

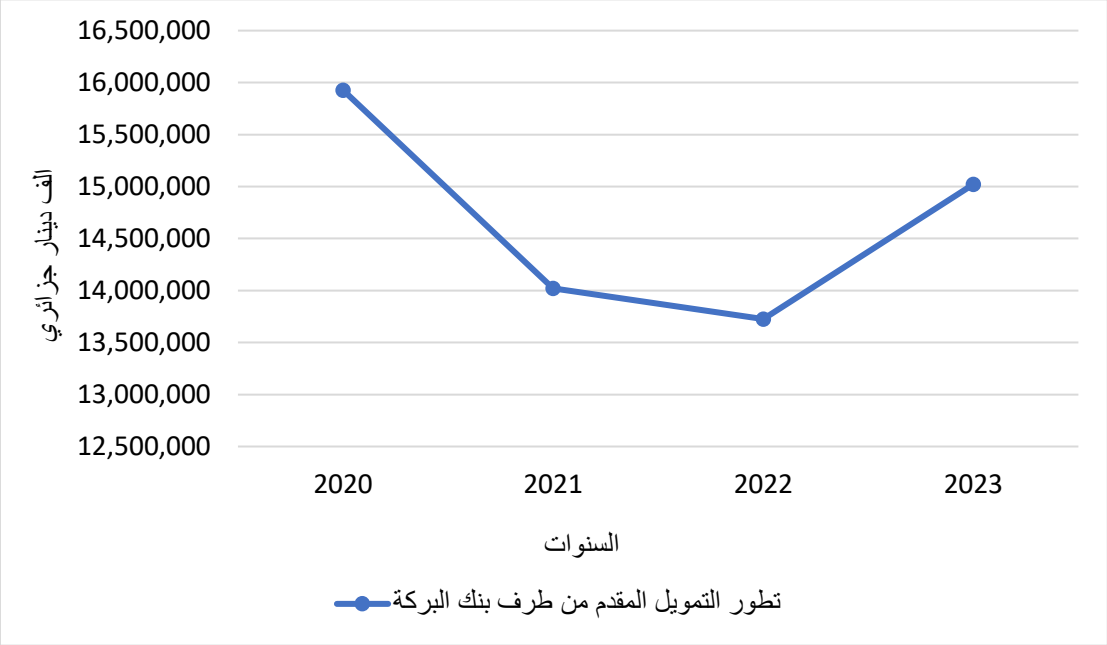

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول (07)

من خلال الجدول والشكل نرى أن التمويل المقدم من طرف بنك البركة عرف تطورات متباينة خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2023، سواء من حيث التمويلات الموجهة للمؤسسات أو التمويلات المقدمة للزبائن.

بالنسبة للتمويل المقدم للمؤسسات، فقد عرف انخفاضًا واضحًا خلال سنتي 2021 و2022، حيث تراجع من 1,026.987 دينار سنة 2020 إلى 725.373 دينار سنة 2021 بنسبة انخفاض بلغت 29.36%، ثم إلى 574,898 دينار سنة 2022 بنسبة تراجع إضافية قدرها 20.74% غير أن الوضع تغيّر سنة 2023، حيث سجل هذا النوع من التمويل قفزة كبيرة بلغت 1,255,453 دينار، أي بنسبة نمو قدرها 118.37% مقارنة بسنة 2022.

أما التمويل المقدم للزبائن، فقد عرف تراجعًا طفيفًا خلال سنتي 2021 و2022، حيث انخفض من 149,012.71 دينار سنة 2020 إلى 139,499.026 دينار سنة 2021 بنسبة تراجع بلغت 6.39%، ثم إلى 131,506.406 دينار سنة 2022 بنسبة انخفاض قدرها 5.73% لكن هذا المنحى تغير إيجابًا

سنة 2023، حيث ارتفع حجم التمويل إلى 137,661.979 دينار، مسجلًا نموًا بنسبة 4.68%، ما يدل على استعادة تدريجية لنشاط التمويل بعد عامين من التراجع.

بصفة عامة، يُظهر هذا التطور تذبذبًا في سياسة الإقراض لدى بنك البركة في السنوات الأولى، ربما بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 أو تقلبات السوق، يليه تعافٍ ملحوظ في سنة 2023. ويعكس هذا الأداء قدرة البنك على التكيّف مع المتغيرات الاقتصادية، مع الحفاظ على مكانته ضمن البنوك الإسلامية الفاعلة في السوق الجزائرية.

المطلب الثالث: تحديات التمويل الإسلامي في الجزائر

تتمثل أهم التحديات التي تقف عائق أمام تطور ونمو الصيرفة الإسلامية في الجزائر فيما يلي:

1- البيئة التنظيمية: إن العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر يخضع لنفس القوانين والنظم والتشريعات التي تطبق على العمل المصرفي التقليدي دون تمييز، فهي لا تراعي خصوصيتها المتميزة. وبالرغم من صدور النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلا أن هذا النظام يبقى غير كافي لتنظيم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث أهمل هذا النظام بعض الجوانب التنظيمية، خاصة تلك التي تتعلق بأساليب رقابة بنك الجزائر على البنوك الإسلامية[1].

2- تخلف الأسواق النقدية والمالية: لا تزال الأسواق النقدية وأسواق رأس المال متخلفة من حيث هياكلها وكفاءتها، كما أن عدد المتدخلين فيها ضعيف جدا ويرجع هذا أساسا إلى تخلف النظام المصرفي الجزائري، وفرضه قوانين تحول إلى عدم دخول البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية في الأسواق الجزائرية وبورصة الجزائر[2].

3- علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة البنك: ويشمل ذلك العلاقات مع الإدارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي، ومجلس الإدارة وجمعية المساهمين في المصرف، وتشمل ما يلي:[3]

---

[1] حمزة شودار، "**الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 15، 2015، ص 353.

[2] ميدون سيساني، إسماعيل بن قانة، "**أفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت وقاصدي مرباح بورقلة، المجلد 05 العدد 02، 2018، ص 80.

[3] منير خطوي، مبارك لسلوس، "**النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية في الجزائر بين التحديات ومتطلبات النجاح**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 13 العدد 02، 2020، ص 932.

أ- التبعية وعدم الاستقلال التام: إن فتح النوافذ الإسلامية في النوك التقليدية، هذا يعني أنها تابعة للبنوك التقليدية، وغي مستقلة عنها.

ب- اختلاط الأموال: من بين الأمور التي تعرقل عمل النوافذ الإسلامية والتي تقلق كثيرا الهيئات الشرعية للبنوك هي اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الأخرى، فغالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيسي الذي يقوم باستخدام هذه الفوائض في تعاملاته اليومية الربوية.

ورغم أن بنك الجزائر وفي إطار النظام 20-02 قد شدد بضرورة الاستقلالية الإدارية والمالية بين النوافذ الإسلامية وباقي أنشطة البنك الرئيسية، إلا أنه يبقى من الصعب الفصل بين هذه العمليات، في ظل غموض تلك الآليات التي يجب على البنوك العمومية الأخذ بها لضمان عدم الخلط بين أموال النافذة الإسلامية وباقي أنشطة البنك.

4- ضعف البنية التكنولوجية: فالبنوك الحديثة سواء كانت تقليدية أو إسلامية تقوم على تطبيق تكنولوجيا عالية، وهي تكاد ضعيفة في الجزائر، ويرجع هذا إلى عدة أسباب نذكر منها ضعف تدفق الأنترنت، ضعف التثقيف المالي، عدم تهيئة البيئة التقنية اللازمة، تخلف الجهاز المصرفي[1].

5- محدودية المنتجات: حصر النظام 20-02 ثمان منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تسويقها، في حين م استثناء صيغ التمويل الإسلامي الأخرى والتي تتعلق بالقطاع الفلاحي كالمزارعة، المساقاة والمغارسة[2].

إضافة إلى هذه التحديات، هناك مجموعة من العراقيل الأخرى التي تعيق استخدام التمويل الاسلامي في العديد من الدول الإسلامية عموما والتي هي وليدة القطاعات نفسها، ويمكن اجمالها في الجدول الاتي:

[1] ميدون سيساني، إسماعيل بن قانة، مرجع سابق ص 81.

[2] منير خطوي، مبارك لسلوس، ص 100.

الجدول (08): تحديات التمويل الإسلامي في بعض القطاعات

القطاع	التحديات
قطاع الطاقة والبنية التحتية	– انعدام الشفافية والحوكمة والبيئة التنظيمية الفعالة لدعم استثمار رأس المال الخاص وتوفير الحماية القانونية للمستثمرين خاصة في ظل الشراكة بين القطاعين العام والخاص. – الافتقار إلى الارادة السياسة والاقتصادية لدعم وتخطيط التدابير لجعل القطاع مربحا.
قطاع الفلاحة والموارد المائية	– نقص في أسواق المدخلات والمخرجات، البنية التحتية، الخدمات اللوجستية و التخزين في القطاع الفلاحي. – التمويل الخارجي مقيد بالعائد على الاستثمار مع غياب مشاريع ناجحة قابلة للقياس. – وجود زراعة الكفاف في العديد من الدول ما يعيق البنوك الاسلامية تنويع محفظتها الزراعية إضافة إلى مخاطر التمويل الزراعي. – مخاطر تخص امتلاك سندات الملكية لأصحاب الأراضي بالإضافة إلى المخاطر الطبيعة ومخاطر أسعار المحاصيل.
قطاع التعليم	– قلة الاستثمار في التعليم من قبل القطاع الخاص.
قطاع السكن	– الاجراءات المعقدة في ما يخص تسجيل الملكية ونقل ملكية السكن. – ضعف الاطار القانوني ما يشكل تحديا لتمويل قطاع الاسكان بأسعار معقولة. – صعوبة انشاء سوق مالية إسلامية ثانوية لدعم التمويل الاسلامي طويل الاجل – ضعف النظام المعلوماتي الائتماني. – تنوع المنتجات المالية بشكل أدى إلى تقديم المؤسسات المالية الاسلامية منتجات مالية مماثلة.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على رحمة بلهادف، "**قراءة في واقع وآفاق التمويل الاسلامي**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة مستغانم، المجلد 06 العدد 01، 2020، ص 315.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية

المطلب الاول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

تعد العينة أداة أساسية في البحث الميداني، إذ تمكن الباحث من استقراء خصائص مجتمع الدراسة، واستنباط نتائج يُمكن تعميمها ضمن حدود الإشكالية المطروحة. وفي إطار هذه الدراسة، تم اعتماد عينة عشوائية مكوّنة من أفراد لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بمجال التمويل الإسلامي، وتحديدًا من العاملين في البنوك العمومية الجزائرية الناشطين ضمن النوافذ الإسلامية، والتي تتمثل في البنك الوطني الجزائري(BNA) ، القرض الشعبي الجزائري(CPA) ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) ، بنك التنمية المحلية(BDL) ، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP) ، والبنك الخارجي الجزائري(BEA) ، إلى جانب أساتذة جامعيين من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تيارت.

تم توزيع الاستبيانات خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 15 ماي 2025، حيث تم تسليمها ورقيًا للعاملين في البنوك في أماكن عملهم، ورقميًا للأساتذة الجامعيين عبر البريد الإلكتروني. وقد تم استرجاع 58 استبيانًا، توزعت على 38 مهنيًا من القطاع البنكي، و20 أستاذًا جامعيًا. وتُعدّ هذه النسبة كافية للتحليل.

ثانيا: أدوات جمع البيانات

لأجل تحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على أداة الاستبيان باعتبارها من أكثر أدوات البحث الكمي استخدامًا وفعالية، خاصة عند التعامل مع عينات كبيرة ومتنوعة. وقد تم تصميم الاستبيان بعناية، استنادًا إلى دراسات سابقة، مع مراعاة الواقع الاقتصادي الجزائري وخصوصية تجربة الصيرفة الإسلامية فيه.

وقد مرّ بناء الاستبيان بعدة مراحل شملت الصياغة الأولية، ثم المراجعة العلمية من قبل أساتذة مختصين في العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، ليتم بعد ذلك اعتماد الصيغة النهائية، التي ضمنت الوضوح والاختصار والدقة المفاهيمية.

1- محتوى الاستبيان: يتكون الاستبيان من ثلاثة أقسام رئيسية (انظر للملحق رقم 01):

أ- البيانات الشخصية للمبحوثين: تضمّن الجزء الأول من الاستبيان مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى جمع بيانات عامة عن المبحوثين مثل: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، المهنة، وعدد سنوات الخبرة. وتم الاعتماد على هذه البيانات لاحقًا في اختبار الفرضيات المتعلقة بالفروق الإحصائية بين إجابات أفراد العينة.

ب- المحور الأول: كفاءة التمويل الإسلامي

يحتوي هذا المحور على 11 عبارة تقيس مدى فعالية وكفاءة أدوات التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية، سواء من حيث مطابقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية، سهولة الإجراءات، تكاليف التمويل وإقبال العملاء إضافة إلى تحديات التوسع.

ج- المحور الثاني: مساهمة التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية

شمل هذا المحور 13 عبارة تقيس دور التمويل الإسلامي في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، دعم البنية التحتية والصحة والتعليم، خلق فرص عمل، تمويل المشاريع المنتجة والسكن والفلاحة، تحقيق الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي وقد جاءت العبارات بشكل واضح ومباشر، وتم ترتيبها لتغطي مختلف أبعاد التنمية (اجتماعية، اقتصادية وبيئية).

وقد استخدم مقياس ليكارت الخماسي (من 1 = غير موافق بشدة إلى 5 = موافق بشدة) لقياس درجة موافقة المشاركين على كل عبارة من المحور الأول والثاني.

2- شكل التوزيع وأسلوب جمع البيانات:

تم توزيع الاستبيان ورقيًا ورقميا على أفراد العينة بشكل مباشر، مع تقديم تعليمات واضحة في بداية الوثيقة تتعلق بـ:

- هدف الدراسة
- أهمية المشاركة
- ضمان سرية المعلومات
- الحث على الموضوعية والصدق في الإجابات

وقد ساهمت هذه العناصر في تعزيز نسبة الاستجابة وجودة البيانات المسترجعة، ما يجعل نتائج الدراسة أكثر قابلية للاعتماد في التحليل والاستنتاج.

ثالثا: الأساليب الإحصائية المعتمدة

بهدف تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان، واختبار الفرضيات المطروحة في الدراسة، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الكمية المناسبة لطبيعة المتغيرات، وذلك بالاعتماد على برنامج SPSS الإصدار 27، وقد شملت الإجراءات الإحصائية ما يلي:

1- تحليل الصدق والثبات:

الصدق الظاهري: تم التأكد من مدى وضوح وملاءمة العبارات المستخدمة في الاستبيان من خلال عرض الأداة على مجموعة من الأساتذة المختصين في العلوم الاقتصادية والإسلامية بغرض التحكيم وابداء الرأي وتقديم ملاحظات، وأُجريت تعديلات لضمان الدقة والانسجام مع بيئة البحث.

الثبات الداخلي: تم قياسه باستخدام معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان.

حيث يُستخدم معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى اتساق أو تجانس فقرات الاستبيان (أو أحد محاوره) في قياس نفس المفهوم أو البُعد. بمعنى آخر، يُستخدم للتحقق من ثبات الأداة، أي مدى قدرتها على إعطاء نتائج متقاربة عند تكرار القياس في ظروف مماثلة.

وقيمة معامل ألفا كرونباخ تتراوح بين (0 و1) حيث كلما اقتربت القيمة من 1، دلّ ذلك على درجة ثبات مرتفعة.

معامل الصدق: صدق الاستبيان يعني تمثيله للمجتمع المدروس بشكل جيد، أي أن الإجابات التي نحصل عليها من أسئلة الاستبيان تعطينا المعلومات التي وضعت لأجلها الأسئلة.

2- التحليل الإحصائي الوصفي:

- ✓ التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
- ✓ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات المحورين، وذلك بغرض:

- تحديد مستوى الموافقة على كل عبارة من عبارات التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية في الجزائر.
- التعرف على أبرز الممارسات أو النقائص التي تؤثر في الأداء التمويلي الإسلامي من وجهة نظر العينة.
- ترتيب العبارات حسب درجة التقييم، مما يتيح تحليلًا دقيقًا لاتجاهات المبحوثين.

3- تحليل الارتباط:

تم اختبار العلاقة بين المتغير المستقل "**التمويل الإسلامي**" والمتغير التابع "**التنمية الاقتصادية**"، باستخدام تحليل الإرتباط لبيرسون. حيث يُعد تحليل الارتباط لبيرسون من بين أكثر الأساليب الإحصائية شيوعًا واستخدامًا في البحوث الكمية، ويُستخدم لتحديد درجة وقوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين كمّيين (عدديين). ويُرمز له عادة بالرمز (r)، وتكون قيمته محصورة بين 1- و+1. يهدف اختبار بيرسون إلى معرفة ما إذا كان هناك علاقة خطية بين متغيرين، وما مدى قوة هذه العلاقة، وهل هي موجبة (طردية) أو سالبة (عكسية)، أم لا توجد علاقة.

4. تحليل الانحدار الخطي البسيط:

لقياس تأثير التمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، ويُستخدم عندما يرغب الباحث في قياس أثر متغير مستقل واحد (X) على متغير تابع واحد (Y)، أي بهدف تحديد مدى تأثير متغير على آخر، وتقدير قيمة المتغير التابع بناءً على المتغير المستقل. ويهدف تحليل الانحدار الخطي البسيط إلى: قياس قوة العلاقة التأثيرية بين متغيرين. إضافة إلى بناء نموذج رياضي (معادلة انحدار) يمكن من خلاله التنبؤ بقيمة المتغير التابع (Y) عند معرفة قيمة المتغير المستقل (X).

وتكون المعادلة العامة للانحدار بالشكل التالي:

$$Y = b + aX$$

- Y المتغير التابع (المراد التنبؤ به).
- X المتغير المستقل (الذي يفسر Y).
- b الثابت (Constant) أو قيمة Y عندما تكون X = 0.
- a معامل الانحدار (B) ويمثل مقدار التغير في Y الناتج عن وحدة واحدة من التغير في X.

المطلب الثاني: تحليل واستخلاص نتائج الدراسة

أولا: صدق وثبات أداة الدراسة

يشكّل التحقق من صدق وثبات أدوات البحث خطوة أساسية تسبق أي تحليل إحصائي متعمق، حيث تضمن هذه المرحلة موثوقية البيانات ودقتها، وتمكن من تفسير النتائج بشكل علمي. وبالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة التي تناولت أثر التمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، فقد تم اعتماد استبيان مكوّن من محورين رئيسيين: التمويل الإسلامي ومساهمته في التنمية الاقتصادية.

وللتحقق من جودة الاستبيان، تم اعتماد نوعين من التحليل:

1- الصدق الظاهري:

تم التأكد من الصدق الظاهري للاستبيان عبر عرض النسخة الأولية منه على مجموعة من الأساتذة المختصين في مجالي التمويل الإسلامي والاقتصاد الكلي. وقد شملت المراجعة الجوانب التالية:

- وضوح العبارات وسلامتها اللغوية.

- انسجام المضمون مع أهداف الدراسة.

- مناسبة ترتيب الأسئلة ومستوى صعوبتها للعينة المستهدفة.

بناء على الملاحظات الواردة، تم تعديل بعض العبارات وإعادة صياغة أخرى بما يتلاءم مع بيئة البحث في الجزائر، ما أسهم في تحسين جودة الأداء الفعلي للاستبيان ميدانيًا.

2- الثبات الداخلي باستخدام معامل كرونباخ ألفا:

لقياس مدى اتساق إجابات العينة، تم استخدام معامل الثبات لكل من المحورين بشكل منفصل، بالإضافة إلى معامل الثبات الكلي للاستبيان (انظر للملحق رقم 02). وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

الجدول (09): اختبار ثبات محاور الاستبيان باستخدام معامل الفا كرونباخ

المحور	عدد العبارات	α كرونباخ
المحور الأول: كفاءة التمويل الإسلامي	11	0.622
المحور الثاني: مساهمة التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية	13	0.861
الاستبيان ككل	24	0.863

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS V27.

تشير هذه النتائج إلى ما يلي:

- المحور الأول يتمتع بثبات مقبول، حيث أن قيمة Alpha تجاوزت الحد الأدنى المقبول (0.6)، مما يسمح باستخدام نتائجه ضمن التحليل.

- المحور الثاني يتمتع بثبات مرتفع، وهو ما يعزز الثقة في النتائج المتعلقة بمساهمة التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية.

- الاستبيان ككل أظهر درجة عالية جدًا من الثبات، وهو مؤشر يؤكد صلاحية الاستبيان للتحليل والوثوق في النتائج التي سيتم التوصل إليها.

أما فيما يخص صدق الاتساق الداخلي فيقصد به مدى اتساق كل عبارة من العبارات المتعلقة بموضوع الدراسة مع الدرجة الكلية للمحور ككل، والذي يحسب من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات المتمثل في معامل ألفا كرونباخ لكل محور، وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (10): اختبار صدق الاتساق الداخلي

المحور	عدد العبارات	معامل الصدق
المحور الأول: كفاءة التمويل الإسلامي	11	0.788
المحور الثاني: مساهمة التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية	13	0.927
الاستبيان ككل	24	0.928

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS V27.

يتضح من نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي أن درجة الاتساق بين عبارات كل جزء من الأجزاء عالية، ما يدل على أن المحاور صادقة لما وضعت لقياسه وذلك بنسبة 92.8%.

ثانيا: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

استهلت استمارة الاستبيان بمجموعة من الاسئلة التي تتعلق بالجنس، السن، المؤهل العلمي، التخصص، المهنة، وسنوات الخبرة، وعلى ضوء ذلك سيتم إجراء التحليل الوصفي لهذه الخصائص (انظر للملحق رقم 03).

1- الجنس: يوضح الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس:

الجدول رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة(%)
ذكر	38	65.5%
أنثى	20	34.5%
المجموع	**58**	**100%**

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS V27.

ويُوضح الشكل التالي التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس:

الشكل رقم (04): دائرة نسبية تبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

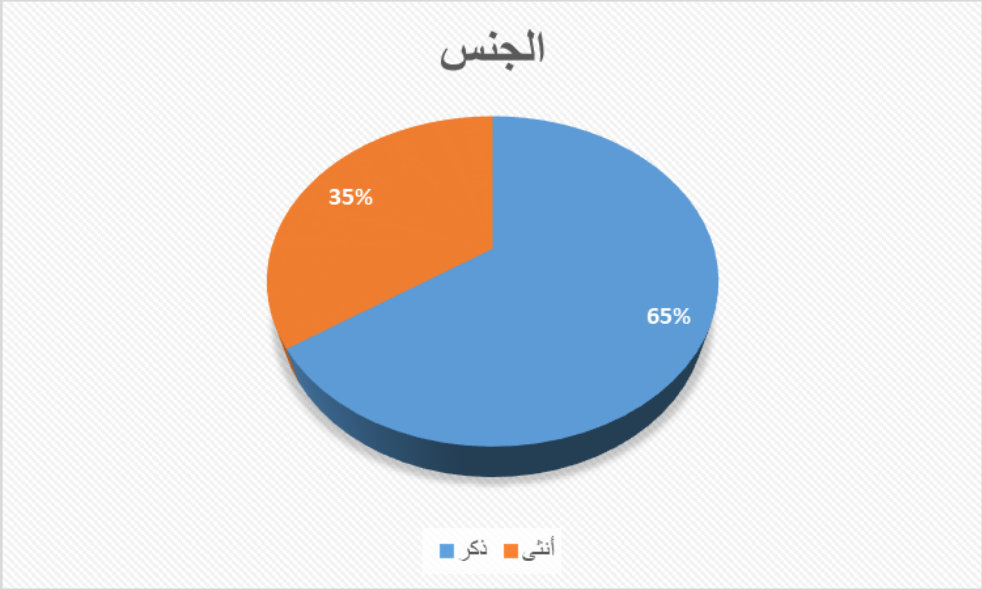

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11).

تشير البيانات الى تنوع نسبي بحيث أن الذكور يمثلون الأغلبية في عينة الدراسة بنسبة 65.5%، مقابل 34.5% للإناث.

2- السن: يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية:

الجدول رقم (12): توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة(%)
أقل من 30 سنة	7	12.1%
من 31 إلى 40 سنة	23	39.7%
من 41 إلى 50 سنة	22	37.9%
أكثر من 50 سنة	6	10.3%
المجموع	**58**	**100%**

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

ويُوضح الشكل التالي التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الفئة العمرية:

الشكل رقم (05): دائرة نسبية تبين توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

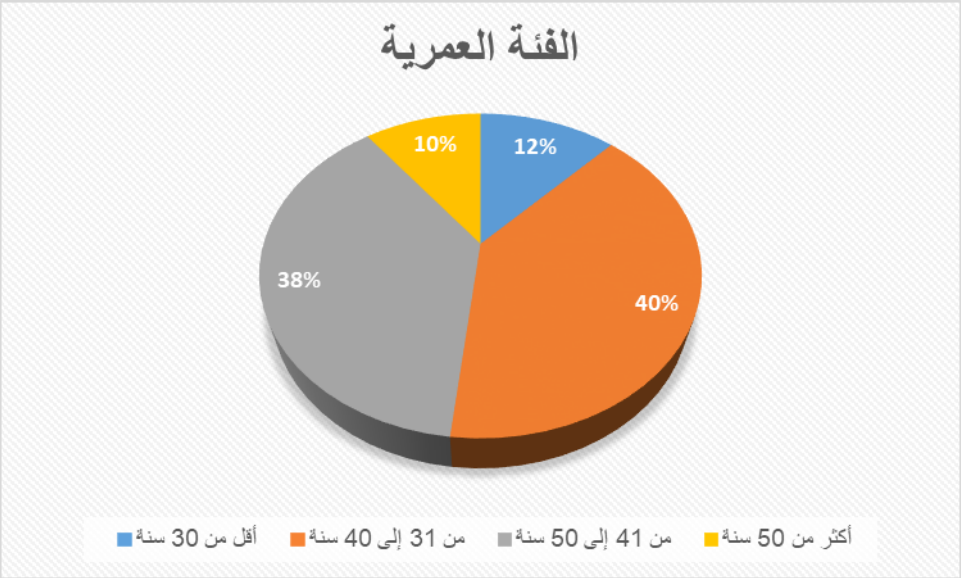

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12).

تظهر النتائج أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى الفئتين العمريتين من 31 إلى 40 سنة بنسبة 39.7%، ومن 41 إلى 50 سنة بنسبة 37.9%، وهو ما يمثل قرابة 78% من إجمالي المشاركين.

أما الفئة الأقل من 30 سنة، فقد بلغت نسبتها 12.1%، مما يدل على وجود تمثيل محدود لفئة الشباب. في حين الفئة الأكثر من 50 سنة فكانت نسبتهم 10.3%.

3- المؤهل العلمي: يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (13): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة(%)
تقني سامي	8	13.8%
ليسانس	11	19.0%
ماستر	18	31.0%
دكتوراه	21	36.2%
المجموع	**58**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

ويُوضح الشكل التالي التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المؤهل العملي:

الشكل رقم (06): دائرة نسبية تبين توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

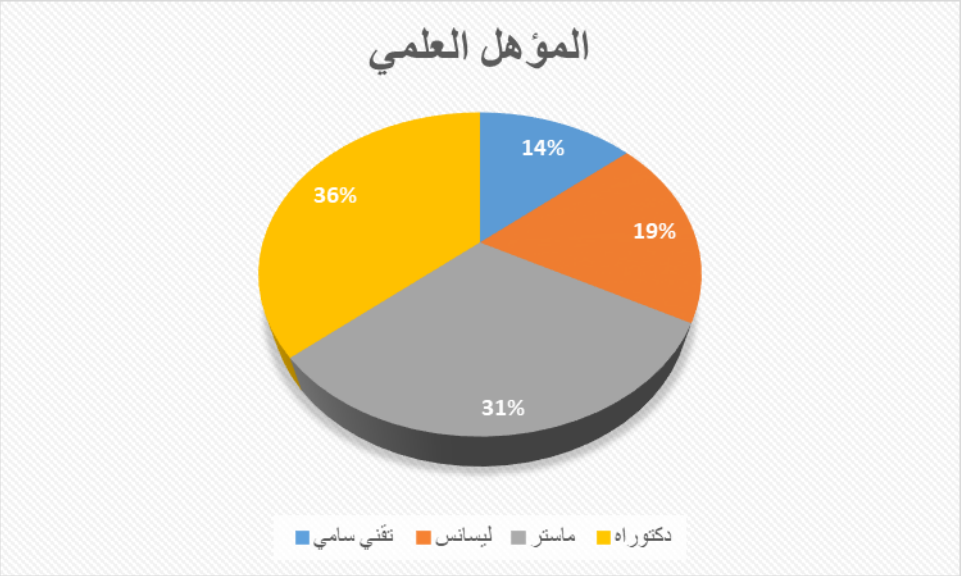

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (13).

تشير النتائج إلى أن غالبية المشاركين في الدراسة يحملون مؤهلات علمية عليا، حيث تمثل فئة الدكتوراه النسبة الأكبر بـ36.2%، تليها فئة الماستر بنسبة 31.0%، ما يعكس الطابع الأكاديمي البارز لعينة الدراسة. أما فئة الليسانس فقد بلغت نسبتها 19.0%، وهي نسبة معتبرة أيضا، أما فئة التقني السامي الأقل تمثيلا بنسبة 13.8%، إلا أن وجودها يساهم في تمثيل الشرائح ذات التكوين المهني، خاصة من يعملون في البنوك.

4- التخصص الأكاديمي: يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب تخصصاتهم الأكاديمية:

الجدول رقم (14): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص الأكاديمي

التخصص الأكاديمي	التكرار	النسبة(%)
علوم محاسبية	6	10.3%
علوم اقتصادية	20	34.5%
علوم التسيير	20	34.5%
علوم تجارية	5	8.6%
أخرى	7	12.1%
المجموع	**58**	**100%**

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

ويُوضح الشكل التالي التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب التخصص:

الشكل رقم (07): دائرة نسبية تبين توزيع عينة الدراسة حسب التخصص الأكاديمي

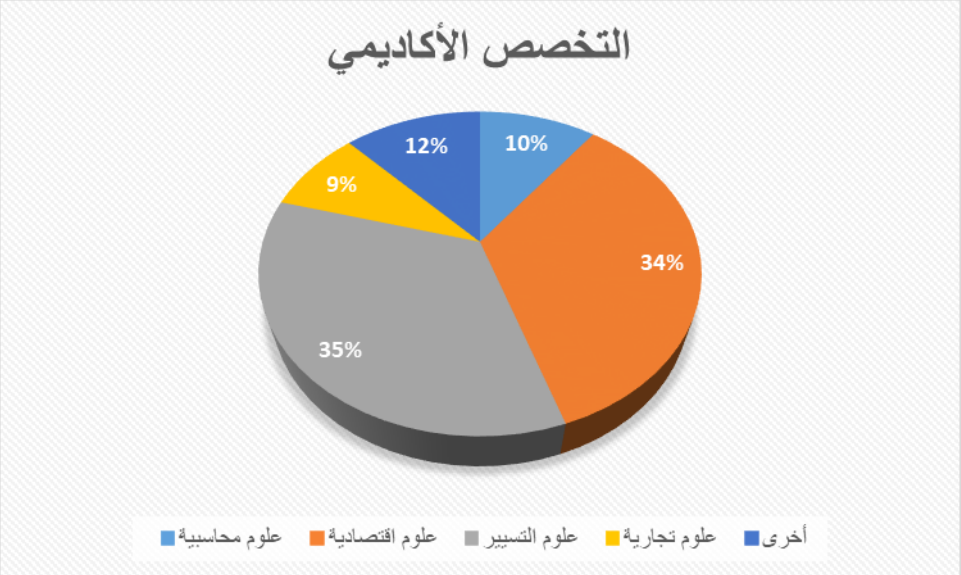

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14).

تكشف نتائج الجدول أن التخصصين علوم اقتصادية وعلوم التسيير قد استحوذا معا على النسبة الأكبر من عينة الدراسة، بواقع 34.5% لكل منهما، مما يدل على أن أغلب المبحوثين ينتمون إلى خلفيات معرفية قريبة من موضوع الدراسة، في حين جاءت فئة علوم محاسبية بنسبة 10.3%، أما تخصص العلوم التجارية فقد بلغ 8.6%. وقد بلغت نسبة المشاركين من تخصصات أخرى نحو 12.1%، وقد شملت تخصص الحقوق والبنوك.

5- المهنة: يبين الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب صفتهم المهنية:

الجدول رقم (15): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة

المهنة	التكرار	النسبة(%)
مهني	39	67.2%
أستاذ أكاديمي	19	32.8%
المجموع	**58**	**100%**

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

ويُوضح الشكل التالي التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المهنة:

الشكل رقم (08): دائرة نسبية تبين توزيع عينة الدراسة حسب المهنة

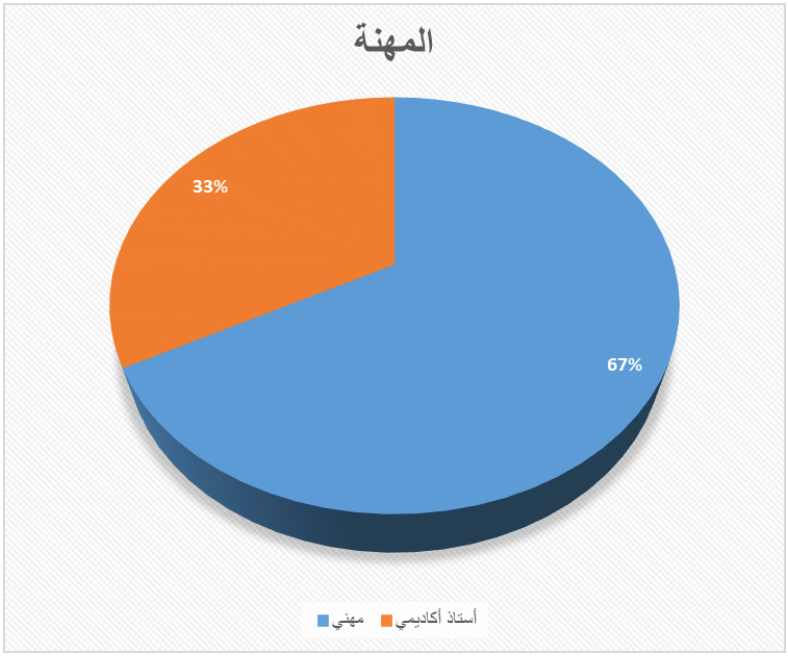

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (15).

تظهر النتائج أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى فئة المهنيين بنسبة 67.2%، بينما تمثل فئة الأساتذة الأكاديميين نسبة 32.8%، ويعكس هذا التوزيع توازنا مقبولا بين التمثيل العملي والتطبيقي من جهة، والنظري والأكاديمي من جهة أخرى.

6- سنوات الخبرة: يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية:

الجدول رقم (16): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة(%)
أقل من 5 سنوات	7	12.1%
من 5 إلى 10 سنوات	20	34.5%
من 10 إلى 15 سنة	11	19.0%
من 15 إلى 20 سنة	10	17.2%
من 20 إلى 25 سنة	2	3.4%
من 25 إلى 30 سنة	6	10.3%
أكثر من 30 سنة	2	3.4%
المجموع	**58**	**100%**

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

ويُوضح الشكل التالي التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

الشكل رقم (09): دائرة نسبية تبين توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

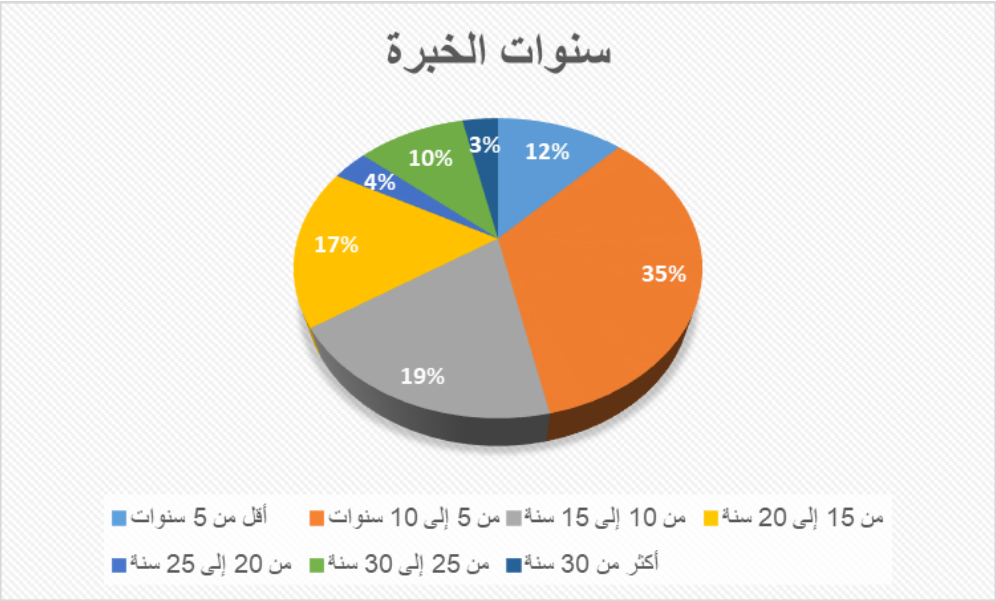

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (16).

تشير البيانات إلى أن الفئة الأكثر تمثيلا في العينة هي من 5 إلى 10 سنوات خبرة بنسبة 34.5%، تليها فئة من 10 إلى 15 سنة بنسبة 19.0%، ثم فئة من 15 إلى 20 سنة بنسبة 17.2%، ويعكس هذا أن أغلب المبحوثين ينتمون إلى شريحة ذات خبرة مهنية متوسطة إلى عالية، وهو ما يكسب ملاحظاتهم مصداقية. أما الفئة الأقل خبرة (أقل من 5 سنوات)، فتمثل 12.1% من العينة، بالمقابل تمثلت الفئة ذات الخبرة الاكبر (أكثر من 25 سنة) بنسبة قدرها 13.7%.

ثالثا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

للقيام بالتحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة، البد من تحديد أوزان فقرات محاور الدراسة (الأهمية النسبية) المعبر عنها في محاور الاستبيان، وبعد ذلك القيام بتحديد قيمة الوسط المرجح ودرجة الموافقة المقابلة له، علما أنه تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لتكون درجة الموافقة كالآتي:

الجدول رقم (17): مقياس ليكارت الخماسي والمتوسط المرجح

الوزن	الإجابة	المتوسط المرجح	الاتجاه
1	غير موافق بشدة	من 1.00 الى 1.79	ضعيف جدا

2	غير موافق	من 1.80 الى 2.59	ضعيف
3	محايد	من 2.60 الى 3.39	متوسط
4	موافق	من 3.40 الى 4.19	مرتفع
5	موافق بشدة	من 4.20 الى 5.00	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على محفوظ جودة، "**التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام Spss**"، دار وائل، عمان، 2008 ص 23.

1- التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة تجاه التمويل الإسلامي

بغرض الوصول إلى تحليل وصفي مقبول لإجابات أفراد العينة نحو محور كفاءة التمويل الإسلامي والذي يضم 11 عبارة تهدف إلى قياس مدى فعالية هذا النوع من التمويل من حيث الالتزام الشرعي، سهولة الإجراءات، جاذبيته التنافسية وقبوله، وسيتم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ثم درجة التحقق، وبعد ذلك معرفة التوجه العام لإجاباتهم وأهمية كل عبارة من عباراته، وهو ما سيتم عرضه في الجدول الآتي: (انظر للملحق رقم 04)

الجدول رقم (18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور "التمويل الإسلامي"

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
1	يمثّل التمويل الإسلامي خيارًا بديلًا فعالًا عن التمويل التقليدي.	4.05	0.99	1	مرتفع
2	تُقدّم نوافذ التمويل الإسلامي صيغًا تتوافق كليًا مع مبادئ الشريعة الإسلامية.	3.76	0.90	5	مرتفع
3	تتميّز إجراءات الحصول على منتجات التمويل الإسلامي بالسهولة والبساطة.	3.38	0.85	9	متوسط
4	تُظهر منتجات التمويل الإسلامي تكلفة تنافسية مقارنة بالتمويل التقليدي.	3.21	1.00	10	متوسط
5	تلبّي صيغ التمويل الإسلامي احتياجات الزبائن ورغباتهم.	3.83	0.84	3	مرتفع
6	ينطوي التمويل المبني على صيغ المشاركات على مستوى مخاطرة أعلى للبنك والعملاء.	3.53	0.94	7	مرتفع

7	تحظى صيغة المرابحة بالاستخدام الأوسع لأنها أقل مخاطرة.	3.90	0.83	2	مرتفع
8	يُبدي مسؤولو البنوك قناعة وقبولًا متزايدين باعتماد التمويل الإسلامي.	3.52	0.78	8	مرتفع
9	يتزايد إقبال العملاء على منتجات التمويل الإسلامي بشكل مستمر.	3.83	0.80	4	مرتفع
10	يدفع انتشار التمويل الإسلامي بعض البنوك التقليدية نحو التحول الكامل إلى الصيرفة الإسلامية.	3.17	1.01	11	متوسط
11	يمثّل غياب دعم السلطات العليا أحد أبرز التحديات التي تعيق تطوير التمويل الإسلامي.	3.76	1.14	6	مرتفع
كفاءة التمويل الاسلامي		3.63	0.42	مرتفع	

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

يتراوح المتوسط الحسابي لدرجات العينة في هذا المحور بين 3.17 و4.05، وهو ما يشير إلى أن التقييم العام يميل إلى درجة مرتفعة من الموافقة على كفاءة التمويل الإسلامي.

أعلى عبارة تقييما كانت: "يمثل التمويل الإسلامي خيارا بديلا فعالا عن التمويل التقليدي"، بمتوسط حسابي بلغ 4.05، ما يعكس قناعة قوية لدى أفراد العينة بجدوى هذا التمويل وفعاليته كبديل حقيقي عن النظام التقليدي.

تليها في الترتيب العبارة: "تحظى صيغة المرابحة بالاستخدام الأوسع لأنها أقل مخاطرة"، بمتوسط 3.90، ما يدل على أن هذه الصيغة تحظى بقبول واسع لدى البنوك والعملاء، وتعد من أبرز أدوات الصيرفة الإسلامية استخدامًا في الجزائر.

من جهة أخرى، جاءت أقل العبارات تقييما: "تظهر منتجات التمويل الإسلامي تكلفة تنافسية مقارنة بالتمويل التقليدي" بمتوسط 3.21، و "يدفع انتشار التمويل الإسلامي بعض البنوك التقليدية نحو التحول الكامل إلى الصيرفة الإسلامية "بمتوسط 3.17، ما قد يشير إلى وجود تحفظات أو تشكك بشأن مدى قدرة هذا التمويل على المنافسة من حيث التكلفة، ومدى استعداد المؤسسات البنكية التقليدية لاعتماد التحول الكامل.

بوجه عام، تعكس النتائج أن أفراد العينة ينظرون إلى التمويل الإسلامي على أنه خيار فعال ومتماش مع مقاصد الشريعة، إلا أن نجاحه في فرض نفسه كبديل شامل للتمويل التقليدي يتطلب دعما رسميا أقوى، تبسيطا للإجراءات، وتخفيضا أكبر للتكاليف، بما يعزز من فعاليته وجاذبيته في السوق الجزائرية.

2- اتجاه عينة الدراسة نحو مساهمة التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية بالجزائر

يتناول هذا المحور تقييم أفراد العينة لمستوى مساهمة التمويل الإسلامي في تعزيز مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية في الجزائر، سيتم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ثم الاتجاه، وبعد ذلك معرفة التوجه العام لإجاباتهم وأهمية كل عبارة من عباراته، وهو ما سيتم عرضه ضمن المحاور الآتية: (انظر للملحق رقم 05).

أ- البعد الاجتماعي:

الجدول رقم (19): المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات البعد الاجتماعي

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
1	يسعى التمويل الإسلامي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.	4.22	0.73	1	مرتفع جدًا
2	يحقق التمويل الإسلامي المبني على المشاركة في الربح والخسارة العدالة في توزيع الثروة.	3.79	0.81	4	مرتفع
3	تلعب أدوات التمويل ذات البعد الاجتماعي، مثل الزكاة والوقف، دورًا فعّالًا في تحقيق العدالة الاجتماعية.	4.14	0.85	2	مرتفع جدًا
4	يقدم التمويل الإسلامي صيغًا أكثر ملاءمة لتمويل قطاع السكن.	3.50	0.98	6	متوسط مرتفع
5	يساعد التمويل الإسلامي على تحسين ظروف التعليم والصحة.	2.91	0.88	13	متوسط
6	يدعم التمويل الإسلامي الجماعات المحلية في تطوير البنية التحتية.	2.97	0.92	12	متوسط
7	ساهم التمويل الإسلامي في خلق فرص عمل جديدة وفي الحد من البطالة.	3.21	0.83	10	متوسط

البعد الاجتماعي	3.53	0.54	مرتفع

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

يتضح من الجدول أن المعدل العام لعبارات محور البعد الاجتماعي يمثل قيمة إحصائية تقدر بـ 3.53 وبانحراف معياري قدره 0.54، مما يدل على وجود تشتت منخفض للقيم عن متوسطها الحسابي، وبهذا فهو يقع عند مستوى الموافقة بدرجة مرتفعة.

كما توضح نتائج الجدول أيضا أن العبارات التي حازت على موافقة عالية جدا، تخص "يسعى التمويل الإسلامي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية" و"تلعب أدوات التمويل ذات البعد الاجتماعي، مثل الزكاة والوقف، دورًا فعّالًا في تحقيق العدالة الاجتماعية'.

من جهة اخرى، فقد جاءت بعض العبارات المتعلقة بالأثر الملموس للتمويل الإسلامي على قطاعات الصحة، التعليم، البنية التحتية، والسكن ضمن المستويات "المتوسطة" إلى "المتوسطة المرتفعة"، حيث تراوحت المتوسطات بين 2.91 و3.50، ما يدل على أن الدور التنموي المباشر لا يزال ضعيفا في الواقع العملي.

ب- البعد الاقتصادي والبيئي:

الجدول رقم (20): المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات البعد الاقتصادي والبيئي

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
8	تشجع صيغ التمويل الإسلامي على الاستثمار في المشاريع المنتجة، مما يرفع الناتج المحلي.	3.50	0.82	7	متوسط مرتفع
9	يركّز التمويل الإسلامي على قدرات الأفراد، ويدعم ريادة الأعمال والابتكار الاقتصادي.	3.43	0.88	8	متوسط مرتفع
10	يتيح التمويل الإسلامي صيغًا خاصة بالقطاع الفلاحي مما ساعد في تحقيق الأمن الغذائي.	3.14	1.02	11	متوسط
11	يراعي التمويل الإسلامي فقه الأولويات مما يعمل على ترشيد الإنتاج والاستهلاك والحفاظ على الثروات للأجيال اللاحقة.	3.28	0.97	9	متوسط
12	يعمل التمويل الإسلامي على تقليل معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار المالي.	3.59	0.97	5	مرتفع

13	يعزز التمويل الإسلامي الشمول المالي للفئات التي يصعب عليها الوصول إلى التمويل التقليدي.	3.81	0.85	3	مرتفع
	البعد الاقتصادي والبيئي	3.45	0.62	مرتفع	

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

يتضح من الجدول أن المعدل العام لعبارات محور البعد الاقتصادي والبيئي يمثل قيمة إحصائية تقدر بـ 3.45 وبانحراف معياري قدره 0.62، مما يدل على وجود تشتت طفيف في آراء المبحوثين حول هذا البعد، ويقع هذا المتوسط ضمن مستوى الموافقة بدرجة مرتفعة، ما يعكس إدراكًا إيجابيًا نسبيًا للدور الاقتصادي والبيئي للتمويل الإسلامي.

كما تظهر نتائج الجدول أن أعلى العبارات تقييما كانت تلك المرتبطة بتوسيع الشمول المالي، حيث حصلت عبارة "يعزز التمويل الإسلامي الشمول المالي للفئات التي يصعب عليها الوصول إلى التمويل التقليدي "على متوسط حسابي قدره 3.81، تليها عبارة "يعمل التمويل الإسلامي على تقليل معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار المالي" بمتوسط 3.59، وهو ما يدل على أن المستجوبين يقدرون الأثر الكلي للتمويل الإسلامي على تحسين الاستقرار الاقتصادي وتوسيع قاعدة المستفيدين.

من جهة أخرى، جاءت بعض العبارات الأخرى ضمن مستوى "المتوسط" إلى "المتوسط المرتفع" والمتعلقة بالبعد البيئي والقطاع الفلاحي، والمتمثلة في عبارة "يتيح التمويل الإسلامي صيغا خاصة بالقطاع الفلاحي مما ساعد في تحقيق الأمن الغذائي" التي سجلت أدنى متوسط بـ 3.14، وعبارة "يراعي التمويل الإسلامي فقه الأولويات مما يعمل على ترشيد الإنتاج والاستهلاك والحفاظ على الثروات للأجيال اللاحقة" بمتوسط 3.28، ما يعكس محدودية الأثر الفعلي للتمويل الإسلامي في القطاعات المرتبطة بالأمن الغذائي والاستدامة البيئية، وهو ما يتطلب سياسات أوسع لتوجيه الصيغ التمويلية نحو قطاعات ذات أولوية تنموية طويلة الأمد.

ولتحليل إجابات عينة الدراسة اتجاه التنمية الاقتصادية في الجزائر (أنظر الملحق رقم 05)، وبالاعتماد على معطيات الجداول السابقة، سيتم عرض النتائج في الجدول الآتي:

الجدول رقم (21): المؤشرات الإحصائية الخاصة بمحور التنمية الاقتصادية في الجزائر

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	البعد الاجتماعي	3.53	0.55	مرتفع
2	البعد الاقتصادي والبيئي	3.45	0.62	مرتفع
	التنمية الاقتصادية	3.49	0.54	مرتفع

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

يتضح من الجدول أن المعدل العام لتقييم أفراد العينة لأبعاد التنمية الاقتصادية قد بلغ 3.49 بانحراف معياري قدره 0.54، وهو ما يشير إلى مستوى مرتفِع من الموافقة، مع تشتت منخفض نسبيا في آراء المبحوثين، ما يعكس نوعا من الاتفاق العام حول فعالية التمويل الإسلامي في دعم أبعاد التنمية.

وقد سجلت عبارات البعد الاجتماعي أعلى متوسط قدره 3.53 بانحراف معياري قدره 0.55، مما يدل على إدراك جيد للدور الاجتماعي للتمويل الإسلامي. أما البعد الاقتصادي والبيئي، فقد جاء بمتوسط قدره 3.45 وانحراف معياري 0.62، ما يعكس تقييما إيجابيا أيضا، لكنه أقل نسبيا من البعد الاجتماعي.

بشكل عام، تؤكد هذه النتائج أن التمويل الإسلامي ينظر إليه كأداة فعالة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بمختلف أبعادها، مع تفاوت نسبي في مستويات التأثير بين البعد الاجتماعي من جهة، والبعدين الاقتصادي والبيئي من جهة أخرى.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

أولا: اعتدالية البيانات

يستخدم في اختبار الفرضيات الأساليب الإحصائية التي تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ويقصد بالبيانات إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبيان، وذلك من أجل تحديد مدى ملائمتها للدراسة، وعلى ضوء ذلك تم الاعتماد على معاملات التحليل الإحصائي للتوزيع الطبيعي (أنظر الملحق رقم 06)، و في ما يلي اختبار كولمجروف سميرنوف وشابيرو ويلك لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويوضح الجدول نتائج الاختبار، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0,05، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية.

الجدول رقم (22): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

الرقم	متغيرات الدراسة	Kolmogorov-Smirnov (sig)	Shapiro-Wilk (sig)
1	التمويل الاسلامي	0.200	0.802
2	التنمية الاقتصادية	0.200	0.063

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

ثانيا: نموذج الدراسة

على أساس الإطار النظري المتضمن دراسة علاقة التمويل الاسلامي بالتنمية الاقتصادية في الجزائر التي من خلالها تظهر دور العملية التمويلية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية في تحقيق ابعاد التنمية وعلى ضوء ذلك تم وضع نموذج الدراسة، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (10): نموذج الدراسة

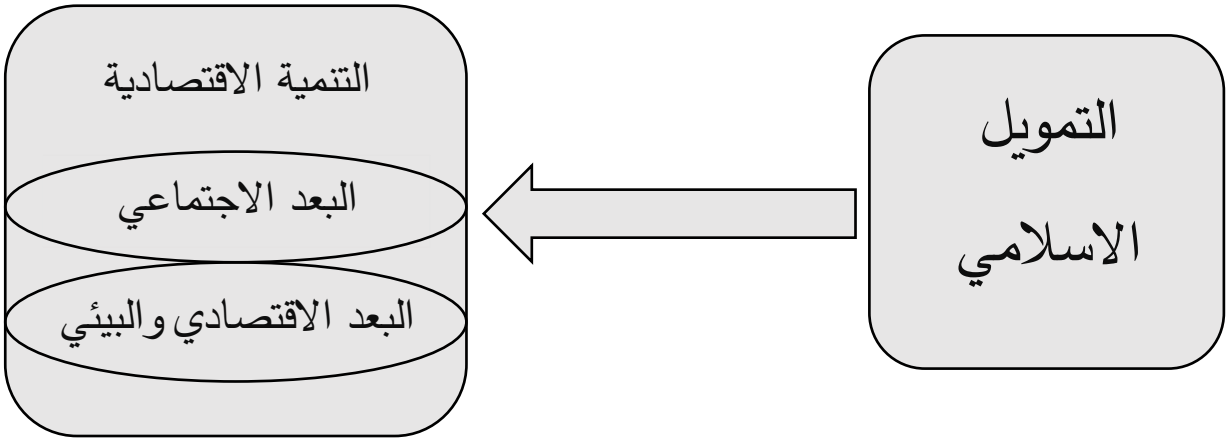

المصدر: من اعداد الطالبين

من خلال الشكل أعلاه تتضح فرضيات الدراسة المتمثلة في الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: تدرس وجود علاقة ارتباطية بين التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية في الجزائر

وتندرج ضمنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والبعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والبعد الاقتصادي والبيئي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.

الفرضية الرئيسية الثانية: تدرس وجود أثر للتمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وتندرج ضمنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي على البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي على البعد الاقتصادي والبيئي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.

الفرضية الرئيسية الثالثة: هناك فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين إجابات افراد حول مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق ابعاد التنمية الاقتصادية بالجزائر تعزى للمتغيرات العامة للعينة المدروسة والمتمثلة في المهنة.

ثالثا: اختبار الفرضيات

من أجل اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية، تم الاعتماد على أسلوب تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط باستخدام برنامج SPSS (الإصدار 27)، وذلك لفحص قوة العلاقة بين المتغير المستقل "التمويل الإسلامي" والمتغير التابع "التنمية الاقتصادية" وابعادها المتمثلة في البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبيئي.

1- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

تهدف الفرضية الرئيسية الأولى الى معرفة وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية في الجزائر من عدمها وسيتم اختبارها من خلال الفرضيات الفرعية الاتية:

أ- الفرضية الفرعية الأولى: اختبار علاقة الارتباط بين التمويل الإسلامي والبعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية

تهدف الفرضية الفرعية الأولى الى توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والبعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95% من عدمها وتنص الفرضية على:

الفرضية الصفرية (H_0) : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والبعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.

الفرضية البديلة (H_1) : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والبعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.

والجدول الآتي يوضح تحليل نتائج الارتباط للفرضية الفرعية الاولى: (انظر للملحق رقم 07)

الجدول رقم (23): نتائج اختبار الارتباط بين التمويل الإسلامي والبعد الاجتماعي

المتغيران	معامل الارتباط(R)	مستوى الدلالة(.Sig)
التمويل الإسلامي × البعد الاجتماعي	0.623	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

تشير نتائج اختبار بيرسون إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية ودالة إحصائيا بين التمويل الإسلامي البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط (r = 0.623). ونظرا لأن مستوى الدلالة Sig أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

ب- الفرضية الفرعية الثانية: اختبار علاقة الارتباط بين التمويل الإسلامي والبعد الاقتصادي والبيئي للتنمية الاقتصادية

تهدف الفرضية الفرعية الأولى الى توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والبعد الاقتصادي والبيئي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95% من عدمها وتنص الفرضية على:

الفرضية الصفرية (H_0) : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والبعد الاقتصادي والبيئي للتنمية للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.

الفرضية البديلة (H_1) : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والبعد الاقتصادي والبيئي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.

والجدول الآتي يوضح تحليل نتائج الارتباط للفرضية الفرعية الثانية: (انظر للملحق رقم 07)

الجدول رقم (24): نتائج اختبار الارتباط بين التمويل الإسلامي والبعد الاقتصادي والبيئي

المتغيران	معامل الارتباط(R)	مستوى الدلالة(.Sig)
التمويل الإسلامي × البعد الاقتصادي والبيئي	0.559	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

تُظهر نتائج الارتباط وجود علاقة إيجابية متوسطة القوة بين التمويل الإسلامي البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط (r = 0.559) ونظرًا لأن مستوى الدلالة Sig أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

وبناء على ما سبق يمكن اختبار الفرضية الرئيسية التي تنص على الآتي:

الفرضية الصفرية(H_0) : لا توجد علاقة ارتباط دالة إحصائيًا بين التمويل الإسلامي ومساهمته في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفرضية البديلة(H_1) : توجد علاقة ارتباط دالة إحصائيًا بين التمويل الإسلامي ومساهمته في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

والجدول الآتي يوضح تحليل نتائج الارتباط للفرضية الرئيسية الاولى: (انظر للملحق رقم 07)

الجدول رقم (25): نتائج اختبار الارتباط بين التمويل الإسلامي ومساهمته في التنمية الاقتصادية في الجزائر

المتغيران	معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة(.Sig)
التمويل الإسلامي × التنمية الاقتصادية	0.631	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية ودالة إحصائيا بين التمويل الإسلامي ومساهمته في التنمية الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.631$) وهو ما يعني أن زيادة التنمية الاقتصادية ترتبط بزيادة التمويل الاسلامي. ونظرا لأن مستوى الدلالة ($Sig = 0.000$) أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

2- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

تهدف الفرضية الرئيسية الثانية الى معرفة مدى وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية في الجزائر من عدمها وسيتم اختبارها من خلال الفرضيات الفرعية الاتية:

أ- الفرضية الفرعية الأولى: أثر التمويل الإسلامي على البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في الجزائر

تهدف الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية الى معرفة مدى وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي على البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في الجزائر من عدمها وتنص الفرضية على:

الفرضية الصفرية(H_0) : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي على البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.

الفرضية البديلة(H_1) : يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي على البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.

والجدول الآتي يوضح تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الاولى: (انظر للملحق رقم 08)

الجدول رقم (26): نتائج تحليل الانحدار لأثر التمويل الإسلامي على البعد الاجتماعي

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار b	معامل الانحدار a	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
التمويل الاسلامي	البعد الاجتماعي	0.612	0.804	0.388	5.965	35.587	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

يتضح من بيانات الجدول أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي (المتغير المستقل) والبعد الاجتماعي (المتغير التابع) عند مستوى ثقة 95%، حيث بلغ معامل التحديد (0.388) مما يشير أن التمويل الإسلامي يفسر ما نسبته 38.8% من التغيرات في البعد الاجتماعي.

أما معامل الانحدار 0.612 = (b)، والثابت 0.804 = (a)، فيعني أن كل وحدة زيادة في التمويل الإسلامي تُقابلها زيادة بمقدار (0.612) في مستوى تقييم البعد الاجتماعي، مع قيمة ابتدائية تساوي (0.804) في حال انعدام التمويل الإسلامي.

وتظهر قيمة t = 5.965 أن معامل التأثير دال إحصائيا بشكل قوي، كذلك تشير قيمة F المحسوبة (35.587) ومستوى الدلالة (Sig. = 0.000) إلى أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية عالية.

وبناء على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

ب- الفرضية الفرعية الثانية: أثر التمويل الإسلامي على البعد الاقتصادي والبيئي للتنمية الاقتصادية في الجزائر

تهدف الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية الى معرفة مدى وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي على البعد الاقتصادي والبيئي للتنمية الاقتصادية في الجزائر من عدمها وتنص الفرضية على:

الفرضية الصفرية(H_0) : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي على البعد الاقتصادي والبيئي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.

الفرضية البديلة(H_1) : يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي على البعد الاقتصادي والبيئي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.

والجدول الآتي يوضح تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الثانية: (انظر للملحق رقم 08)

الجدول رقم (27): نتائج تحليل الانحدار لأثر التمويل الإسلامي على البعد الاقتصادي والبيئي

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار b	معامل الانحدار a	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
التمويل الاسلامي	البعد الاقتصادي والبيئي	0.436	0.832	0.312	5.046	25.463	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

يتضح من الجدول أعلاه وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي (المتغير المستقل) والبعد الاقتصادي والبيئي (المتغير التابع) عند مستوى ثقة 95%، حيث بلغ معامل التحديد (0.312) مما يشير أن التمويل الإسلامي يفسر ما نسبته 31.2% من التغيرات في البعد الاقتصادي والبيئي.

وبلغ معامل الانحدار 0.436 = (b)، والثابت 0.832 = (a)، ما يعني أن كل وحدة زيادة في مستوى التمويل الإسلامي تؤدي إلى زيادة تُقدّر بـ (0.436) وحدة في مستوى تقييم البعد الاقتصادي والبيئي، مع وجود قيمة ابتدائية تبلغ 0.832.

وتظهر قيمة t المحسوبة (5.046) أن التأثير الذي يحدثه التمويل الإسلامي على البعد الاقتصادي والبيئي ذو دلالة إحصائية. أما قيمة F المحسوبة 25.463 ومستوى الدلالة (Sig = 0.000)، فتؤكد أن النموذج ككل دال إحصائيا.

ووفقا للنتائج، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

وبناء على ما سبق يمكن اختبار الفرضية الرئيسية التي تنص على الآتي:

الفرضية الصفرية(H_0) : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.

الفرضية البديلة(H_1) : يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.

والجدول الآتي يوضح تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الرئيسية الثانية: (انظر للملحق رقم 08)

الجدول رقم (28): نتائج تحليل الانحدار لأثر التمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار b	معامل الانحدار a	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
التمويل الاسلامي	التنمية الاقتصادية	0.531	0.817	0.403	6.153	37.868	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

يتضح من الجدول أعلاه وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية عند مستوى ثقة 95%، حيث بلغ معامل التحديد (0.403) مما يشير أن التمويل الإسلامي يفسر ما نسبته 40.3% من التغيرات في مستوى التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة إلى قيمة t المحسوبة (6.086)، فهي تؤكد أن معامل التأثير دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05.

وقد أظهرت F المحسوبة قيمة 37.868 وقيمة (Sig = 0.000) التي هي أقل من 0.05، مما يدل على أن النموذج الإحصائي المعتمد ذو دلالة إحصائية قوية ويعتمد عليه في تفسير العلاقة بين المتغيرين.

بالاستناد إلى نتائج الانحدار الخطي البسيط في الدراسة يمكن صياغة معادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = b + aX$$

التنمية الاقتصادية = 0.531 + 0.817 × التمويل الإسلامي

تفسير المعادلة:

الثابت (0.531): يمثل القيمة التقديرية للتنمية الاقتصادية إذا كانت كفاءة التمويل الإسلامي تساوي صفرا. وهو قيمة نظرية لا تُفسّر بشكل عملي لكنها ضرورية في النموذج الرياضي.

معامل الانحدار (0.817): يشير إلى أن كل زيادة بوحدة واحدة في مستوى كفاءة التمويل الإسلامي تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.817 وحدة في مساهمته في التنمية الاقتصادية، مع ثبات العوامل الأخرى.

وبناء على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ونستنتج أن التمويل الإسلامي له أثر إيجابي واضح وذو دلالة إحصائية في دعم مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر.

3- اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

تهدف هذه الفرضية الى معرفة إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين إجابات افراد حول مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق ابعاد التنمية الاقتصادية بالجزائر تعزى للمتغيرات العامة للعينة المدروسة والمتمثلة في المهنة (مهني/أستاذ) وتنص الفرضية على الاتي:

الفرضية الصفرية(H_0) : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية تُعزى لمتغير المهنة.

الفرضية البديلة(H_1) : توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية في الجزائر تُعزى لمتغير المهنة.

ومن أجل التحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار T.test للعينات المستقلة لمتغير المهنة، وجاءت النتائج كما يلي: (انظر للملحق رقم 09)

الجدول رقم (29): نتائج اختبار (T.test) لمتغير المهنة

متغير المهنة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig.)
مهني	3.4675	0.51280	-0.622	0.573
أستاذ أكاديمي	3.5628	0.61381		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

يتضح من نتائج الجدول أن المتوسط الحسابي لتقييم أفراد العينة حول مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية بلغ 3.4675 لدى فئة المهنيين بانحراف معياري قدره (0.51280)، بينما بلغ (3.5628) لدى فئة الأساتذة الأكاديميين بانحراف معياري (0.61381)، وهو ما يُظهر وجود فارق بسيط في المتوسطات بين الفئتين لصالح الأكاديميين.

إلا أن اختبار (T) أظهر أن قيمة T المحسوبة (-0.622)، وبلغ مستوى الدلالة(Sig. =0.536)، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، مما يعني أن هذا الفرق غير دال إحصائيًا.

وعليه، فإن هذه النتيجة تؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييمات أفراد العينة لمساهمة التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير المهنة (مهني / أستاذ أكاديمي). ويُشير ذلك إلى أن الخلفية المهنية للمستجوبين لم تؤثر على نظرتهم لدور التمويل الإسلامي، وهو ما قد يعكس نوعًا من الوعي المشترك أو الاتفاق العام حول أهمية هذا النمط من التمويل، بغضّ النظر عن طبيعة التخصص أو المهنة والتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الدراسة التطبيقية لواقع التمويل الإسلامي في الجزائر، من خلال تحليل دور النوافذ الإسلامية المعتمدة داخل البنوك العمومية في دعم أهداف التنمية الاقتصادية. وقد شمل التحليل الجانبين المؤسسي والميداني، حيث تم أولاً عرض تطور تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مع التركيز على أبرز البنوك التي تبنت هذا النمط من التمويل، والإشارة إلى الإطار القانوني والتنظيمي الذي يؤطر عملها، إلى جانب التحديات التي ما تزال تعيق انتشارها الفعلي.

أما في الجانب الميداني، فقد تم إجراء دراسة استقصائية من خلال استبيان وُجه إلى عينة من الإطارات البنكية والأساتذة الجامعيين، بلغ عددهم 58 مفردة. وتم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية كمعامل الارتباط والانحدار الخطي البسيط، من أجل اختبار الفرضيات المطروحة. وقد كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي ومساهمته في التنمية الاقتصادية عبر ابعادها المختلفة، كما أظهر نموذج الانحدار أن التمويل الإسلامي يفسر ما يقارب 40.3% من التغيرات في مؤشرات التنمية.

خلص الفصل إلى أن التمويل الإسلامي يمثل خيارًا واعدًا ضمن المنظومة المالية الجزائرية، ويملك إمكانيات حقيقية لدعم القطاعات الاقتصادية، لكنه في المقابل يواجه تحديات تتعلق بالإطار التنظيمي، ووعي المتعاملين، وضرورة تطوير المنتجات المالية الإسلامية بما يتناسب مع خصوصيات السوق الجزائرية.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

يعد التمويل الإسلامي أحد الأنظمة المالية التي تستند إلى مجموعة من الضوابط والأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية، ما يمنحه طابعا مميزا مقارنة بالنظام المالي التقليدي القائم على الفائدة. وتبرز خصوصية هذا النظام من خلال الصيغ والآليات التي يعتمدها، إلى جانب طبيعة الأنشطة والخدمات التي يقدمها والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. كما أن ممارسات التمويل الإسلامي تمارس ضمن بيئة اقتصادية تتسم بتصاعد حدة التنافسية بفعل العولمة والتغيرات المتسارعة، وهو ما يفرض على هذا النظام مواجهة تحديات متعددة لضمان استمراريته وفعاليته ضمن المشهد المالي العالمي.

وفي هذا الخصوص، يبرز التمويل الإسلامي في الجزائر كخيار بديل يسعى إلى استقطاب فئات واسعة من المتعاملين الذين لا يفضلون التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية وثقافية. ويتطلب ذلك من صناع السياسات المالية والهيئات الرقابية واعتماد آليات تمويلية مبتكرة تتماشى مع الواقع الجزائري، وتحافظ في الوقت ذاته على الانسجام مع المبادئ الشرعية. كما أن نجاح هذا النمط التمويلي يقتضي تقديم منتجات مالية متجددة تلبي الاحتياجات التمويلية المتنوعة، سواء للأفراد أو للمؤسسات، خاصة في القطاعات الحيوية كالسكن، الفلاحة، والمشروعات الصغيرة.

لقد سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد المواضيع الاقتصادية والمالية الراهنة في الجزائر، والمتمثل في التمويل الإسلامي باعتباره بديلًا للتمويل التقليدي وأداة ممكنة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وارتكزت الإشكالية الأساسية للدراسة على محاولة معرفة ما إذا كان التمويل الإسلامي يساهم فعليا في تحقيق الأهداف التنموية داخل الاقتصاد الجزائري، سواء من حيث العدالة في توزيع الثروة، دعم الاستثمار، خلق فرص العمل، أو تحسين الشمول المالي للفئات غير الممثلة في النظام المصرفي التقليدي.

فقد تم التطرق في الفصل الأول متضمنا الإطار النظري للتمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية، من خلال توضيح مفاهيمها، أدواتها، وأبعادها ومنظورها في السياق الإسلامي. أما الفصل الثاني، فقد خصص للجانب التطبيقي من خلال تقييم لواقع التمويل الإسلامي في الجزائر اضافة لدراسة ميدانية شملت عينة من المهنيين والأساتذة، وذلك بهدف قياس مدى فاعلية التمويل الإسلامي في تحقيق الأهداف التنموية. وقد سمح هذا الدمج بين الجانب النظري والتطبيقي باستخلاص نتائج تبين مدى مسايرة القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ومدى استجابته لتطلعات مختلف الفئات المستهدفة.

- **اختبار الفرضيات:** اعتمدت الدراسة في اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية على التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS، وتم توظيف كل من تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط للتحقق من طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل "التمويل الإسلامي" والمتغير التابع "التنمية الاقتصادية" بأبعادها المختلفة (الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي). وقد جاءت النتائج كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية:

- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والبعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والبعد الاقتصادي والبيئي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.
- ✓ توجد علاقة ارتباط دالة إحصائيًا بين التمويل الإسلامي ومساهمته في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية:

- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي على البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي على البعد الاقتصادي والبيئي للتنمية الاقتصادية في الجزائر عند مستوى ثقة 95%.
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين إجابات افراد حول مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق ابعاد التنمية الاقتصادية بالجزائر تعزى للمتغيرات العامة للعينة المدروسة والمتمثلة في المهنة.

- **نتائج الدراسة:** تتمثل أهم نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها في الآتي:

I- نتائج الدراسة النظرية:

1. يعد التمويل الإسلامي نظاما ماليا متكاملا يقوم على أسس شرعية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تحريمه للربا واعتماده على المشاركة في الأرباح والخسائر، والارتباط المباشر بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية، وهو ما يجعله بديلا فعالا للتمويل التقليدي.
2. يتميز التمويل الإسلامي بتنوع صيغه التمويلية التي تتيح له التكيف مع مختلف الاحتياجات الاقتصادية، وتشمل صيغا قائمة على المشاركة مثل المضاربة والمشاركة، وأخرى قائمة على البيوع المؤجلة مثل المرابحة

والسلم والاستصناع، بالإضافة إلى الإجارة، وأدوات اجتماعية كالقرض الحسن مما يضمن توزيعا عادلا للثروة، وتحقيق التكافل، بما يساهم في دعم الفئات الهشة وتمكينها اقتصاديا.

3. يرتكز التمويل الإسلامي على مبدأ الترابط بين العمل والمال، مما يعزز من عدالة العلاقة التعاقدية بين الأطراف، ويمنع الاحتكار، ويؤسس نظاما قائما على المشاركة والشفافية والمسؤولية.

4. يشترط التمويل الإسلامي توجيه الأموال نحو أنشطة اقتصادية ملموسة، ما يزيد من كفاءته في تمويل المشاريع الإنتاجية، ويقلل من المضاربات غير المشروعة، ويحد من الأزمات المالية الناتجة عن التوسع في الإقراض غير المدروس.

5. تمارس أنشطة التمويل الإسلامي من خلال مؤسسات متعددة، تشمل المصارف الإسلامية، والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، والأسواق المالية الإسلامية، وصناديق الاستثمار الإسلامية، وتلعب هذه المؤسسات دورا محوريا في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات شرعية وذات أثر تنموي.

II- نتائج الدراسة التطبيقية:

1. فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية شكل تحولا مهما في توسيع نطاق الصيرفة الإسلامية، وجعلها أكثر قربا من المتعاملين.

2. الصيرفة الإسلامية في الجزائر ما تزال في مرحلة التوسع التدريجي داخل السوق المصرفي، حيث ارتفعت حصة ودائع التمويل الإسلامي من 3.16% سنة 2020 إلى 4.55% سنة 2023، في حين بلغت نسبة التمويلات الإسلامية 4.29% من إجمالي التمويلات البنكية في نفس السنة، وتعكس هذه الأرقام تصاعد ثقة المتعاملين في المنتجات المصرفية الإسلامية.

3. ما زالت الهيمنة الفعلية على هذا النشاط بيد البنوك الخاصة، على رأسها مصرف السلام وبنك البركة، اللذين يقدمان معظم التمويلات الإسلامية، في حين تبقى مساهمة البنوك العمومية محدودة رغم بداياتها الواعدة.

4. صيغ المرابحة والسلم والإجارة تمثل الجزء الأكبر من المنتجات الإسلامية المعتمدة، نظرا لانخفاض مخاطرها وسهولة تنفيذها، في مقابل ضعف كبير في اعتماد صيغ الاستثمار كالمشاركة والمضاربة والاستصناع.

5. هناك اهتمام داخل المجتمع الجزائري بالتمويل الإسلامي وفاعليته، باعتباره بديلا حقيقيا للتمويل التقليدي، لاسيما في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية.

6. الأفراد يقدرون كفاءة منتجات التمويل الإسلامي من حيث سهولة الإجراءات، توافقها مع الشريعة، وتناسبها مع احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية، وهو ما يعزز الإقبال عليها تدريجيا.

7. تؤكد الدراسة على أهمية أدوات التمويل ذات البعد الاجتماعي، مثل الزكاة والوقف والقرض الحسن، والتي تمثل آليات فعالة في معالجة مشكلات الفقر والتفاوت الاجتماعي، من خلال إعادة توزيع الموارد بشكل عادل وتوفير الدعم للفئات المهمشة.

8. لم تسجل بعد اثار بارزة للتمويل الإسلامي في عدد من القطاعات مثل الصحة، التعليم، السكن، والبنية التحتية، ويرجع ذلك إلى ضعف توجيه أدواته التمويلية نحوها.

9. يعزز التمويل الإسلامي الاستقرار المالي والاقتصادي، مما يحد من المضاربات والفوائد الربوية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية، ويعمل على التقليل من التضخم مع دعم ريادة الاعمال.

10. التمويل الإسلامي يلعب دورا مهما في توسيع قاعدة الشمول المالي، عبر تقديم خدمات تمويلية للفئات التي يصعب عليها الوصول إلى النظام المصرفي التقليدي، سواء لأسباب دينية أو اجتماعية أو اقتصادية، وهو ما يسهم في دمج هذه الفئات ضمن الدورة الاقتصادية.

11. الأثر الفعلي للتمويل الإسلامي في القطاعين البيئي والفلاحي لا يزال غائبا إلى حد كبير، إذ لم تسجل مؤشرات قوية على مساهمته في دعم مشاريع الأمن الغذائي أو في حماية الموارد البيئية.

12. تبين وجود علاقة قوية بين التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية، بما يدل على أن تطوير هذه الأدوات وتوسيع نطاق استخدامها قد يكون له أثر مباشر في تحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني.

13. من أبرز تحديات التمويل الإسلامي في الجزائر غياب الإطار القانوني المتكامل للصيرفة الإسلامية، محدودية التكوين لدى العاملين في البنوك.

14. التمويل الإسلامي لا يزال بحاجة إلى توسيع نطاق تطبيقه عمليا، من خلال دمجه في استراتيجيات تمويل التنمية، وربطه أكثر بالمشاريع ذات الطابع الإنتاجي والاجتماعي طويل المدى.

15. التمويل الإسلامي لا يشكل فقط خيارا ماليا، بل يمثل رؤية اقتصادية واجتماعية بديلة، تستدعي تبنيا فعليا من قبل الدولة والمؤسسات البنكية لتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

– **التوصيات:** انطلاقا من النتائج السابقة سيتم تقديم جملة من التوصيات التي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

✓ ضرورة تبني إستراتيجية واضحة لتطوير الصيرفة الإسلامية، من خلال إصدار تشريعات خاصة تنظم عمل البنوك الإسلامية ونوافذ التمويل الإسلامي داخل البنوك التقليدية.

✓ تعزيز التكوين المتخصص في مجال التمويل الإسلامي لفائدة العاملين في المؤسسات المالية والمصرفية، وذلك لضمان فهم دقيق للصيغ التمويلية الإسلامية وآليات تطبيقها بما يتوافق مع المعايير الشرعية والمالية.

✓ توسيع نطاق تطبيق أدوات التمويل الإسلامي لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، لا سيما قطاعات الصحة، التعليم، البينة التحتية، الفلاحة، الاستدامة البيئية، والمشاريع المنتجة بما يحقق تنمية اقتصادية شاملة.

✓ تشجيع المؤسسات البنكية على الابتكار في المنتجات الإسلامية وتكييفها مع احتياجات السوق الجزائرية، خصوصًا من حيث التكاليف والإجراءات، لضمان تنافسية حقيقية أمام التمويل التقليدي.

✓ إطلاق حملات توعوية وطنية لتعريف الجمهور العام بمزايا التمويل الإسلامي، وتوضيح الفرق بينه وبين التمويل التقليدي، بما يعزز الثقة في هذا النوع من المعاملات المالية.

✓ الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الصيرفة الإسلامية (كما في ماليزيا أو البحرين)، والعمل على تكييفها بما يتناسب مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

– **آفاق البحث:** يفتح موضوع دراستنا آفاقا متعددة أمام الباحثين والمهتمين بالشأن المالي والاقتصادي، إذ يعد من المواضيع الحيوية والمتجددة التي تواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في العالم الإسلامي. ومن بين أبرز الآفاق البحثية المستقبلية التي يمكن التوسع فيها:

✓ إجراء دراسات مقارنة معمقة بين أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الجزائر من حيث الكفاءة والربحية والمساهمة في التنمية.

✓ تحليل أثر صيغ تمويل محددة مثل (المضاربة، المشاركة، الإجارة) على قطاعات اقتصادية معينة كالفلاحة، المؤسسات الصغيرة، أو قطاع السكن.

✓ دراسة دور الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية في دعم الاستثمارات الكبرى ومشاريع البنية التحتية، خاصة في ظل توجه الحكومة نحو تنويع مصادر التمويل.

✓ تحليل التحديات التشريعية والتنظيمية التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر، واقتراح أطر قانونية متكاملة لتفعيل هذا النظام في بيئة متغيرة.

✓ استكشاف مدى وعي المواطنين الجزائريين بالتمويل الإسلامي من خلال دراسات ميدانية موسعة تشمل مختلف الولايات والشرائح الاجتماعية.

تعد هذه المسارات البحثية ضرورية لتعميق الفهم العلمي للتمويل الإسلامي، ومواكبة التطورات العالمية في مجال الاقتصاد الإسلامي، مع مراعاة خصوصيات الواقع الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الأنظمة والجرائد الرسمية

1. النظام رقم 02-18، مؤرخ في 4 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، "**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**"، عدد 73، صادر بتاريخ 9 ديسمبر 2018.
2. النظام رقم 02-20، مؤرخ في 15 مارس 2020، يحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، "**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**"، عدد 16، صادر بتاريخ 24 مارس 2020.
3. الأمر رقم 11-03، مؤرخ في 20 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، "**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**"، عدد 52 صادر بتاريخ 27 أوت 2003. (ملغى).
4. المادة 5، "**الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية**"، مصر، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1977.

ثانيا: الكتب

1. القران الكريم.
2. إرشيد، محمود وعبد الكريم أحمد، "**القوى البشرية في المصارف الاسلامية بين الواقع والمثالية**"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2013.
3. ايمان عطية ناصف، "**مبادئ الاقتصاد الدولي**"، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2006.
4. بن فارس، أحمد بن زكريا، "**معجم مقاييس اللغة**"، الجزء الخامس، دار الفكر، بيروت،2007.
5. تشارلز كندل برجر تحرير أيمن عبد العظيم، " **أسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الاقتصادية**"، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2021.
6. حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، "**إدارة المصارف الإسلامية: مدخل حديث**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
7. حسين محمد سمحان،" **أسس العمليات المصرفية الإسلامية** "، دار المسيرة للطباعة والنشر، الاردن، 2013.
8. حيدر يونس الموسوي "**المصارف الإسلامية، أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية**"، دار يازوري العلمية للطبع والنشر، الاردن، 2011.

9. خالدي خديجة وبن حبيب عبد الرزاق،" **نماذج وعمليات البنك الإسلامي**"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2016.

10. ربيع محمود الروبي، "**بيع المرابحة للواعد الملزم بالشراء والدور التنموي للمصارف الإسلامية**"، مطابع جامعة أم القرى، السعودية، 1991.

11. سامي بن وابراهيم السويلم "**مدخل الى أصول التمويل الإسلامي**"، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، السعودية، ط1، 2013.

12. صادق راشد الشمري،" **أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية أنشطتها، التطلعات المستقبلية**"، دار يازوري العلمية للطبع والنشر، الاردن، 2008.

13. صبري فارس الهيتي، "**التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

14. عبادة ابراهيم عبد الحليم، "**مؤشرات الاداء في البنوك الإسلامية**"، ط1، عمان، دار النفائس، 2008.

15. عبد الحليم وعمار غربي، "**مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الاسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية** "، دار أبي فداء العالمية، سوريا، ط1، 2013.

16. عبد الرزاق مقري، "**مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2008.

17. عبد العزيز فهمي، "**موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**"، دار النهضة العربية، ط2، بيروت، 1986.

18. عصام عمر أحمد مندور، "**البنوك الوضعية والشرعية، النظام المصرفي**"، ط 1، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013.

19. علاء مصطفى، عبد المقصود أبو عبيلة، "**التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة**"، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017.

20. عمر هويدي وصالح الهيتي، "**التمويل والخدمات المصرفية الإسلامية**"، جامعة الانبار– كلية الادارة والاقتصاد– ، العراق، 2010.

21. الغريب ناصر،" **أصول المصرفية الإسلامية وأساليب التمويل المتوافقة معها**"، دار أبوللو للنشر والطباعة والتوزيع، مصر، 1996.

22. فؤاد السرطاوي، "**التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص**"، ط1، دار المسيرة، عمان، 1999.

23. قتيبة عبد الرحمان العاني، "**التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية والتجارية**"، ط1، دار النفائس، الأردن، 2013.

24. قيصر عبد الكريم الهيتي، "**أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية**"، مؤسسة رسلان علاء الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2006.

25. كامل بكري، "**التنمية الاقتصادية**"، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 1988.

26. كلاكش م. س، "**المصارف الاسلامية: نظرة تحليلية في تحديات التطبيق**"، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2011.

27. محفوظ جودة، "**التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام Spss**"، دار وائل، عمان، 2008.

28. محمد حسين الوادي وحسين محمد سمحان، "**المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2007.

29. محمد عبد العزيز ومحمد الليثي، "**التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها وسياساتها**"، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2003.

30. محمد عثمان إسماعيل، "**أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار**"، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1986.

31. محمد محمود العلجواني، "**البنوك الاسلامية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

32. منذر قحف، "**مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**" – تحليل فقهي واقتصادي –، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ط2، جدة، 2004.

33. وائل عربيات، "**المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006.

34. وليد خالد الشايجي، "**مدخل إلى المالية العامة الإسلامية**"، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

ثالثا: المجلات والرسائل العلمية

1. ألند صالح الدين تمر وبلقاسم عقيلة، "**فعالية أدوات التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد 5، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، 2020.

2. بو احمد صفية وبن قدور أشواق، "**دور التمويل الاسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية**"، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة تمنراست الجزائر، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2022.

3. بوضياف ياسين، "**التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية**"، جامعة شلف، مجلة دراسات التنمية والمجتمع، المجلد 3، العدد 2، 2018.

4. جميل أحمد، "**الدور التنموي للبنوك الإسلامية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية فرع تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير خروبة، جامعة الجزائر، 2006-2005.

5. حمزة شودار، "**الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 15، 2015.

6. خالدي خديجة وبن حبيب عبد الرزاق،" **نماذج وعمليات البنك الإسلامي**"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2016.

7. رحمة بلهادف، "**قراءة في واقع وآفاق التمويل الاسلامي**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة مستغانم، المجلد 6 العدد 1، 2020.

8. زبير عياش، سميرة مناصرة،"**التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، العدد الثالث، جوان 2016.

9. سعيدي فاطمة الزهراء وقويدر الويزة، "**صناديق الاستثمار الاسلامية، دراسة حالة صندوق الراجحي للأسهم السعودية**"، مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد10، جامعة المدية، 2018.

10. الطيب داودي، "**تمويل التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 1991.

11. العابد برينيس شريفة، "**دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية**"، عرض تجربة ماليزيا وباكستان، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2019.

12. عبد الرحمان روان، "**واقع الفروع والنوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية بين التحديات والتطلعات**"، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد9، افريل، 2021.

13. عبيد محمد سامي وجعاز عدنان هادي، "**الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) – تجربة ماليزية-**"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 38، 2015.

14. غربي حمزة ووفاء جبلاحي، "**الصكوك الإسلامية، أنواعها وإدارة ومخاطرها**"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد3، جامعة المسيلة، 2018.

15. كتاف شافية، "**دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الاسلامية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2014-2013.

16. محمد عبد الوهاب، شاني الحاج أحد فوزي، "**تحديات وسبل تطوير البنوك الإسلامية في الجزائر**"، جامعة الجلفة، المجلد 9، العدد 2، أكتوبر 2024.

17. مصطفى إبراهيم محمد، "**تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية**"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد، مكتب القاهرة، 2007-2006.

18. مفتاح سلطان وسلطان مونية، " **الأدوات المستخدمة في سوق الأوراق المالية الإسلامية**"، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد13، جامعة بسكرة، 2013.

19. منير خطوي، مبارك لسلوس، "**النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية في الجزائر بين التحديات ومتطلبات النجاح**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 13 العدد 2، 2020.

20. مهداوي حنان، الصيرفة الإسلامية في الجزائر من منظور قانوني، "**مجلة الفكر القانون والسياسي**"، جامعة عمار ثلجي الأغواط، المجلد 5، العدد 2، 2021.

21. ميدون سيساني، إسماعيل بن قانة، "**أفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت وقاصدي مرباح بورقلة، المجلد 5 العدد 2.

رابعا: إصدارات البنوك والتقارير السنوية

1. التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة (2023-2019).
2. التقارير السنوية لبنك السلام للفترة (2022-2019).
3. التقارير السنوية لبنك البركة للفترة (2023-2015).

خامسا: مواقع الانترنت

1. https://badrbank.dz/finance_islamique
2. https://www.albaraka-bank.dz
3. https://www.alsalamalgeria.com
4. https://www.aps.dz
5. https://www.bdl.dz/finance-islamique

6. https://www.bna.dz
7. https://www.cnepbanque.dz
8. https://www.cpa-bank.dz
9. https://www.mf.gov.dz

الملاحق

الملحق رقم (01): الإستبيان

جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبية
سنة ثانية ماستر إدارة مالية

استبيان موجه للمهنيين والأساتذة حول دور التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية في الجزائر

في إطار إعداد مذكرة ماستر بعنوان "دور التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، نرجو منكم التكرم بالمساهمة في هذا البحث عبر الإجابة بكل دقة وموضوعية على الأسئلة أدناه. علماً بأن المعلومات ستُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط وستُعامل بسرية تامة.

نشكر لكم تعاونكم الكريم.

الباحثين:
عجال محمد أمين
راشدي كمال

ملاحظة: الرجاء قراءة كل سؤال من الاستبيان بعناية، ثم التكرم بوضع العلامة (X) في الخانة المناسبة.

أولا: البيانات الشخصية

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: أقل من 30 سنة ☐ من 31-40 ☐ من 41-50 ☐ أكبر من 50 ☐

المؤهل العلمي: تقني سامي ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐

التخصص: علوم محاسبية ☐ علوم اقتصادية ☐ علوم تسيير ☐ علوم تجارية ☐ أخرى (أذكرها): .....

المهنة: مهني ☐ أستاذ أكاديمي ☐

سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 10 إلى 15 سنة ☐
من 15 إلى 20 سنة ☐ من 20 إلى 25 سنة ☐ من 25 إلى 30 سنة ☐
أكثر من 30 سنة ☐

ثانياً: بيانات موضوع الدراسة

المحور الأول: مدى كفاءة التمويل الإسلامي						
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يمثّل التمويل الإسلامي خيارًا بديلًا فعالًا عن التمويل التقليدي.					
2	تُقدّم نوافذ التمويل الإسلامي صيغًا تتوافق كليًا مع مبادئ الشريعة الإسلامية.					
3	تتميّز إجراءات الحصول على منتجات التمويل الإسلامي بالسهولة والبساطة.					
4	تُظهر منتجات التمويل الإسلامي تكلفة تنافسية مقارنة بالتمويل التقليدي.					
5	تلبّي صيغ التمويل الإسلامي احتياجات الزبائن ورغباتهم.					
6	ينطوي التمويل المبني على صيغ المشاركات على مستوى مخاطرة أعلى للبنك والعملاء.					
7	تحظى صيغة المرابحة بالاستخدام الأوسع لأنها أقل مخاطرة.					
8	يُبدي مسؤولو البنوك قناعة وقبولًا متزايدين باعتماد التمويل الإسلامي.					
9	يتزايد إقبال العملاء على منتجات التمويل الإسلامي بشكل مستمر.					
10	يدفع انتشار التمويل الإسلامي بعض البنوك التقليدية نحو التحول الكامل إلى الصيرفة الإسلامية.					
11	يمثّل غياب دعم السلطات العليا أحد أبرز التحديات التي تعيق تطوير التمويل الإسلامي.					

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية في الجزائر						
الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الاجتماعي						
1	يسعى التمويل الإسلامي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.					
2	يحقق التمويل الإسلامي المبني على المشاركة في الربح والخسارة العدالة في توزيع الثروة (الدخل).					
3	تلعب أدوات التمويل ذات البعد الاجتماعي، مثل الزكاة والوقف والقرض الحسن، دورًا فعّالًا في تحقيق العدالة الاجتماعية.					
4	يقدم التمويل الإسلامي صيغا أكثر ملائمة لتمويل قطاع السكن.					
5	يساعد التمويل الإسلامي على تحسين ظروف التعليم والصحة.					
6	يدعم التمويل الإسلامي الجماعات المحلية في تطوير البنية التحتية.					
7	ساهم التمويل الإسلام يفي خلق فرص عمل جديدة وفي الحد من البطالة					
البعد الاقتصادي والبيئي						
8	تشجّع صيغ التمويل الإسلامي على الاستثمار في المشاريع المنتجة، مما يرفع الناتج المحلي الوطني.					
9	يركّز التمويل الإسلامي على قدرات الأفراد، ويعمل على دعم ريادة الأعمال والابتكار الاقتصادي.					
10	يتيح التمويل الإسلامي صيغا خاصة بالقطاع الفلاحي مما ساعد في تحقيق الامن الغذائي.					
11	يراعي التمويل الإسلامي فقه الأولويات مما يعمل على ترشيد الإنتاج والاستهلاك والحفاظ على الثروات للأجيال اللاحقة.					
12	يعمل التمويل الإسلامي على تقليل معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار المالي.					
13	يعزز التمويل الإسلامي الشمول المالي للفئات التي يصعب عليها الوصول إلى التمويل التقليدي.					

الملحق رقم (02): نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ

ثبات المحور الأول

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	58	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	58	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.622	11

ثبات المحور الثاني

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	58	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	58	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.861	13

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

ثبات الاستبيان ككل

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	58	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	58	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.863	24

الملحق رقم (03): التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	38	65.5	65.5	65.5
	انثى	20	34.5	34.5	100.0
	Total	58	100.0	100.0	

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30 سنة	7	12.1	12.1	12.1
	من 31-40	23	39.7	39.7	51.7
	من 41-50	22	37.9	37.9	89.7
	أكبر من 50	6	10.3	10.3	100.0
	Total	58	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تقني سامي	8	13.8	13.8	13.8
	ليسانس	11	19.0	19.0	32.8
	ماستر	18	31.0	31.0	63.8
	دكتوراه	21	36.2	36.2	100.0
	Total	58	100.0	100.0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	علوم محاسبية	6	10.3	10.3	10.3
	علوم اقتصادية	20	34.5	34.5	44.8
	علوم التسيير	20	34.5	34.5	79.3
	علوم تجارية	5	8.6	8.6	87.9
	أخرى	7	12.1	12.1	100.0
	Total	58	100.0	100.0	

المهنة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مهنى	39	67.2	67.2	67.2
	أستاذ	19	32.8	32.8	100.0
	Total	58	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	7	12.1	12.1	12.1
	من 5 إلى 10 سنوات	20	34.5	34.5	46.6
	من 10 إلى 15 سنة	11	19.0	19.0	65.5
	من 15 إلى 20 سنة	10	17.2	17.2	82.8
	من 20 إلى 25 سنة	2	3.4	3.4	86.2
	من 25 إلى 30 سنة	6	10.3	10.3	96.6
	أكثر من 30 سنة	2	3.4	3.4	100.0
	Total	58	100.0	100.0	

الملحق رقم (04): التحليل الوصفي للجزء الخاص بالتمويل الاسلامي

	N	Mean	Std. Deviation
يمثّل التمويل الإسلامي خيارًا بديلًا فعالًا عن التمويل التقليدي.	58	4.0517	.99864
تُقدّم نوافذ التمويل الإسلامي صيغًا تتوافق كليًا مع مبادئ الشريعة الإسلامية.	58	3.7586	.90438
تتميّز إجراءات الحصول على منتجات التمويل الإسلامي بالسهولة والبساطة.	58	3.3793	.85486
تُظهر منتجات التمويل الإسلامي تكلفة تنافسية مقارنة بالتمويل التقليدي.	58	3.2069	1.00453
تلبّي صيغ التمويل الإسلامي احتياجات الزبائن ورغباتهم.	58	3.8276	.84059
ينطوي التمويل المبني على صيغ المشاركات على مستوى مخاطرة أعلى للبنك والعملاء.	58	3.5345	.94061
تحظى صيغة المرابحة بالاستخدام الأوسع لأنها أقل مخاطرة.	58	3.8966	.83118
يُبدي مسؤولو البنوك قناعة وقبولًا متزايدين باعتماد التمويل الإسلامي.	58	3.5172	.77779
يتزايد إقبال العملاء على منتجات التمويل الإسلامي بشكل مستمر.	58	3.8276	.79776
يدفع انتشار التمويل الإسلامي بعض البنوك التقليدية نحو التحول الكامل إلى الصيرفة الإسلامية.	58	3.1724	1.01113
يمثّل غياب دعم السلطات العليا أحد أبرز التحديات التي تعيق تطوير التمويل الإسلامي.	58	3.7586	1.14417
Valid N (listwise)	58		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
التمويل_الاسلامي	58	3.6301	.42294
Valid N (listwise)	58		

الملحق رقم (05): التحليل الوصفي للجزء الخاص بالتنمية الاقتصادية في الجزائر

	N	Mean	Std. Deviation
يسعى التمويل الإسلامي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.	58	4.2241	.72652
يحقق التمويل الإسلامي المبني على المشاركة في الربح والخسارة العدالة في توزيع الثروة (الدخل).	58	3.7931	.81129
تلعب أدوات التمويل ذات البعد الاجتماعي، مثل الزكاة والوقف والقرض الحسن، دورًا فعّالًا في تحقيق العدالة الاجتماعية.	58	4.1379	.84704
يقدم التمويل الإسلامي صيغا أكثر ملائمة لتمويل قطاع السكن.	58	3.5000	.97782
يساعد التمويل الإسلامي على تحسين ظروف التعليم والصحة.	58	2.9138	.88426
يدعم التمويل الإسلامي الجماعات المحلية في تطوير البنية التحتية.	58	2.9655	.91700
ساهم التمويل الإسلامي في خلق فرص عمل جديدة وفي الحد من البطالة.	58	3.2069	.83264
تشجّع صيغ التمويل الإسلامي على الاستثمار في المشاريع المنتجة، مما يرفع الناتج المحلي الوطني.	58	3.5000	.82185
يركّز التمويل الإسلامي على قدرات الأفراد، ويعمل على دعم ريادة الأعمال والابتكار الاقتصادي.	58	3.4310	.88083
يتيح التمويل الإسلامي صيغا خاصة بالقطاع الفلاحي مما ساعد في تحقيق الامن الغذائي.	58	3.1379	1.01650
يراعي التمويل الإسلامي فقه الأولويات مما يعمل على ترشيد الإنتاج والاستهلاك والحفاظ على الثروات للأجيال اللاحقة.	58	3.2759	.96959
يعمل التمويل الإسلامي على تقليل معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار المالي.	58	3.5862	.97395
يعزز التمويل الإسلامي الشمول المالي للفئات التي يصعب عليها الوصول إلى التمويل التقليدي.	58	3.8103	.84722
Valid N (listwise)	58		

التحليل الوصفي للبعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي

	N	Mean	Std. Deviation
البعد_الاجتماعي	58	3.5345	.54616
البعد_الاقتصادي_البيئي	58	3.4569	.62949
Valid N (listwise)	58		

الملحق رقم (06): اختبار اعتدالية البيانات

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
التمويل_الإسلامي	.080	58	.200*	.987	58	.802
التنمية_الاقتصادية	.098	58	.200*	.962	58	.063

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

ملحق رقم (07): تحليل الارتباط للفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية

		التمويل_الاسلامي	التنمية_الاقتصادية
التمويل_الاسلامي	Pearson Correlation	1	.635**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	58	58
التنمية_الاقتصادية	Pearson Correlation	.635**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	58	58

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

		التمويل_الاسلامي	البعد_الاجتماعي
التمويل_الاسلامي	Pearson Correlation	1	.623**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	58	58
البعد_الاجتماعي	Pearson Correlation	.623**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	58	58

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

		التمويل_الاسلامي	البعد_الاقتصادي_البيئي
التمويل_الاسلامي	Pearson Correlation	1	.559**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	58	58
البعد_الاقتصادي_البيئي	Pearson Correlation	.559**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	58	58

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم (08): تحليل الانحدار للفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية

التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية في الجزائر

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.635[a]	.403	.393	.42419

a. Predictors: (Constant), التمويل_الاسلامي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.814	1	6.814	37.868	.000[b]
	Residual	10.077	56	.180		
	Total	16.890	57			

a. Dependent Variable: التنمية_الاقتصادية

b. Predictors: (Constant), التمويل_الاسلامي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.531	.485		1.094	.279
	التمويل_الاسلامي	.817	.133	.635	6.154	.000

a. Dependent Variable: التنمية_الاقتصادية

التمويل الإسلامي والبعد الاجتماعي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.623[a]	.389	.378	.43086

a. Predictors: (Constant), التمويل_الاسلامي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.607	1	6.607	35.587	.000[b]
	Residual	10.396	56	.186		
	Total	17.002	57			

a. Dependent Variable: البعد_الاجتماعي

b. Predictors: (Constant), _التمويل_الاسلامي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.612	.493		1.242	.219
	التمويل_الاسلامي	.805	.135	.623	5.966	.000

a. Dependent Variable: البعد_الاجتماعي

التمويل الإسلامي والبعد الاقتصادي والبيئي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.559[a]	.313	.300	.52656

a. Predictors: (Constant), التمويل_الاسلامي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.060	1	7.060	25.463	.000[b]
	Residual	15.527	56	.277		
	Total	22.587	57			

a. Dependent Variable: البعد_الاقتصادي_البيئي

b. Predictors: (Constant) التمويل_الاسلامي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.436	.603		.724	.472
	التمويل_الاسلامي	.832	.165	.559	5.046	.000

a. Dependent Variable: البعد_الاقتصادي_البيئي

الملحق رقم (09): تحليل الفرضية الرئيسية الثالثة

Group Statistics

	المهنة	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
التنمية_الاقتصادية	مهني	39	3.4675	.51280	.08211
	أستاذ	19	3.5628	.61381	.14082

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means				
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
التنمية_الاقتصادية	Equal variances assumed	.322	.573	-.622	56	.536	-.09530	.15312
	Equal variances not assumed			-.585	30.644	.563	-.09530	.16301